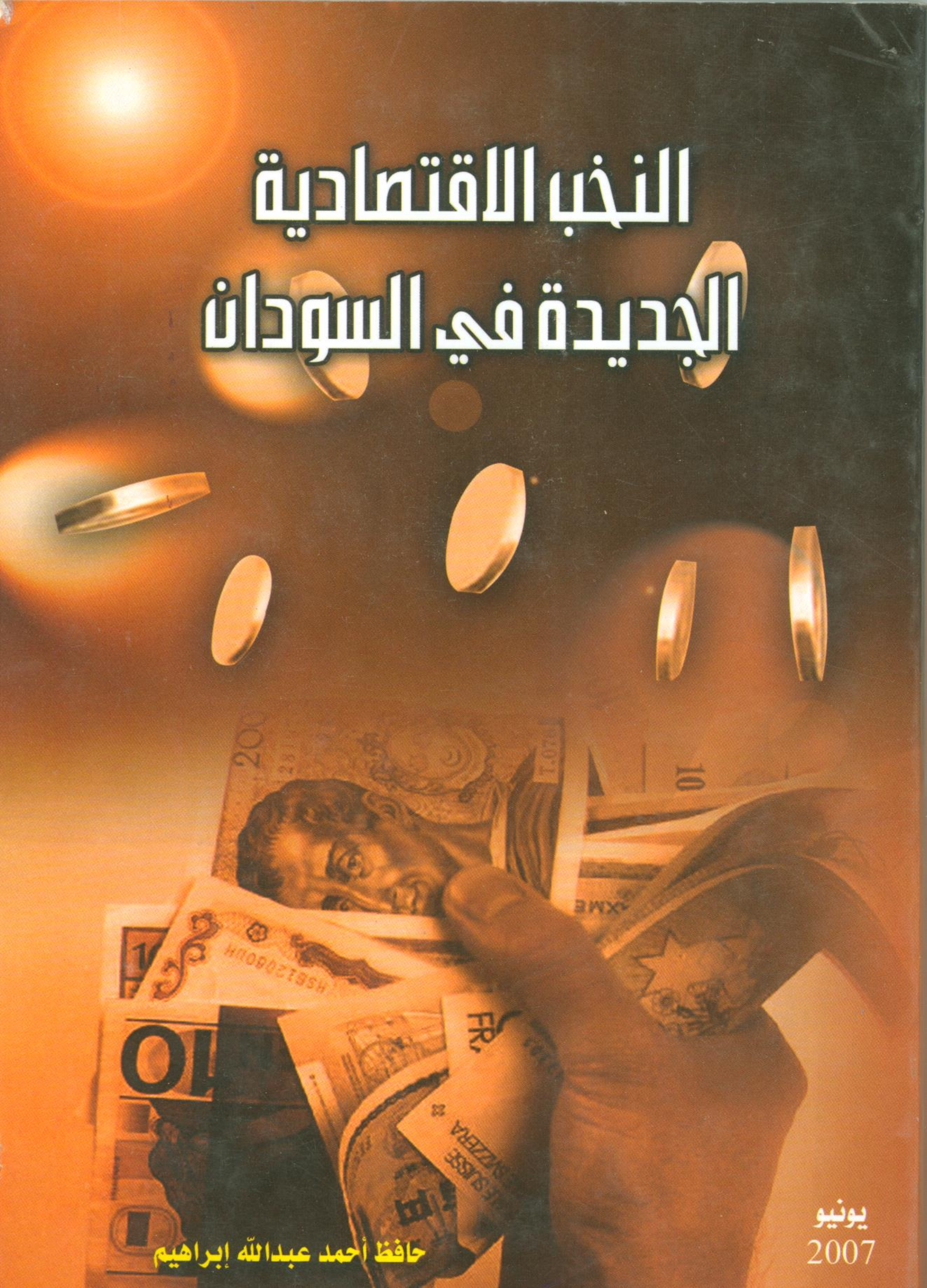

النخب الاقتصادية
الجديدة في السودان
يونيو
2007
حافظ أحمد عبدالله إبراهيم

جامعة الخرطوم
كلية الاقتصاد والعلوم الاجتماعية
قسم العلوم السياسية

النخب الاقتصادية الجديدة في السودان

حافظ أحمد عبدالله إبراهيم

فهرسة المكتبة الوطنية – السودان

305.523 مصطفى السيد محمد

ح.ن

النخب الاقتصادية الجديدة في السودان/ حافظ أحمد عبدالله إبراهيم.–ط**1**.– الخرطوم: شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، **2007**م.

168 ص: إيض ؛ **24** سم.

ردمك: **978-99942-851-1-2**

1. صفوة المجتمع – الوضع الاجتماعي – السودان.

أ. العنوان.

شركة مطابع السودان للعملة المحدودة

الإهداء

إلى كل من نصر مظلوماً ....

وقهر جباراً...

واتخذ العدل نبراساً ونهجاً

جدول المحتويات

قائمة الجداول

تقديم

تختلف مجتمعات العالم الثالث النامي عن المجتمعات الرأسمالية الصناعية في الغرب في جوانب عديدة، منها – وربما أهمها – الدور الذي تقوم به الدولـة فـي كليهما. فمركزية الدولة القابضة وتحكمها في تسيير مجالات عدة أن لم يكن تدخلها في كل منشط الحياة في مجتمعات العالم الثالث النامي، تقابلها دولـة فعالـة فـي مجتمعات الغرب، لكنها لا تتدخل في كل شيء. فمـع أهميـة الدولـة السياسية والقانونية والاقتصادية في المجتمعات الغربية، فهي لا تتحكم في كل شيء، فالـذي لا يجد موطيء قدم له في أجهزة الدولة لا يعني بأن مصادر النفوذ والجاه والثراء اغلقت أمامه، كما قد يشعر بذلك الفرد في دول العالم الثالث، دول سبق وصفها في أدبيات التنمية بأنها «دول متفاقمه النمو» مقارنة بمستوى تطور مجتمعاتها.

ويرجع الدور المركزي للدولة في التأثير في الحياة العامة وتوزيـع الثـروة وتشكيل التركيبة الاجتماعية في مجتمعات العالم الثالث إلى عوامل عـدة تناولهـا الباحثون على المستويين النظري والتطبيقي. وفي الـسودان تنـاول الأكـاديميون والباحثون ظاهرة هيمنة الدولة الاقتصادية وتشكيلها للخريطة الاجتماعية – الطبقية خلال مختلف النظم والحكومات. نذكر على سبيل المثال لا الحصر: محمد هاشم عوض، فاطمة بابكر، تيم نبلوك، تيسير أحمد محمد علي، الفاتح شاع الدين، حيدر إبراهيم وغيرهم. وعلى ذات المنوال وضمن هذه السلسلة يأتي كتاب الأستاذ حافظ أحمد عبدالله إبراهيم: التركيبة الثقافية والاجتماعية والسياسية للنخبـة الاقتـصادية الجديدة في السودان.

هذا الكتاب هو في الأصل رسالة ماجستير جاءت على مستوى رفيع – مـن الناحيتين الفنية والموضوعية – بحيث أوصت لجنة الممتحنين بنشر الرسالة تعميماً للفائدة، لما تميزت به من تطبيق لمنهج البحث العلمي من حيث التناول الموضوعي للكم الهائل من المعلومات الجيدة والملائمة التي تمكن الباحث من الحصول عليها، والتوصل لنتائج تتسق منطقياً مع مقدمات الدراسة.

شهد السودان على طوال تاريخه وجود عدد من النخب الاقتصادية حيث تشكلت تلك النخب كنتاج لعدد من العوامل الاجتماعية والسياسية التي سادت في فترة الإستعمار وما بعده، إلا أنه منذ منتصف السبعينات وحتى بدايات الألفية الثالثة شهد السودان نخباً تختلف من حيث تكوينها عن تلك النخب القديمة التي خلقتها السياسات الاستعمارية. فموضوع الكتاب هو البحث في مصادر القوة الاقتصادية للنخبة المسيطرة؟ خاصة في ظل الأنظمة العسكرية – الشمولية كنظامي مايو ١٩٦٩ – ١٩٨٥م والإنقاذ ١٩٨٩ – ٢٠٠٥م هل النخب الاقتصادية الناشئة تعبير عن وامتداد للتركيبة الاجتماعية – الثقافية «القديمة» أم تعبير عن ظاهرة جديدة أو تغيير في التركيبة الاجتماعية هل هي تطور وافراز «طبيعي» لنمو اقتصادي؟ أم هي أفراز لعلاقة متميزة مع جهاز الدولة ما كان لها أن تنمو وتتبلور لولا نفوذها السياسي؟.

فمنذ سيطرة نظام الإنقاذ على مقاليد الحكم في السودان، طرحت السلطة برنامجها الاقتصادية والاجتماعية وجاءت توصيات ومقررات المؤتمرات القومية واللجان الفنية ١٩٩٠ – ١٩٩٣م وموجهات الاستراتيجيات القومية الشاملة ١٩٩٢ – ٢٠٠٢م مستهدفة تحريك جمود الاقتصاد السوداني والتغيير الاجتماعي واعتمدت في ذلك على سياسة التحرير الاقتصادي وما تضمنه من تعويم سعر العملة وخصخصة مؤسسات القطاع العام وتخلي الدولة عن دورها الاجتماعي – الخدمي، من سياسات الدولة الاقتصادية وعلاقتها بها. هذه النخب ليست امتداداً للنخب «القديمة» كما أنها ليست نتاج لتطور «طبيعي» للاقتصاد السوداني، إنما هي نتاج لعلاقة معينة بجهاز الدولة، علاقة بدأت وفاقت من حيث العمق والتبادل ما مضى من علاقة تداخل بين النخبة السياسية والموارد الاقتصادية للدولة.

ولا شك أن الكتاب سوف يثير نقاشاً واسعاً وجدلاً حول توصيف النخبة الاقتصادية الجديدة ومآلات تطورها في ظل سياسات تلتزم رسمياً بتوجهات اقتصادية السوق، وان كان البعض يرى أن ما يجري على الأرض فيه كثير من

المفارقة لمعايير وقيم اقتصادية السوق. كما سيطرح أيضاً للنقاش موضوع علاقة المال والاقتصاد من جهة والدولة والسياسة من جهة أخرى وأثر ذلك وتأثرة بالتحولات التي يمر بها المجتمع السوداني من مرحلة الحرب إلى مرحلة السلام.

عالج الكتاب موضوعاً هاماً معالجة علمية وجرئية وكما ذكرنا اعلاه - يشكل الكتاب امتداد لدراسة قيمة ومفيدة افتقدتها المكتبة السودانية بسبب تردد وأحجام الباحثين - الغير مبرر - عن تناول موضوعات يفترض أن تكون هي مادة بحث وتناول وتقصي علمي دقيق للطلاب والباحثين والمهتمين وقد جمع الكتاب من الخبرة من العمل العام والنشاط الاقتصادية والتأهيل الأدكايمي مما يسر له أن يمسك ناصية الموضوع بكل جدارة واقتدار ونأمل أن يفتح هذا الكتاب الباب لطلاب الدراسات العليا لبحث العديد من الظواهر والقضايا التي برزت في الفترة الأخيرة بمستوى يقودها في النهاية للنشر ونقل وتعميم المعرفة العلمية والمفيدة.

دكتور عطا البطحاني

قسم العلوم السياسية - جامعة الخرطوم

مقدمة

يتناول هذا الكتاب التركيبة الثقافية الاجتماعية والسياسية للنخبة الاقتصادية الجديدة في السودان في الفترة من ١٩٧٥م - ٢٠٠٠م حيث جاء الكتاب في أربعة فصول يتناول الفصل الأول منه مفهوم النخب وكيفية تشكلها والنظريات المفسرة لها حيث يتعرض في ذلك إلى مصطلح الصفوة والنخبة كمصطلحات مترادفة ويتعرض من خلال ذلك إلى بدايات استخدام مصطلح الصفوة منذ القرن التاسع عشر ويستعرض في ذلك إلى تعريفات علماء الاجتماع والسياسة للمصطلح أمثال باريتو وموسكا وماركس ولازويل ومن ثم يدلف إلى النظريات المفسرة لظاهرة النخبة وفي ذلك تعرض إلى نظريات الاتجاه التنظيمي "موسكا" والاتجاه السيكولوجي "فلفريد وباريتو" والاتجاه الاقتصادي "جيمس بيرنهام" ومن بعد ذلك يتناول المبحث الثاني من ذات الفصل أنواع النخب "الصفوات" حيث تعرض للصفوة السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية وكيفية تشكلها كما يتناول في ذات المبحث الصفوات في المجتمعات النامية حيث تناول النخب في إفريقيا والنخب العربية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وفي الفصل الثاني والذي جاء في ثلاثة مباحث يتتبع مسيرة تطور النخب الاقتصادية في السودان عبر الحقب كأقلية محدودة من المجتمع تمتعت فيه بإمتيازات واسعة خلال التغيرات داخل التراكيب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، حيث بدأ تتبع هذه المسيرة في المبحث الأول والذي تعرض فيه لتطور النخب الاقتصادية خلال فترة دولة الفونج والدولة التركية كلاً على حدة في مطلب وفيهما تم التعرف على الدور السياسي والاقتصادي الذي لعبته تلك الدول في مسيرة السودان حتى القرن الثامن عشر الميلادي وبالأخص سلاطين الفونج الذين لعبوا دوراً بارزاً في تطور النظام التجاري في سلطناتهم من خلال ربطهم بالعالم الخارجي مما أدى إلى إفراز نخب اقتصادية وتطورها فيما بعد. كما تناول المطلب

الثاني من المبحث الأول تطور النخب الاقتصادية في فترة الحكم التركي المصري ١٨٢١م– ١٨٨٥م الذي استولى على بقايا النظام السناري وكيف خُلقت نخب اقتصادية جديدة حلت محل النفوذ السلطاني وسيطرت سيطرة كاملة على مجريات الحركة الاقتصادية بفعل التغيرات الاقتصادية والاجتماعية الهائلة التي أحدثها الغزو التركي المصري تحقيقاً لأهدافه الرامية للحصول على ثروات وإمكانات السودان الاقتصادية الذي أدى في نهاية الأمر إلى ظهور صفوة اقتصادية حديثة. كما تتبع مسيرة تطور النخب الاقتصادية السودانية في فترة الحكم الثنائي الإنجليزي المصري ١٨٩٨م – ١٩٥٦م الذي استولى على البلاد بعد القضاء على الثورة المهدية واتضح فيه كيف برزت الزعامات والقيادات القبلية كنخبة اقتصادية بفعل السلطات التي منحت لها في إطار الإدارة المحلية وأيضاً من خلال التسهيلات التي منحت لها والمتمثلة في الرخص التجارية وتصاديق المشاريع الزراعية وكل ذلك أدى إلى مراكمة ثروتها وإبرازها كنخبة اقتصادية. كما يبين كيف أن دخول مجموعات من التجار الأجانب أسهم إسهاماً فعالاً في خلق نخب اقتصادية جديدة من خلال تجارة الصادرات والواردات كما تناول هذا الفصل أثر المشروعات الزراعية الضخمة التي أخذها النظام الاستعماري في تطور النخبة الاقتصادية السودانية وأيضاً تعرض ذات الفصل في مبحث منفصل لتطور النخبة الاقتصادية في فترة الحكومات الوطنية وكيف ظهرت نخبة اقتصادية جديدة وتطورت بفعل وراثتها للنظام الاستعماري وتم التعرف على هذه النخبة التي قوامها قيادات الأحزاب التقليدية والأرستقراطية الدينية والقيادات التقليدية كما تعرض للصفوة السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي ظهرت في فترة ١٩٥٨م – ١٩٦٤م إبان الحكم العسكري الأول والتي تختلف في مكوناتها عن الصفوات السابقة والتي أُضعفت بفعل النفوذ العسكري كما تناول تطور النخبة الاقتصادية في فترة الحكم المايوي والتي تختلف كثيراً عن تلك التي سأدت قبل ذلك التاريخ نتيجة للتغيرات التي أُحدثت في البنيات الاقتصادية والاجتماعية من خلال الخطط الاستراتيجية

الاقتصادية كما بين كيف ساهمت الزراعة المطرية في فترة الحكم المايوي مساهمة فاعلة في تطور النخبة الاقتصادية. وتتبع الفصل مسيرة تطور النخبة الاقتصادية في فترة حكومة الإنقاذ بعد ٣٠ يونيو ١٩٨٩م وكيف سيطر حزب الجبهة الإسلامية القومية على الاقتصاد السوداني وكيف تحول أعضاؤها إلى جزء لا يتجزأ من الفئات الرأسمالية المسيطرة في السودان وكيف تحولت سياسات وخطط الدول إلى آلية مناسبة لخلق نخبة اقتصادية موالية ودخول مجموعات من القيادات السياسية والبيروقراطية لنادي النخبة الاقتصادية.

أما الفصل الثالث فقد تناول التركيبة الثقافية والاجتماعية للنخبة الاقتصادية الجديدة وأثر جهاز الدولة في تشكلها من خلال ثلاثة مباحث. في المبحث الأول تناول التركيبة الثقافية والاجتماعية والسياسية للنخبة الاقتصادية الجديدة في السودان جاء ذلك في مطلبين، المطلب الأول ١٩٧٥م- ١٩٨٩م وضح فيه ظهور نخبة اقتصادية ثقافية واجتماعية قوامها التكنوقراط المتخصصين في كافة مجالات الوظائف والمهن وأساتذة الجامعات وأن هذه النخبة برزت بفعل سياسات مايو التنموية وأيضاً بروز جيل جديد في إطار التركيبة الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية ينتمي إلى المؤسسة العسكرية السودانية "القوات المسلحة" حيث أصبحوا جزءاً مهماً من الطبقة المستنيرة مؤثرين ومتأثرين في التركيبة الاجتماعية السودانية، كما في المطلب الثاني من المبحث التركيبة الثقافية الاجتماعية السياسية للنخبة الاقتصادية في الفترة ١٩٨٩م – ٢٠٠٠م وكيف شهدت فترة الإنقاذ تغيراً درامياً في التركيبة الثقافية والاجتماعية والسياسية للنخبة الاقتصادية التي كانت سائدة في السودان وتعرض إلى أن مرد ذلك إلى السياسة التي انتهجتها الإنقاذ منذ مجيئها في ٣٠ يونيو ١٩٨٩م في الاعتماد على القطاعات الاجتماعية التي تبحث عن البديل للولاء الطائفي في إحداث التغير داخل التركيبة الثقافية والسياسية والاقتصادية ومن خلال ذلك تشكل جيل جديد في كل المستويات وازداد نفوذ هذا الجيل من خلال احتكاره للسلطة والثروة بفعل الولاء السياسي، جيل قوامه

التكنوقراط في جهاز الدولة من مديري الشركات ومديري المؤسسات العامة وموظفي الدولة. من ثم دلفت الدراسة إلى المبحث الثاني وتناولت فيه أثر العلاقة مع جهاز الدولة في إبراز نخبة اقتصادية جاء هذا المبحث في مطلبين المطلب الأول تناولنا فيه الأثر في الفترة من ١٩٧١م – ١٩٨٥م رأينا فيه أن سياسات الدولة الاقتصادية أسهمت مساهمة فعالة في خلق نخبة اقتصادية جديدة وأن هذه النخبة التي جاءت بفعل سياسات الدولة الاقتصادية مرتبطة ارتباطاً مباشراً بنظام الحكم سواء كان هذا الارتباط قائم على الولاء السياسي أو الاجتماعي أو الوظيفي. كما تناول المطلب الثاني من المبحث أثر العلاقة بجهاز الدولة في إبراز النخبة الاقتصادية في فترة حكم الإنقاذ وأن الولاء السياسي أو استغلال النفوذ السياسي والاجتماعي أدى إلى بروز نخبة اقتصادية جديدة مرتبطة ارتباطاً مباشراً بجهاز الدولة.

وفي الفصل الرابع والأخير من الكتاب والذي يتناول خصائص النخبة الاقتصادية الجديدة في السودان في فترة الدراسة حيث كان هذا الفصل في شكل دراسة استبيانية طرحت إلى وزراء الوزارات الاقتصادية السابقة ورجال الأعمال ومدراء المؤسسات الاقتصادية والشركات وأكاديميين في المجالات الاقتصادية وقادة الأحزاب السياسية وأعضاء البرلمان السابقين حيث جاءت في ثلاثة مباحث المبحث الأول منها تناول الجذور الاقتصادية للنخبة الاقتصادية الجديدة في السودان حيث اتضح أنها ليست لها جذور اقتصادية سابقة بل جاءت بفعل السياسات الاقتصادية في مختلف الحقب وفي مطلب، أما المبحث الثاني من الفصل فقد تناول أثر الولاء السياسي في إبراز النخبة الاقتصادية الجديدة في السودان. أما في المبحث الثالث والأخير يتناول الكتاب النفوذ الإداري وأثره في إبراز النخبة الاقتصادية الجديدة في السودان وكيف أن البيروقراطية الإدارية في كل الحقب تتحول إلى نخبة اقتصادية.

الفصل الأول

مفاهيم النخب

يتناول هذا الفصل مفهوم النخبة وكيفية تشكلها حيث يتعرض لتعريف النخب والعوامل التي تؤدي إلى تشكلها ثم النظريات المفسرة لها، بالاضافة للتعرف على تكوين النخب في الدول النامية عليه يجيء هذا الفصل وفقاً لما يلي:

١-١ تعريف النخب:

بدءاً نشير إلى أخذ مصطلح الصفوة والنخبة كمصطلحات مترادفة ذات دلالة وأحدة. ذاع منهج الصفوة أي النخبة في الدراسات السياسية وأصبح التحليل المقارن للنخب عبر الزمان والمكان أحد أهم إهتمامات الباحثين في ميدان السياسة المقارنة بمثل التحليل النخبوي تحديداً للنهج القانوني إذ يركز على مؤسسات الحكم يعتقد أنصاره بانه البديل للتحليل الطبقي يختصون فيه بدراسة شريحة اجتماعية بعينها ويعتبرونها لب القيادة السياسية (١).

استخدم مصطلح صفوة "نخبة" في القرن التاسع عشر لوصف السلع ذات النوعية الممتازة. ومن ثم تحول إلى وصف الجماعات الاجتماعية العليا كبعض الوحدات العسكرية أو المراتب العليا من النبالة. ولكن المصطلح لم يستخدم استخداماً وآسعاً في الكتابات الاجتماعية والسياسية بوجه عام إلا في أواخر القرن التاسع عشر وفي ثلاثينيات القرن العشرين في بريطانيا وأمريكا بوجه خاص عند شيوع استخدامه في النظريات الفسيولوجية للصفوة (٢).

---

(١) كمال منوفلي، نظريات النظم السياسية، الكويت، وكالة المطبوعات، ١٩٨٥م، صـ ٧٣.

(٢) تيمور، علم الاجتماع السياسي، ترجمة السيد محمد الحسين، ط ٢، ب ن، دار المعارف، ١٩٨٧م، صـ ٢٥.

المقولة الأساسية في تحليل النخب أن كل مجتمع ينقسم إلى شريحتين الحكام والمحكومون. فالشريحة الأولى دوماً تتأثر بمقومات السياسة وتتخذ القرارات الهامة التي تؤثر على حياة المجتمع بأثره. هذه الفئة تكون متماسكة، مترابطة، واعية. تكون لها السيطرة إما بفعل الإنتماء العائلي أو التحكم في موارد الإنتاج أو تجسيد القيم الدينية أو الاجتماعية السائدة أو المستوى التعليمي أو حيازة مهارات معينة، أما الفئة الثانية فيمثلون الأغلبية التي لا تشارك ولا تؤثر في عملية صنع القرار وعليها السمع والطاعة [١].

من خلال هذا المفهوم إختلف رواد التحليل النخبوي "الصفوة" في وضع تعريف لمفهوم النخبة "الصفوة" منهم من رأى في كتاباته أن اللاتجانس الاجتماعي خاصية أساسية في المجتمعات الإنسانية. ومنهم من يرى أن أي عصر من العصور يقر النخبة المناسبة له سواء كانت عسكرية أو دينية أو اقتصادية ومنهم من يرتكن إلى ممارسة القوة الاقتصادية كأساس للتحليل النخبوي وعلى هذا قامت النظريات المفسرة والمعرفة للنخب بأنواعها وكيفية تشكل حسب ما هو تالي:

التعريف العام لمفهوم النخبة (الصفوة):

يؤكد علماء الاجتماع والسياسة دوماً ان هناك بعض الجماعات تستطيع الوصول إلى مواقع القوة التي تمكنهم من السيطرة على مقدرات المجتمع ومن ثم اتخاذ القرارات المؤثرة على الأنشطة المختلفة ولذلك نجدهم قد أولوا إهتماماً كبيراً بدراسة هذه الجماعات "النخبة" وترجع البدايات الأولى لفكرة حكم المجتمع بواسطة جماعة من الأفراد النابغين إلى أعمال أفلاطون الذي طالب بتولى الفلاسفة مسئولية حكم المجتمع كما نجد مذاهب ومعتقدات دينية عديدة عبرت عن فكرة الصفوة كما يوجد مثلاً في تعاليم طائفة البراهمة في الهند[٢].

---

(١) كمال منوفلي، مصدر سابق ذكره، صـ ٧٣.

(١) محمد علي محمد، إصول علم الاجتماع، السياسات والمجتمع في الدول النامية، ج٢، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية:، ١٩٨٥م، صـ ٢٤٦.

وقد أطلقت كلمة الصفوة أو النخبة على الأقليات المتميزة أو القيادات في مختلف الميادين الاقتصادية، الثقافية، والدينية، والعسكرية وغيرها. وهي التي تتخذ القرارات في تلك المجالات وتعمل الأقليات من مواقعها المسيطرة هذه إما بواسطة الإنتخاب العادي، أو بإحتكار موارد الإنتاج أو نتيجة لظهور قيم اجتماعية أو دينية معينة تسود المجتمع، أو ربما نتيجة لثورة جماعة مسيطرة سابقة. ففي نهاية الأمر تستطيع الصفوة بما لها من حسن تنظم وتماسك أن تسرق من الأغلبية سيطرتها[١].

حيث نجد إن باريتو يعرف الصفوة "النخبة" بوجهين وجه عام وآخر خاص من حيث العام يعرفها بأنها تعني تلك القلة القليلة من الأفراد الذين حققوا نجاحاً ملحوظاً في الأنشطة التي يمارسونها واستطاعوا بالفعل أن يرتقوا إلى أعلى مراتب التسلسل المهني العالي، فرجل الأعمال الناجح والفنان المبدع، والسياسي الماهر، والمعلم المتميز هي كلها أمثلة لأشخاص ينتمون إلى الصفوة "النخبة" [٢].

أما الوجه الخاص فيمثل القلة الحاكمة في كل المجتمعات الإنسانية وهذه الأقلية تستحوذ بقدرتها على إقناع الجماهير بضرورة الخضوع لسيأدتها لأن في ذلك تحقيقاً لمصالحها ويتضمن هذا التعريف أسلوبين من الأساليب التي تنتهجها الصفوة الحاكمة "القوة والقدرة على الإقناع" [٣].

كما أن هناك تعريفاً يعرف النخبة بأنها مجموعة الأفراد الذين يقودون المجتمع. وهي بهذا المعنى مفهوم قديم إرتبط ظهوره تاريخياً بالحاجة إلى تنظيم

---

(١) إسماعيل علي، نظرية القوة، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٩٨م، صـ ١٤٨.

(٢) محمد علي محمد، تاريخ الفكر الاجتماعي، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٣م، صـ ٢٦٧.

(٣) نفس المصدر، صـ ٢٦٧.

ممارسة السلطة وعملية صنع القرار. كما عرف ماركس الصفوة بأنها هي الأقلية التي تملك أدوات القوة الاقتصادية والسياسية (١).

يعرف موسكا الصفوة بأنها جماعة من أشخاص إما في وضع يسمح لهم بممارسة السلطة بشكل مباشر أو في وضع يمكنهم من التأثير بقوة على ممارسة السلطة السياسية وهي مؤلفة من جماعات اجتماعية محددة تحديداً دقيقاً يطلق عليها أرستقراطية وفي هذا السياق نجده يشير إلى الأرستقراطيات العسكرية والدينية والتجارية وطبقة الأغنياء المتحكمة في أخطر جوانب الحياة (٢).

كما يعرف لازويل الصفوة "النخبة السياسية" بأنها تتألف من أولئك الذين يملكون مقاليد القوة في أي جهاز سياسي وهؤلاء يمثلون القيادة للتشكيلات الاجتماعية التي أتى منها هؤلاء القادة التي من خلالهم يتم تقرير حساب كل شيء خلال فترة زمنية معينة وهكذا نجد أن هنالك مدراس ونظريات مختلفة لتعريف مفهوم الصفوة ومدلولاتها (٣).

نظريات النخبة "الصفوة":

الفكرة الرئيسية التي تنتهي عليها نظريات الصفوة هي فكرة تركز القوة دائماً في أيدي قليلة ويذهب الصفويون إلى وجود هذه الظاهرة في كل المجتمعات البشرية بغض النظر عن طبيعة المجتمع فإذا تساءلنا من هم أولئك الذين يضعون القرارات الحاسمة في المجتمع، ومن هم الذين يكتبون القانون ويفسرون مواده؟ ومن هم الذين يحركون الموارد الرئيسية في المجتمع؟ فالإجابة على هذه التساؤلات تكشف لنا لما رأى علماء الصفوة أن الجماهير ليست هي التي تتولى هذه المهام وقد

---

(١) على الدين هلال، النظم السياسية العربية قضايا الاستقرار والتطوير، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠م، صـ ١٦١.

(٢) تيمور، مصدر سبق ذكره، صـ ٢٧،٢٨.

(٣) نفس المصدر، صـ ٣١.

يختلف تكوين الصفوة والأسس التي تقوم عليها قوتها بإختلاف الأزمنة والمجتمعات ولكن الحقيقة التي تظل دائماً هي وجود الصفوات [١].

وتعـود جذور هذه النظريات إلى كتابات أفلاطـون وأرسطو على أنها لم تتبلور إلا في العصر الحـديث بفعل إساهامات عدد من المفكـرين حيث كان سان سيمون أول من وضع الخطوط العامة لتحليل الصفوة إذ يـرى الصفوة واقعـاً لا مهـرب لأي مجتمع منه وإن وضع النخـبة هو نتيجة حيازة أعضائها ما يقـدره المجتمع ثروة مكانة دينية، سياسية، اقتصادية. إلا أن الفضـل في قـوة وسـيطرة النخبة يعود بالدرجة الأولى إلى ما لديها من قدرات تنظيمية كبرى أي إلى قـدرتها على التماسـك في مواجـهة القوى الأخرى في المجـتمع [٢].

من هؤلاء المفكرين موسكا الذي وضع النظرية التنظيميـة وبـاريتو الـذي عرض أفكاره ونظرياته عن النخبة في كتابه "العقـل والمجتمـع" وخلافهـم مـن المفكرين وعليه سنتناول النظريات المفسرة للنخب كل على حدة على النحو الآتي:

الاتجاه التنظيمي: آراء جياتاتو موسكا:

يرى موسـكا أن وجـود حكـام ومحـكومين ظـاهرة قديمـة قـدم المجتمعات البشرية بدءاً من المجتمعات قلـيلة التطـور وحـتى المجتمـعات المتقدمة حيث تظهر طبقتان من الناس، تلـك التي تحكم والأخـرى المحكومـة، والأولى دائماً ما تكون قـليلة العدد وتحتكر كل وظـائف القوة وتتمـتع بالمزايـا التي تجلـبها هذه القوة بينما الثانية وهي الأكثر عدداً محكومة ومُسيطر عليهـا مباشرة بواسطة الطبـقة الأولى وبأسلوب أكثر أو أقل قانونية، بقدر يقل أو بكـثير

---

(١) محمد علي محمد، إصول علم الاجتماع السياسي، السياسة والمجتمع في الدول النامية،مصدر سبق ذكره، صـ ٥٧.

(٢) نفس المصدر، صـ ٧٤،٧٥ .

من الضـــعف[1]. وهي تمد الطبقة الأولى بالوسائل الماديـــة والأدوات الأساســية والحيوية لبقاء النظام السياسي، ويرى موسكا أن مصدر قوة الطبقة الأولى "الأقلية" يكمن في قوتها التنظيمية وتماسكها الداخلي ثم تقديرها الصحيح لمصادر القوة فــي المجتمع والتي قد تكون اقتصادية أو عسكرية أو دينية أو سياسية أو خلافها ويؤكد موسكا أن مكانة الأقلية محفوظة دائماً بحكم كونهــا أقليــة حيــث أن الجماعــات الصغيرة تكون دائماً أكثر استعداداً للتنظيم من الجماعات الكبيرة فخطوط الاتصال وتبادل المعلومات داخلها سهلاً، كما أن أعضائها يمكنهم الدخول في علاقات متبادلة بسرعة[2]. وهكذا تستطيع الأقليات الصغيرة، كما يرى موسكا أن تصوغ سياستها بتفوق، وكذلك تستطيع أن تعطي لهذه السياسيات وقتاً أطول للإعداد والمناقشة دون تعقيد كثير- وكل ذلك يمنحها مظهراً خارجياً يتسم بالتماسك والتكامل [3].

كما أنها وبحكم صغر حجمها تــستطيع أن تواجــه التغيــرات والتقلبــات الخارجية وان تتكيف معها وهذا كله ليس متاحاً بنفس الصورة للجماعات الكبيــرة العدد والمتنوعة الاتجاهات. والنتيجة النهائية المترتبة على كل ذلك كمــا يــذهب موسكا هو أن قوة الصفوة لا بد وأن تفوق قوة الأغلبية التي لا تزيد عــن كونهــا تجمع من الأفراد غير المنظمين والذين لا تتحقق لديهم أهداف عامة أو نسق محدد للاتصال[4].

وإن موسكا يرى أن الجموع المحكومة يمكنها أن تمارس ضــغوطاً علــى الحاكمين. وقد تتولد هذه الضغوط من مجرد أهوائها مما يؤثر في سياسات الطبقــة

---

(١) سعد إسماعيل علي، نظرية القوة، بحث في علم الاجتماع السياسي، دار المعرفة الجامعيــة، الإسكندرية، ١٩٨٨م، صـــ ٢٥٢.

(٢) نفس المصدر، صـــ ٢٥٢.

(٣) نفس المصدر، صـــ ٢٥٣.

(٤) نفس المصدر، صـــ ٢٥٣.

الحاكمة وقد يؤدي ذلك في النهاية إلى إسقاط هذه الطبقة وفي هذه الحالة لا بد من بروز طبقة حاكمة جديدة من بين الجموع لتمارس الحكم وإلا كما يذهب موسكا يتحطم التنظيم والبناء الاجتماعي كله(١).

لقد أشار موسكا إلى ما يسمى بالقانون النفسي والذي مؤداه أن هؤلاء الذين يتصدون لتمثيل الجماهير سرعان ما يصل كل منهم إلى غايته بعد إنتخابه ثم يحيل نفسه من بعد ذلك من خادم إلى سيد وبدلاً من أن يرعى مصالح المجتمع يحاول العمل من أجل تحقيق مصالحه الذاتية وهو في سعيه الدائب نحو ذلك يتخذ هو ومن لهم نفس المصالح شكل الأقلية المنتظمة وتتوفر لهذه الأقلية في العادة الصفات والميزات التي تجعل من العسير على الأغلبية غير المنتظمة التصرف برد الفعل المناسب إزاءها(٢).

آراء روبرت مشيلز:

ترتكز الفكرة التي طرحها مشيلز عن الصفوة بان كل بناء لا بد أن يتضمن حكم الصفوة الأمر الذي دفعه إلى القول بان كل من يجد تنظيماً سوف يعتمد على الاوليجاركية بالضرورة ولقد إتبع مشيلز منهجاً علمياً لإثبات ذلك فطرح في البداية فرضاً هو ما أسماه "القانون الحديدي للاوليجاركية" وإعتبره مبدأ يحكم كافة التنظيمات ثم حاول التحقق من صحة هذا الفرض عن طريق دراسة بناء الأحزاب الإشتراكية والنقابات العمالية في أوروبا فيما قبل الحرب العالمية الأولى وركز على وجه الخصوص على دراسة الحزب الإشتراكي الألماني(٣) الذي كان من أكثر الأحزاب قرباً للديمقراطية في ذلك الوقت وحسب صياغة القانون الحديدي للاوليجاركية ففي كل تنظيم أياً كان حجمه لا بد أن توجد القيادة لكي يكتب له

---

(١) سعد اسماعيل، مصدر سبق ذكره، صـ ٢٥٣.

(٢) نفس المصدر، صـ ٢٥٤.

(٣) نفس المصدر، صـ ٢٥٦.

النجاح والبقاء وطبيعة التنظيم تمنح القوة والامتياز ويدعم بذلك موقفهم باستمرار نتيجة لعوامل تنظيمية وأخرى سيكولوجية[1] وكلما إزداد التنظيم حجماً وتعقيداً يزداد اعتماده على قأدته وجهازه البيروقراطي، وقادة الأحزاب السياسية يتولون إدارة أمور الحزب كافة، وهم يسيطرون على أساليب الإتصال وقنوات المعلومات فهم يحددون ميزانية الحزب بل يحتكرون الصحيفة المعبرة عنه، ولكن مشيلز يؤكد أيضاً أهمية السمات السيكولوجية العامة وقد أوضح أن القائد أو الزعيم الذي مارس السلطة وتعود عليها يجد بعد ذلك صعوبة في التنازل والتخلي عنها فضلاً عن ممارسة السلطة في أنها تحدث تحولاً سيكولوجياً في شخصية القائد فيزداد إيمانه بنفسه ويبالغ في عظمته ثم يلجأ أخيراً إلى نسب التنظيم له وربطه بشخصيته. ثم يذهب مشيلز بعد ذلك ليقول إن الأقليات الحاكمة تسعى باستمرار إلى إيهام الجماهير بضرورة تحقيق الوحدة الداخلية والاستقرار وذلك حتى يمكن مواجهة ما يتهدد المجتمع من أخطار خارجية، وطبقاً لهذه الأيديولوجية تنظر الأغلبية الحاكمة إلى أية معارضة بوصفها عنصراً تخريبياً[2].

الاتجاه السيكولوجي: فلفريدو باريتو:

فسر باريتو مختلف الأنشطة الاجتماعية عند الإنسان بالرجوع إلى العوامل السيكولوجية. فالصفوات عنده ليست نتاجاً للقوة الاقتصادية ولا هي تُقيم سيطرتها على مقدرتها التنظيمية بل هي تعبير عما إعتبره باريتو خاصية ثابتة من خصائص النفس البشرية. للصفوة عند باريتو تعريفان أحدهما وآسع ويمثل الصفوة الاجتماعية والآخر ضيق ويمثل الصفوة الحاكمة، والصفوات في التعريف الأول هم أولئك النفر القليلون من أفراد المجتمع، والذين نجحوا في النشاطات الاجتماعية المختلفة

---

(١) سعد اسماعيل، مصدر سبق ذكره، صـ ٢٥٥.

(٢) عمر يوسف الطيب، علم الاجتماع السياسي الإصول والتحليل التكاملي، الخرطوم، دار عزة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٤م، صـ ٢٥٦.

ووصلوا إلى أعلى الهرم والتدرج المهني. أما في التعريف الثاني فهم الأعداد القليلة من الأفراد والجماعات التي حققت النجاح في مجالاتها واستطاعت أن تمارس وظائف سياسية وقد أطلق باريتو عليها "الصفوة الحاكمة" وهي تنبثق من المجتمع نتيجة لأن الناس على وجه العموم لا يستطيعون أن يحكموا أنفسهم بأنفسهم ديمقراطياً[١].

فلا بد إذن من طبقة متسيدة تقوم بوظيفة الحكم غير أن باريتو يرى أن هذا التسيد ليس مطلقاً وباستقراء التاريخ قد تبين وجود عناصر جديدة تندمج في العناصر القديمة وتزيحها بالتدريج وتحل محلها وقد سميت هذه الظاهرة "دورة الصفوة" وترى نظرية الصفوة عند باريتو إنه من غير الممكن لأي جماعة أن تعمل دون أن يكون على رأسها طبقة مسيطرة[٢] ونجد أن هذه الطبقات المسيطرة سرعان ما تتفكك فالقوة تعتريها في بداية الأمر ثم تمر بفترة من التحلل يعقبها استسلام فيزيقي وأخلاقي ثم تتخلى عن الميدان وتتركه لطبقة مسيطرة جديدة تجئ من بين الناس ويذهب باريتو هنا إلى ما ذهب إليه مكيافللي من قبل في أن القلة تحكم الكثرة بأحدى طريقتين بالقوة أو بالخديعة فهنالك قسم من الصفوة يفضل استخدام القوة الوحشية في إخضاع الناس وقد أسماهم مكيافللي بالأسود بينما يفضل باريتو نفس هذه الأفكار ولكن بمسميات مختلفة حيث أطلق على فئة الأسود اسم المحافظين وعلى فئة الثعالب اسم المضاربين[٣] وقد أقام باريتو نظريته عن الصفوة على أسس وضعية وقال بأن علم الاجتماع لا بد أن يصبح علماً تجريبياً منطقياً يعتمد على الملاحظة والتجربة إلى أقصى درجة ممكنة في وصف الوقائع التي يلاحظها، ويعني بالوقائع السيكولوجية فالقوة الأساسية التي تحدد

---

(١) سعد إسماعيل علي، مصدر سبق ذكره، صـ ١٦٦.

(٢) سعد إسماعيل علي، مصدر سبق ذكره، صـ ١٦٧.

(٣) نفس المصدر، صـ ١٦٧.

السلوك الإنساني في رأي باريتو هي العاطفة "Sentiment" والعاطفة عنده ذات طبيعة ثابتة، ولذلك أطلق عليها مصطلح الثوابت، ولكن لا يمكن ملاحظتها، لم يستند باريتو بشكل مباشر في ذلك(١).

يمكن الاستدلال عليها من خلال الأفعال التي يقوم بها الأفراد وعلى ذلك يرى باريتو أن المعتقدات والأيديولوجيات ليست سبباً في السلوك الإنساني، ولكنها تبرير له أو محاولة لجعله يبدو منطقياً(٢) وترتبط العواطف عند باريتو بثلاثة عناصر أساسية هي التي تشكل عنده موضع إهتمام علم الاجتماع وهي: الرواسب. والأفعال. والمشتقات. أما الرواسب فهي عبارة عن اتجاه نفسي يقع في مركز الوسط بين العواطف والفعل الإنساني ويرى باريتو إنه على مر تاريخ المجتمعات الغربية فقد وجدت دائماً ست فئات من الرواسب ترتبط إرتباطاً وثيقاً بغرائز إنسانية أساسية وهي غريزة الترابط، غريزة استمرارية الترابطات، غريزة الحاجة إلى التعبير عن العواطف، غريزة الانتماء، غريزة تكامل الشخصية، واخيراً غريزة الجنس(٣).

أما الأفعال هي تلك التصرفات الظاهرة والملموسة التي يمكننا ملاحظتها وهذه الأفعال في نظرية باريتو إما أفعال منطقية أو غير منطقية وقدم باريتو منذ البداية بان غالبية أفعال الإنسان غير منطقية وقد عَرَّف الأفعال المنطقية بأنها تلك التي تستخدم أساليب مناسبة لتحقيق أهدافها أو هي التي تربط بين الأساليب والأهداف ربطاً منطقياً. وهذا النوع من الأفعال عند باريتو لا يتوافر إلا في المجال العلمي والاقتصادي أما ما عدا ذلك من مجالات فالغلبة للأفعال غير المنطقية،

---

(١) عمر يوسف الطيب، مصدر سبق ذكره، صـ ٢٥٩.

(٢) نفس المصدر، صـ ٢٥٩.

(٣) محمد علي محمد، إصول علم الاجتماع السياسي "السياسية والمجتمع في الدول النامية"، مصدر سابق، صـ ٢٦٠.

والأفعال غير المنطقية تنجم كما يذهب باريتو عن حالات سيكولوجية وعواطف لا شعورية[١].

أما المشتقات إذا كان السلوك الإنساني هو في معظمه عند باريتو سلوك غير منطقي تحركه قوة ثابتة ذات طابع فطري أو بيولوجي هي العواطف والتي ترتبط بالرواسب بغرائزها الست، فان هناك تبريرات فكرية غير ثابتة يلجأ إليها الإنسان لكي يكسب أفعاله غير المنطقية هذه الصفة المنطقية وقد أسماها باريتو "المشتقات" وهي تتمثل في الأديان والعقائد والأيدلوجيات والقيم، ويرى باريتو إنه من الخطأ أن تعتبر هذه الأشياء الأسطورية كما يزعم، سبباً في السلوك الإنساني، وذلك لان الأسباب الحقيقية للسلوك تكمن في العواطف وما يرتبط بها من رواسب وغرائز[٢].

هذه عناصر التحليل الأساسية في نظرية باريتو - الرواسب والأفعال والمشتقات- وقد استخدمها باريتو في دراسته في التمايز الاجتماعي والصفوة فهو يرى وجوب أن يكون بالمجتمع تمايزاً اجتماعياً نظراً للتمايز بين الأفراد والمجتمعات بما لديهم من غرائز فطرية يترتب عليها تمايزاً في القوة العقلية والأخلاقية والفيزيقية والشخصية والذكاء والقدرات والمهارات، وعلى هذا فالمجتمع ينقسم عند باريتو إلى طبقتين: المتفوقون "وهم عنده قلة"، غير المتفوقين "وهم الغالبية"، وقد أطلق على الفئة الأولى إسم الصفوة "Elites" وتضم من لديهم الاستعدادات الفطرية للتفوق، أي من تكون لديهم الغرائز من الفئة الأولى والثانية قوية إلى حد كبير[٣].

---

(١) محمد علي محمد، مصدر سابق، صـ ٢٦١.

(٢) نفس المصدر، صـ ٢٦٢.

(٣) نفس المصدر، صـ ٢٦٣.

وهذه الصفوة تتفوق في جميع المجالات وهي الفئة المؤهلة لحكم بقية النـاس والمجتمع وتنقسم الصفوة عند باريتو إلى قسمين: الصفوة الحاكمة، أي أولئك الذين يلعبون دوراً هاماً في الحكم والصفوة غير الحاكمة. وهما يشكلان سـوياً الطبقـة العليا في المجتمع، أما الطبقة الدنيا أو اللاصفوة فهي ليـست موضـوع إهتمـام باريتو (١).

الاتجاه الاقتصادي: جيمس بيرتهام:

يسعى هذا الاتجاه لتطوير صيـغة ملائمة للتوفيق بين النظرية الماركـسية عند الطبقة الحاكمة وبين نظريات الصـفوة وتأتي دراسة جـيمس بيرتهـام عـن الثورة الإدارية ١٩٤١م كأحد أهم الدراسات في هذا الاتجـاه وتـتلخص الفكـرة الأساسية في هذه الدراسة أن النظام الرأسمالي قد أخذ فـي التـدهور وإنـه مـن الضروري أن يحل محله مجتمع جديد يُسيطر عليه مـن النـاحيتين الاقتـصادية والسياسية "صفوة إدارية"، وقد إعتمد بيرتهام في صياغة هذا الفرض على نظريات الصفوة. والتي تؤمن بأن هنالك صـراعاً بين الجماعات سعياً وراء القـوة، وأنه في كافة المجتمعات لا بد أن ينتهي هذا الصراع بسيادة جماعة صغيرة، وهي التي تتولى صنع القرار الملائم. كما يرى انه من الصعـوبة الحديث عن مجتـمع خالي من الطبقات في ظل الحركة الهائـلة والدائبة في المجتمعات الصناعية وذلـك أن هذه الطبقات تسير بخطى سريعة نحو التصنيع لذا يتطلب تخصص فني وخـبرة إدارية كبيرة وهذا بدوره يخلق مجموعة إدارية وهيئة مؤثرة في صنع القرار فـي الحياة العامة للمجتمع وهكذا تتاح الفرصة أمام الطبقة الإدارية للسيطرة على اتخاذ القرار ومثل هذه الطبقة(٢) تستمد قوتها ليس من المكانة الاقتـصادية والرأسـمالية وإنما من الطابع الفني التخصصي الذي أصبح يميز الإنتاج الحديث. ولا شـك أن

---

(١) سعد إسماعيل علي، مصدر سبق ذكره، صـ ٢٦٣.

(٢) محمد علي محمد، مصدر سبق ذكره، صـ ٢٦٥.

هذه السيطرة التي تمارسها الطبقة[١] الإدارية على وسائل الإنتاج تؤدي إلى سيطرة سياسية.

الاتجاه التنظيمي: رايت ميلز:

الصفوة عند ميلز هي نتاج لطابع المجتمع النظامي الحديث، حيث تشغل نظم بعينها لمواقع الحيوية، ويشغل ذوي المناصب العليا أهم المواقع في هذه النظم، على وجه الخصوص مناصب السلطة الاستراتيجية في البناء الاجتماعي. ويبدو هرم القوة في الولايات المتحدة الأمريكية عند ميلز على مستويات ثلاثة كالآتي[٢]:

المستوى الأول: يمثل قمة الهرم. وهو مكون من رجال الدولة وما أسماهم الموجهين السياسيين ثم القادة العسكريين، ثم القادة الاقتصاديين- أي مديرو الشركات. المستوى الثاني: يتكون من المستويات الوسطى للصفوة، وتمثل الغالبية العظمى من النواب السياسيين في الكونجرس الأمريكي "مشرعي الدولة"، وقادة جماعات المصلحة "جماعات الضغط أو اللوبي"، ثم النقابات المهنية. المستوى الثالث: وهو المستوى الذي يتكون من المجتمع الجماهيري والذي لا قوة له حيث يكون غير منظماً في العادة ومفكك ويضبط عادة من أعلى الهرم.

١-٢ أنواع النخب "الصفوات"

بُذلت محاولات لتصنيف الصفوات وذلك على أساس أن المجتمع الحديث يتسم بقدر كبير من التبأين والتخصص وتنوع الأنشطة مما يعزز من تعدد الصفوات وهذا التعدد ينتج للإرتباط العميق بين النعرات التي تطرأ على البناء الاجتماعي وبين نشأة الصفوات أو انهيارها. فالتغيرات الاقتصادية والسياسية تُحدث في البداية تعديلات في هيئة الجماعات الاجتماعية المختلفة وبما لديها من قوة. ثم ما أن تلبث تلك الجماعات التي تزداد قوتها فى السعي إلى التحكم في التغيرات

---

(١) محمد علي محمد، مصدر سابق، صـ ٢٦٥.

(٢) سعد إسماعيل علي، مصدر سبق ذكره، صـ ١٧٤.

ودفعها إلى الأمام وفي الوقت ذاته نجد أن الحاجة إلى قـادة وصـفوات متميـزة ضرورة اجتماعية ولهذا نتناول دراسة نماذج "أنواع" الصفوات على أسس. بـدءاً نتناول الصفوة السياسية والاجتماعية والاقتصادية بصفة عامة من حيثُ المفهـوم والعوامل المكونة ومن ثَّم نتناول نماذج الصفوات في العالم الثالث ونعني بالعـالم الثالث الدول الإفريقية والدول الآسيوية، والدول الإفريقية فـي الـشرق الأوسـط وشمال إفريقيا وأخيراً دول أمريكا اللاتينية(١).

أولاً: الصفوة السياسية:

يرى كل من موسكا وباريتو أن في كل مجتمع هناك بالضرورة أقلية تحكم بقية قطاعات المجتمع وهذه القلة التي هي أساساً "الطبقة الـسياسية" أو "الـصفوة الحاكمة" والتي تتألف من أولئك الذين يشغلون الأوضاع السياسية الهامـة وأولئـك الذين يستطيعون التأثير على القرارات السياسية تأثيراً مباشراً (٢).

بينما يرى لازويل أن الصفوة السياسية تتألف من أولئك الذين يملكون مقاليد القوة في أي جهاز سياسي، وهؤلاء يشملون القيادة الاجتماعية التي أتى منها هؤلاء القادة والتي من خلالها يتم تقدير وحساب كل شيء خلال فتـرة زمنيـة معينـة. والفارق الأساسي بين هذا التعريف وتعريف كل من باريتو وموسكا هو أن الصفوة السياسية هنا قد تحددت وتميزت عن كل الأشكال الأخرى للصفوة، خاصة تلك التي هي أقل إرتباطاً بممارسة الصفوة. وإن كان ذلك لا ينفي ممارسة هذه الـصفوات لصنوف عديدة من التأثير الاجتماعي(٣). من اليسير تحديد نطاق الصفوة السياسية فهي تمثل كبار موظفي الحكومة والإدارات العليا، والقادة، والعسكريين، وفي بعض

---

(١) محمد الحسين، الصفوة والمجتمع، دراسة في علم الاجتماع السياسي، دار المعارف، بيروت، ١٩٧٨، صـ ٢١.

(٢) نفس المصدر، صـ ٣١.

(٣) نفس المصدر، صـ ٣١.

الأحيان الأسر ذات النفوذ السياسي كالأسر الأرستقراطية أو الملكية، هذا فضلاً عن أصحاب المشروعات الاقتصادية الكبرى ومع ذلك فهناك صعوبة في إقامة حدود للطبقة السياسية، ذلك لأنها وان كانت تشتمل على الصفوة السياسية إلا أنها يمكن أن تضم "الصفوات المضادة" التي تتألف من قادة الأحزاب السياسية غير الحاكمة وممثلي المصالح الاجتماعية أو الطبقات[١]، قادة نقابات العمال، فضلاً عن رجال الأعمال والمثقفين الذين يبدون نشاطاً ملحوظاً في المجال السياسي. فإذاً الصفوة تتألف من جماعات مختلفة تشهد فيما بينها درجات متبأينة من التعاون أو المنافسة أو الصراع[٢] نجد أن موسكا وباريتو قد تبنيا مفهوم "الصفوة السياسية" بوصفه مفهوماً "سياسياً في علم اجتماعي جديد" هذا النوع من الصفوات- الصفوة السياسية- لا يتسم بالثبات في المجتمعات الديمقراطية ففي الديمقراطية يستطيع المحكومون التحرك لتنحية قادتهم أو إجبارهم على إتخاذ قرارات تتفق ومصالح الأغلبية، لان الصفوة السياسية الديمقراطية تستند إلى قاعدة شعبية[٣].

لذا تمنح حرية تكوين الصفوات، وإيجاد منافسة منظمة بينها حول مراكز القوة، ويعني هذا أن الصفوة مفتوحة شعبياً وأنها تتكون على أساس الجدارة "فمن المفترض- على سبيل المثال- أن توجد دورة كاملة وشاملة للصفوات" وان جماهير السكان قادرة على المشاركة في حكم المجتمع، على الأقل من حيث أنها تستطيع ممارسة الاختيار بين الصفوات المتنافسة[٤]. وهنالك من يرى خلاف ذلك في أن الصفوات السياسية غير مفتوحة نسبياً كما ذهب البعض أمثال "كارل مانهايم" في

---

(١) محمد الحسين، المصدر السابق، صـ ٣٣.

(٢) نفس المصدر، صـ ٣٣.

(٣) محمد علي محمد، علم اجتماع التنظيم، مدخل للتراث والمشكلات، ج١، دار الكتب الجامعية، الإسكندرية، ١٩٧٢م، صـ ٧٣ - ٧٩.

(٤) محمد الحسين، مصدر سبق ذكره، صـ ١٢٦.

نظريات الصفوة والفاشية والتي من خلالها يبين أن التشكيل الفعلي للسياسة هو في أيدي الصفوات وأيضاً يرى باريتو أن ممارسة الصفوة للسياسة تتم دائماً بواسطة الأقليات "الصفوات" وأيضاً روبرت مشيلز الذي يؤمن بحكم الاوليجاركية في التنظيمات(١) هناك العديد من العوامل تساهم في شكل الصفوات السياسية حيث نجد أن هوية المرء العامة ومعتقداته، مثل القومية وخلافها عاملاً من عوامل تشكل النخب السياسية، أيضاً المكانة الاجتماعية والقبلية والالتزامات العقائدية والإحساس بحقوق الفرد وواجباته في المجتمع. كلها تعد من العوامل المشكلة للصفوات السياسية، ولكن كل هذه العوامل متغيرة باستمرار مثل الانضمام إلى مجموعات اجتماعية جديدة أو القيام بأدوار جديدة. الانتقال من منطقة ما إلى أخرى والتحرك علّى درجات السلم الاجتماعي والاقتصادي صعوداً وهبوطاً أو أن يصبح المرء أباً أو أن يجد عملاً جديداً على سبيل المثال نجد أنه بعد الحرب العالمية الثانية عملت السلطة السياسية في ألمانيا على تحويل الصفوات السياسية والثقافية عن طريق تغيير القيم والسلوكيات السياسية والإيمانية لتجعلها أكثر مساندةً للبنية السياسية الديمقراطية وأيضاً استخدام النظام الشيوعي الموجه من الاتحاد السوفيتي ونفس الفعل في ألمانيا الشرقية(٢).

ثانياً: الصفوة الثقافية:

من العسير تعريف المثقفين ويصعب أكثر من ذلك تحديد نفوذهم الاجتماعي. بدءاً لا بد من التمييز بين المثقفين والانتلجنسيا "Intelligentsia" وقد أُستخدم المصطلح الأخير لأول مرة في روسيا خلال القرن الثالث عشر للإشارة إلى الذين تلقوا تعليماً جامعياً يؤهلهم للإشتغال المهن الفنية العليا الأخرى، ثم إتسع

---

(١) محمد علي محمد، علم اجتماع التنظيم، مصدر سبق ذكره، صـ ٧٣- ٧٩.

(٢) جابريل، ألموند وجب بنجهام باويل، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر: نظرة عالمية، دار الاهلية للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٨م، صـ ٥٩.

مدلوله بعد ذلك حين استخدمه عدد من الكتاب لكي يشمل كل أولئك الذين ينخرطون في مهن غير يدوية، وهو بهذا المعنى يعادل "الطبقة المتوسطة الجديدة"[١] والتي تستطيع داخلها أن تميز بين شرائح عليا وأخرى دنيا وتضم الشريحة الأولى أولئك الذين يشغلون مهناً فنية عليا أما الثانية تشمل كل من يزاولون أعمالاً كتابية وإدارية. والمثقفون عموماً يُنظر إليهم بإعتبار أنهم يشكلون الجماعة الأصغر وتضم المؤلفين والفنانين والعلماء والفلاسفة والمفكرين والمتخصصين في النظريات الاجتماعية، والمعلقين السياسيين وقد يصعب تحديد تعليق حدود هذه الجماعة[٢]، يوجد المثقفون في كافة المجتمعات تقريباً. فهم يمثلون في المجتمعات غير المتحضرة السحرة والكهان والشعراء والفنانين والمهتمين بأمور الأنساب، وفي بعض المجتمعات يكاد أن يصبح المثقفون أقرب ما يكونون إلى الصفوة الحاكمة. ففي الصين كان المتعلمون خلال مراحل طويلة طبقة حاكمة، وتعود إصول المثقفين المعاصرين إلى جامعات أوروبا في العصر الحديث[٣] بوصف تلك الجامعات كان يشيع فيها نطاق التعليم الإنساني الذي جعل من الممكن تكون طبقات لا تمثل الطوائف الدينية وخلافها حيث ينتمي أعضاؤها إلى أواسط اجتماعية متبأينة. هذا النوع من الطبقات أنتج مفكري عصر التنوير. وفي فرنسا بصفة خاصة جعل المثقفون من أنفسهم نقاداً للمجتمع حينما تزعموا لواء معارضة الطبقة الحاكمة والكنسية المدافعة عن النظام القديم.

نجد أن موسكا ينظر لهذا النوع من الصفوات "الصفوة الثقافية" بوصفها جماعة مستقلة تقف موقفاً وسطاً بين البرجوازية والبروليتاريا حيث تصبح نواة لصفوة جديدة هامة.

---

(١) تيمور، مصدر سبق ذكره، صـ ٨٧.

(٢) نفس المصدر، صـ ٨٧.

(٣) نفس المصدر، صـ ٨٧.

إكتسب المثقفون مكانة رائدة في الحركات الراديكالية والثورية كما أظهرت ذلك أحداث بولندا والمجر عام ١٩٥٦م وثورة كوبا، الحركات المناهضة للاستعمار. بلاد كثيرة خاصة في الحركات الإشتراكية مرد ذلك الإصول الاجتماعية للمثقفين[١] في كثير من المجتمعات الحديثة استطاعت الجامعات والهيئات الفكرية بصفة عامة أن تطور أساليب رئيسية يستطيع ذوي المواهب من بين أعضاء الطبقات الدنيا في المجتمع أن يحصلوا عن طريقها على مراكز اجتماعية هامة.

وهكذا أصبح التركيب الاجتماعي للصفوة المثقفة يختلف في الغالب عن ذلك الخاص بصفوات أخرى بل من المألوف الآن أن ينظر كثير من المثقفين إلى أنفسهم بوصفهم ينتمون لحركة الطبقة العاملة[٢] وهذه الفئة توزع ولاءها بين الطبقات الاجتماعية الأخرى. حيث أن الصفوات الثقافية تختلف من مجتمع لآخر من حيث القدرات التأثيرية في مجتمعاتها، حيث نجد أن المثقفين الفرنسيين يتمتعون بهيبة اجتماعية أعلى من تلك التي يتمتع بها الصفوات الثقافية البريطانية والألمانية وفي الولايات المتحدة الأمريكية حيث أظهرت دراسة عن أعضاء مجلس النواب الفرنسي من عام ١٩٧١م - ١٩٥٨م أن أكثر من نصف النواب المنتخبين خلال تلك الفترة البالغ عددهم ستة آلاف نائب[٣] هم من المثقفين بالمعنى الوآسع. ويضمون فئات مثل الكُتَّاب وأساتذة الجامعات والمحامين والصحفيين والعلماء والمهندسين ومدرسي المدارس. ولكن في بريطانيا لم يتحقق للمثقفين تلك الهيبة الاجتماعية التي تحققت لهم في فرنسا. كما لم يكن لهم ذلك الدور البارز في الحياة

---

(١) تيمور، مصدر سبق ذكره، صـ ٨٨.

(٢) نفس المصدر، صـ ٩٠.

(٣) نفس المصدر، صـ ٩٠.

السياسية سواء فيما يتعلق بعضوية البرلمان، أو النشاط الجماعي في مجال النقد والفكر الاجتماعي [١].

نجد أن الصفوات الثقافية بدأ دورها يتعاظم في كافة المجتمعات منذ بداية العام ١٩٥٠م وخاصة في المجتمعات الصناعية. إذ حققت تزايداً واضحاً وبخاصة في المجتمعات الدنيا بعد إتساع نطاق التعليم الجامعي ونمو المهن العلمية والفنية والتخصصية العليا إذ بدءوا يسيطرون ويشغلون مكانة أعلى من تلك التي يمثلها الأدباء أو الفلاسفة أو رواد الثقافة العامة والأفكار الاجتماعية ويمكن ملاحظة ذلك بوضوح في تزايد الأهمية الاجتماعية لعلماء الطبيعة وخلال تواجدهم في الهيئات الاستشارية وتزايد تمثيلهم في الحكومة والإدارة[٢] ومن الملاحظ أن الصفوات الثقافية في المجتمعات الصناعية يشتغلون بمهام مفروضة ومتخصصة تحد من قدراتهم على أن يشكلوا صفوة حاكمة، نظراً لأنهم يفتقرون إلى أي تنظيم جماعي منظم أو أيديولوجية. خلاف المثقفين في المجتمعات النامية في الوقت الحاضر غالباً يشكلون صفوة راديكالية متماسكة، وتلعب دوراً هاماً في الحياة السياسية[٣].

وخلاصة القول يمكن القول إن الصفوات الثقافية في معظم المجتمعات وفي أغلب الأوقات هي أقل الصفوات إنسجاماً وتكاملاً وغالباً تكشف عن درجة كبيرة من التبأين في الرأي حول المسائل الثقافية والسياسية.

ثالثاً: الصفوة الاجتماعية:

الصفوة الاجتماعية وكيفية تشكيلها:

على الرغم من الإتفاق بين أصحاب نظريات الصفوة على حتمية وجودها في كل المجتمعات إلا أنهم قد إختلفوا فيما يتعلق بالعوامل التي بموجبها تتكون هذه

---

(١) تيمور، مصدر سابق، صـ ٩٠.

(٢) محمد الحسين، الصفوة والمجتمع، مصدر سبق ذكره صـ ٦٧.

(٣) نفس المصدر، صـ ٩٤.

الصفوات منهم من أرجعها إلى عوامل اقتصادية ومنهم من أرجعها إلى عوامل سيكولوجية مثل باريتو. كما أن كلمة صفوات قد أطلقت على الأقليات المتميزة في مختلف الميادين الاقتصادية والاجتماعية وغيرها[١] من خلال ذلك يمكننا أن نميز بين أنواع النخب وما يعرف بالنخبة الاجتماعية.

يعتبر الاتجاه السيكولوجي هو المفسر الوحيد لما يُعرف بالصفوة الاجتماعية، حيث فسر باريتو مُختلف الأنشطة الاجتماعية عند الإنسان بالرجوع إلى العوامل السيكولوجية، فالصفوات عنده هي تعبير عن خصائص ثابتة من خصائص النفس البشرية. وللصفوة عند باريتو تعريفان أحدهما واسع ويشمل الصفوة الاجتماعية والآخر ضيق ويشمل الصفوة الحاكمة. ما يهمنا هنا هو الصفوة الاجتماعية والتي عرفها باريتو بأنهم هُم أولئك النفر القليل من أفراد المجتمع والذين نجحوا في النشاطات الاجتماعية المختلفة ووصلوا إلى أعلى الهرم في التدرج المهني. وقد تناول باريتو عناصر أساسية في تحليله تشمل كل من الرواسب والأفعال والمشتقات، استخدمها في دراسته للتمايز الاجتماعي والصفوة فهو يرى وجوب أن يكون بالمجتمع تمايزاً اجتماعياً نظراً للتمايز بين الأفراد والمجتمعات بما لديهم من غرائز فطرية يترتب عليها تمايزاً في القوى العقلية والأخلاقية والشخصية والذكاء والمهارات والقدرات[٢].

وعلى هذا فالمجتمع عند باريتو ينقسم إلى فئتين:

المتفوقون "وهم أقلية". وغير المتفوقين "وهم أغلبية".

وقد أطلق على الفئة الأولى إسم الصفوة، وتضم من لديهم الاستعدادات الفطرية للتفوق. ويذهب باريتو إلى أن الغرائز الفطرية هي التي تحدد الحياة الفكرية والمعتقدات، ويعتبر المتغير البيولوجي الوراثي هو المتغير الرئيسي الذي يحدد كل

---

(١) عمر يوسف الطيب، مصدر سبق ذكره، صـ ٢٤٦.

(٢) نفس المصدر، صـ ٢٤٧.

ما عداه من متغيرات في المجتمع. لذلك فقد ربط الكثير من العلماء بين آراء باريتو هذه والحركات العنصرية نازية كانت أن فاشية أم صهيونية[١].

رابعاً: الصفوة الاقتصادية:

ذكرنا فيما سبق أن الأقليات المتميزة توجد في مختلف الميادين الاجتماعية والاقتصادية وغيرها. فوجود أقلية وصلت إلى مواقعها المسيطرة بإحتكار عوامل وموارد الإنتاج يجعلنا نتحدث عن ما يعرف بالصفوة الاقتصادية.

يعتبر ماركس من أوائل الذين تنبهوا لعلاقة العامل الاقتصادي بمسارات التغير والتحول في المجتمعات. يرى ماركس أن العلاقات الاجتماعية التي يكونها الناس خلال العملية الإنتاجية هي التي تشكل إلى حد بعيد معتقداتهم وأهدافهم. ويشير مصطلح العلاقات الاجتماعية الإنتاجية إلى علاقة الملكية "أي إمتلاك أو عدم إمتلاك أدوات الإنتاج"[٢].

ولقد إنتبه ماركس إلى العلاقة القائمة بين مجموعات من البشر الذين يملكون والذين لا يملكون وسائل الإنتاج. وتواجد القوى الاقتصادية في أيدي من يملكون تلك الوسائل أما الذين يقومون بالعملية الإنتاجية فهم العمال ويرى ماركس أن النظام القانوني في المجتمع الرأسمالي يعتبر أحد الوسائل الرئيسية التي تحقق من خلالها البرجوازية "المالكون للوسائل" تلك السيطرة الاقتصادية التي تمارسها في المجتمع[٣] والتي من خلالها تتبع سيطرتهم السياسية وتقف الدولة خلف هذا النظام القانوني المساند لمالكي وسائل الإنتاج، فهي ليست أكثر من أداة تسيطر عليها البرجوازية وتسخرها لخدمة مصالح السوق الرأسمالية مما يؤدي إلى نمو الرأسمالية الصناعية، وها النمو يعني إتاحة الفرصة لقلة محدودة من سكان المجتمع

---

(١) عمر يوسف الطيب، مصدر سبق ذكره، صـ ١٦٤.

(٢) محمد علي محمد، مصدر سبق ذكره، صـ ١٩٤.

(٣) نفس المصدر، صـ ١٩٧.

الرأسمالي لإحتكار ثروة المجتمع واحتكار القوة فيه أيضاً وتسخير هذه القوة من أجل تحقيق مزيد من التقدم لعلاقات الملكية التي تكون هذه الطبقة هي المستفيدة الوحيدة منها(١).

تلك هي الصورة العامة التي صاغها ماركس ورفاقه ويمكننا أن نحدد بعض المقولات الرئيسية التي إعتمدت عليها تلك التحليلات.

التدرج الاجتماعي:

أن الدور الرئيسي للإنسان في المجتمع هو أن يكون منتجاً لخلق أداوت الإنتاج التي يستعملها خلال التاريخ كذلك العلاقات الاجتماعية التي يطورها أثناء العملية الإنتاجية منسقاً طبقات متدرجة في كل مجتمع وهي طبقتان أساسيتان في الرأسمالية المتطورة هما: الطبقة الرأسمالية وهي الأصيلة التي تملك وسائل الإنتاج. والبلوريتاريا وهي الإغلبية التي لا تملك سوى قوت عملها(٢).

التنظيم الاجتماعي:

من نتائج العملية الإنتاجية: التكوين الاجتماعي للناس أثناء العمل ويقصد به تلك العلاقات التي تنشأ بين الناس خلال العملية الإنتاجية ويعرف بالتنظيم الاجتماع أيضاً وله صوراً ثلاثة: الطوائف الحّرفية، الصناعات اليدوية، نظام المصنع، والذي إهتم به ماركس في هذا الصدد هو التسلسل الإداري السائد في هذه الأشكال التنظيمية وهو التسلسل الذي يرتبط بظاهرة الإنقسام الطبقي(٣).

النسق الاجتماعي:

حدد ماركس النسق الاجتماعي على أنه ينطوي على جانبين، هما البناء الفوقي والبناء التحتي أما الأخير تضمن كافة الخصائص الرئيسية للنسق

---

(١) محمد علي محمد، مصدر سبق ذكره، صـ ١٩٧.

(٢) عمر الطيب يوسف، مصدر سبق ذكره، صـ ٢٠٠.

(٣) نفس المصدر، صـ ٢٠١.

الاجتماعي، عمليات الإنتاج والنظام الطبقي المرتكز على العملية الإنتاجية بعبارة أخرى يشتمل النسق الاجتماعي هنا على حركة النظم والعلاقات الاقتصادية المتفاعلة أما البناء الفوقي فيتحقق بالعناصر القانونية للنسق الاجتماعي مثل الدين والسياسة والفلسفة والقانون والجانبان يتفاعلان بينما تأثر خصائص البناء التحتي تأثيراً حاسماً في البناء الفوقي. ومن جانب آخر ذهب ماركس إلى أن الطبقتين الرئيسيتين في المجتمع ينهضان على العملية الاقتصادية وأنهما في حالة صراع مستمر، وينشأ هذا الصراع عن ظاهرة تقسيم العمل والملكية الخاصة لوسائل الإنتاج التي تسيطر على النسق برمته.

أن الدراسات الإفريقية للصفوات قد كشفت عن حقيقة تتفق في مجملها مع التفسيرات الماركسية للصفوة، إذا وضعت نتائج تلك الدراسات أن القرارات السياسية السلطوية تصدر لحماية مصالح أولئك الذين يشغلون أوضاع متقدمة وممتازة اجتماعياً. وهكذا تتفق هذه الدراسات مع ماركس فيما ذهب إليه في أن القلة التي تشغل أوضاع القوة في المجتمع إنما تؤسس نظاماً من القواعد الاجتماعية يجب أن تمثل له كافة جماعات المجتمع أو عادة ما تكون هذه القواعد خادمة لمصالح الأقليات المتقدمة اقتصادياً. وفضلاً عن ذلك فإن تطور الشركات المتعددة الجنسيات العملاقة قد أكد بشكل واضح أهمية الدور الذي تلعبه القوى الاقتصادية في الحياة السياسية[١].

وهكذا فإن الرأسماليين يعتقدون أن ملكيتهم لوسائل الإنتاج هي المصدر الأساسي لطاعة العمال والسيطرة على الأساس الاقتصادي إنما تجلب معها بالضرورة أوجه السيطرة الأخرى على كافة جوانب الحياة الاجتماعية والسياسية. وذلك راجع إلى الحقيقة التي مؤداها أن الطبقة الرأسمالية تملك الثروة التي تسمح لها بشراء أولئك الذين يشغلون المراكز السياسية ذات القوة. وها هو بالفعل المصدر

---

(١) عمر الطيب يوسف، مصدر سبق ذكره، صـ ٢٠٨.

الحقيقي لقوة الرأسماليين خارج النطاق الاقتصادي وهو الأساس الذي تنهض عليه هيمنة النسق القيمي لهذه الطبقة[١].

النخب "الصفوات" في المجتمعات النامية:

هناك إرتباطاً عميقاً بين التغيرات التي تطرأ على البناء الاجتماعي وبين نشأة الصفوات أو انهيارها فالتغيرات الاقتصادية والسياسية تحدث في البداية تعديلات في هيئة المجتمعات الاجتماعية المختلفة وبما لديها من قوة. ثم ما أن تلبث تلك الجماعات التي تزداد قوتها أن تسعى إلى التحكم في التغيرات ودفعها إلى الأمام. وفي الوقت ذاته نجد أن الحاجة إلى قادة وصفوات متميزة تشعر بها كثيراً تلك الشعوب التي تمر بمرحلة تغير اجتماعي معقد[٢] والتي تختفي فيها طرق الحياة المألوفة ولدينا في الوقت الحاضر البلاد النامية كفرصة رائعة لفحص القوى الاجتماعية التي تخلق صفوات جديدة، فضلاً عن أنشطة الصفوات ذاتها في محاولات لتغيير مجتمعاتها إلى مجتمعات حديثة متقدمة اقتصادياً ومن الطبيعي أن يكون لكل مجتمع من هذه المجتمعات ملامح فريدة ومشكلات تبحث عن تاريخه، وموقعه الجغرافي وعلاقته المتميزة بالمجتمعات الأخرى، تلك التي قد يكون لها تأثير بين أو محدد على نموه، ولكن هناك خصائص عامة عديدة أما أن تكون عامة بالنسبة لكل البلاد النامية أو أن توجد في تلك البلاد التي تنتمي إلى نموذج معين بالذات. يمكن أن نميز بين أربعة فئات من المجتمعات النامية يوجد بداخلها أوجه شبه هامة في البناء الاجتماعي والثقافي وهي: دول إفريقيا، الدول العربية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، الدول الآسيوية، دول أمريكا اللاتينية[٣].

---

(١) عمر الطيب يوسف، مصدر سبق ذكره، صـ ٢٠٤.

(٢) محمد الحسين، مصدر سبق ذكره، صـ ١٠٧.

(٣) نفس المصدر، صـ ١٠٨.

النخب في الدول الإفريقية:

الصفوات "النخب" في الدول الإفريقية تحقق وجودها من خلال الصراع ضد الاستعمار الذي أثر تأثيراً بالغاً في التنظيم السياسي وأيضاً من خلال المشكلات التي وأجهت القارة الإفريقية والمتمثل في مشكلات النمو الاقتصادي، والمشكلات الخاصة بإقامة الوحدة الوطنية لمجتمعات تتألف من جماعات قبلية التي يرجع وجودها إلى التفرقة التعسفية التي أقامتها القوة الاستعمارية كل هذه الظروف اقتضت ضرورة وجود النخب بمختلف أشكالها السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، وخلافها. القادرة على توجيه السلوك بفعالية، والمسيطرة على الوحدات ومراقبتها[١] وما يزيد من هذه الأهمية نقص الخبرة في التنظيم الاجتماعي والسياسي لدى جماهير السكان الذين ظلوا في معظم الأحوال يعانون من الركود والخضوع لسيطرة القوة الاستعمارية في ظل هذه الأوضاع ظهرت نخب تحمل مهام التنمية الاقتصادية والاجتماعية والصحية والسياسية[٢].

النخب السياسية في الدول الإفريقية:

تلعب الصفوة السياسية في الدول الإفريقية دوراً بارزاً في تحديد مجرى النمو. بإمكاننا أن نجد إصول هذه الصفوة غالباً من القيادات الاجتماعية "القبلية" القادة الوطنيون، المثقفون، الثوريون، حيث نجد في أغلب البلدان الإفريقية أن المثقفون يقومون بدور بارز في الصراع ضد الحكم الاستعماري. وعادة ما يكون طلاب الجامعات هم حملة لواء الاستقلال كما يعمل الذين انهوا دراساتهم في الخارج على تكوين أحزاب وطنية جديدة، أو هم على الأقل يساهمون في تكوينها[٣].

---

(١) محمد عودي واخرون، أساليب الإتصال في التغير الاجتماعي، ب ن، دار المعارف، ١٩٧٨م، صـ ١٠٩.

(٢) نفس المصدر، صـ ١٠٩.

(٣) محمد الحسين، مصدر سبق ذكره، صـ ١١٢.

بدءاً لا بد من الإشارة إلى أهم العوامل التاريخية المؤثرة في سياسة إفريقيا المعاصرة هي مواجهتها لحكم إمبريالي "استعماري" وهو الذي وضع حدود الكيانات السياسية المعاصرة وهو الذي شكل القوى والزعامات السياسية المسيطرة في العديد من الدول. والتي بدأت كحــركات مقاومة وطنية وبها تغيرت الخارطة الاجتماعية لا بعد مما كان مقدراً لها، وظهرت تصنيفات جديــدة مــن التوزيعــات الطبقيــة، وتحولات في الخطوط التفاضلية، الجنسية والعرقية والدينية، أمــا البنيــة التحتيــة الاقتصادية وأنماط الإنتاج فشُكلت حسب مصالح وإحتياجات القوى الاستعمارية[١].

في نيجريا ظهرت صفوة جديدة من الذين أنهوا تعليمهم في الغرب، مــنهم الصفوة القديمة التي كانت تتألف من العائلات التقليدية الحاكمة بعد ظهور حركــة الاستقلال وذلك على الرغم من وجود بعض التداخل كما هو الأمــر فــي معظــم الحالات بين الصفوات القديمة والجديدة، طالما أن عائلات الصفوة القديمة هم أولئك الذين كانت أمامهم أفضل الفرص المتاحة كي يوفروا لأبنائهم تعليماً في الغرب وقد أشار هودجكن Hodgkin أيضاً في مؤلفه الأحزاب السياسية فــي إفريقيــا أي أن النخب "الصفوات" السياسية[٢] تتألف إلى حد كبير من الطبقات الوســطى الجديــدة وبخاصة الطبقة الوسطى المتعلمة، ففي المجلس الحكومي بغانا لوحظ بعد إنتخابات عام ١٩٥٤م أن ٢٩% من الأعضاء كانوا من بين المدرسين و ١٧% من الكتبــة والمحامين و١٧% من الذين يزاولون أعمالاً حرة[٣]، ويــشكل قــادة الحركــات الوطنية أحدى الصفوات "النخب" الهامة في المجتمعات الإفريقية وذلك لأن حــوافز التنمية الاقتصادية تتمثل في الصراع من أجل الاستقلال السياسي وقد يكون هولاء القادة من خريجي الجامعات الغربية من أتباع الحركة الرأسمالية أو مــن رجــال

---

(١) جابريل الموند و بنجهام باويل، مصدر سبق ذكره، صــ ٨٨٤.

(٢) محمد الحسين، مصدر سبق ذكره، صــ ١١٣.

(٣) نفس المصدر، صــ ١١٤.

الأعمال الوطنيين وأصحاب المهن والطبقات العليا، أو من ممثلي جماعات النخب "الصفوة" التقليدية ولكنهم متماثلون من حيث أن قوتهم تعود إلى قيادتهم لحزب سياسي يسند الروح الوطنية ويعبر عنها[١].

وهناك جماعات أُخرى اجتماعية لم نشر إليها كثيراً وان كان لها تأثير في بعض المجتمعات النامية في إفريقيا يفوق تأثير المثقفين أو القيادة السياسية، هي جماعة ضباط الجيش ومن الواضح إنه في المجتمعات المستقلة التي لآ تزال فيها النظم السياسية غير مستقرة، ويكون لأوُلئك الذين يسيطرون على قوة القهر العليا فرصة القيام بدور هام في تحديد مستقبل الأمة[٢].

أما تدخلهم بالفعل في الشئون السياسية يعتمد على مجموعة عوامل مثل التقاليد التي يتبعها ضباط الجيش وأُصولهم الاجتماعية، ونطاق تأثيرهم في الفرق العسكرية الخاضعة لسلطاتهم. ولقد ظهرت في الماضي بعض صور التدخل العسكري في المجال السياسي في معظم البلدان الإفريقية وقد لآحظ كاتب حديث أن الجماعة العسكرية أصبحت هي الجماعة المسيطرة في تسع مجتمعات إفريقية منها السودان وتشاد[٣] وحدثت أول عمليات الاستيلاء على السلطة في مصر في العام ١٩٥٢م تلتها عملية ثانية في السودان المجاور في العام ١٩٥٨م وتحول التدخل العسكري من ظاهرة معزولة إلى وباء في الفترة من ١٩٦٥م – ١٩٦٦م حين أسقطت الجيوش ستة من أنظمة الحكم تضم بلدان رئيسية مثل الجزائر ونيجيريا وزائير ومنذ ذلك الحين وحتى العام ١٩٨٨م لم تمض سنة وآحدة دون إنقلاب عسكري وخلال الفترة من ١٩٥٢ – ١٩٩٠م حدث ٧٤ إنقلاباً ناجحاً في ثلاثين دولة. في

---

(١) محمد الحسين، مصدر سبق ذكره، صـ ١١٥.

(٢) محمود عودى، مصدر سق ذكره، صـ ١٠٧.

(٣) محمد الحسين، مصر سبق ذكره، صـ ١١٦.

البدايات إدعت الأنظمة العسكرية حرصها على البلدان والأوضاع السياسية والاقتصادية المتدهورة[١].

قال زعماؤها أن دورهم هو ببساطة القضاء على الفوضى وما أن يتم الإصلاح يعودوا إلى ثكناتهم. وقد إنسحب العسكر من السلطة بسلام في حالات قليلة كما حدث في غانا ١٩٦٦، ١٩٧٩ ونيجيريا في العام ١٩٧٩ والسودان في العام ١٩٨٥ ولكن في أغلب الأحيان سعت المجموعات الحاكمة ذات الإصول العسكرية إلى تمسكها بالسلطة السياسية ما لم تطيح بها ثورة شعبية "السودان ١٩٦٤، ١٩٨٥" أوأدى إلى تدخل أجنبي "فرنسا" في إفريقيا الوسطى ١٩٧٩ وتنزانيا في أوغندا ١٩٧٩ أو إنقلاب عسكري[٢]. إن الدور السياسي للجيش في المجتمعات النامية يجب أن يكون موضوع إهتمام ونظر إذا ما أخذنا في إعتبارنا أولاً المضامين السياسية للجيش كنظام حديث دخيل إلى المجتمعات الانتقالية المفتقرة إلى التنظيم وثانياً الدور الذي يقوم به الجيش في تشكل الاتجاهات وتوجهاتها نحو تحديث قطاعات أخرى من المجتمع وتعد الجيوش من بين العوامل الهامة في البلدان النامية وهي تنطوي على روح التغير التكنولوجي الحديث، كما أنها في الوقت ذاته مؤشر هام جداً في تحديث المجتمع ككل لأنها تدرب أفرادها على الأساليب الفنية الحديثة، وتخلق لديهم اتجاهات جديدة نحو العمل وقد تلاحظ من خلال العرض المختصر للموقف في البلاد الإفريقية أن هناك صفوات متعددة فهي تنشغل بالصراع من أجل القيادة مثل المثقفين، الثوريين، القادة السياسيين الوطنيين، ضباط الجيش، وهناك جماعات أخرى مثل موظفي الحكومة ورجال الأعمال[٣].

---

(١) جابريل، الموند و بينجهام باويل، مصدر سبق ذكره، صـ ٨٩٣.

(٢) نفس المصدر، صـ ٥٣.

(٣) محمد الحسين، مصدر سبق ذكره، صـ ١١٦-١١٩.

النخب العربية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا:

فيما يتصل بها يمكن التميز بين ثلاثة أنواع من النخب، نخب تقليدية، ونخب إصلاحية، ونخب ثورية أي تعبوية.

النخب التقليدية Traditional Adaptec Elites:

تتجسد هذه النخب في طائفة كبار ملاك الأرض، أثرياء التجـار، زعمـاء القبائل. وتعد آصرة القرابة هي سند الإنتماء لهذه النوعية من النخـب وتـصطبغ أيديولوجية هذه النخب عادة بالصبغة الدينية الواضحة وتتخذها أساساً لـسرعتها وتحاول تلك النخب التقليدية عندما تواجه بمشاكل التغيير تقاوم بأقصى ما لديها من قوة نفوذ [١].

النخب الإصلاحية "التحديثية" modernizing Rimiest Elites

هذه النوعية من النخب العربية تعبر عنها الطبقة الوسـطى مـن مـلاك الأرض والمشتغلين بالعملين التجاري والصناعي فضلاً عـن المنتمـين للجـيش والجهاز الإداري وتتسم تلك النخب تاريخياً بطابعها الليبرالي الدستوري. كما تستمد رضا المواطنين عنها من شرعية تمثيلهم عبر مؤسسات منتخبة بشكل ديمقراطـي. وتسعى تلك النخب للتغيير باستخدام الأسلوب العلمي المتبع مع عدم اللجـوء إلـى العنف السياسي [٢].

النخب الثورية "التعبوية" revolvotion mobilization Elites

هذه النوعية من النخب في الدول العربية هي نتاج لأبناء الطبقة الوسـطى الدنيا من صغار الموظفين، العسكريين، ولما كانت هذه النخب عادة ما تصل إلـى السلطة عن طريق ثوري فان أيديولوجياتها تصطبغ بالصبغة نفسها. فتتبنى رؤيـة

---

(١) نيفين مسلم، النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتنفيذ، ترجمة: على الـدن هـلال، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠م، صـ ١٦٤.

(٢) نفس المصدر، صـ ١٦٤.

شاملة لتغيير الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وترفض التدرج في أعمالها مثلما ترفض التسامح مع النخب البديلة والجماهير. وتعتبر القوة مكوناً رئيسياً [١] من مكونات شرعية النخب التعبوية مع إمكان استنادها إلى حزب واحد يعينها على تكبيل الجماهير من ورائها [٢].

أهم سمات النخب العربية:

ضعف الحراك الاجتماعي- في النخب عادة ما تكون نخب من الصعب اختراقها- فالنخب العربية قوامها العائلة المالكة.

مصادر أو معايير تجنيد النخب هي تتمثل في أربعة معايير أساسية وهناك العلاقات الشخصية المستقاة من الخبرات المشتركة تعليمية كانت أو مهنية أو ضريبية. فضلاً عن علاقات النسب والقرابة والإنتماء القبلي حيث تقوم بعض المدن والأقاليم بدور أساسي في تقديم الوجوه الرئيسية للنخب الحاكمة[٣]. ويلعب الولاء للحزب والعقيدة السياسية دوراً مهماً في تجنيد النخب في بعض النظم العربية، وهذا بخلاف علاقات المصلحة الاقتصادية أو ما يطلق عليه تعبير الزبانة السياسية أو المنفعة المتبادلة. وأن ذلك لا ينفي إحتمال فتح المجال أمام معايير أخرى تضاف إلى تلك السابقة مثل المؤهل العلمي والنفوذ الاجتماعي وخلافه [٤].

النخب في الدول الآسيوية:

تتميز المجتمعات في الدول الآسيوية على وجه الخصوص بأنها مجتمعات ذات حضارات قديمة تأسست فيها أنظمة اجتماعية تقليدية إلى حد كبير. وهي أيضاً بلاد حققت مؤخراً التحرر من الحكم الاستعماري وعلى الرغم من أنها تواجه

---

(١) نيفين المسلم، مصدر سابق، صـ ١٦٥.

(٢) نفس المصدر، صـ ١٦٥.

(٣) نفس المصدر، صـ ١٦٦.

(٤) نفس المصدر، صـ ١٦٧.

مشكلات رئيسية لتصل بتكامل المجموعات القبلية في مجتمع قومي؛ كما هو الأمر بالنسبة لدول القارة الإفريقية. أنها واجهت مشكلات قريبة الشبه من الوحدة الوطنية، بقدر ما تنقسم إلى طوائف وأقاليم تسود فيها لغات معينة "كما هو الحال في الهند"[١] أو جماعات عنصرية ولغوية منفصلة "مثال ذلك التاميليون والليناليون في سيلان والماليزيون والصينيون في الملايو" أما المشكلات الرئيسية التي صاحبت التصنيع والزيادة السريعة في معدلات السكان، وظهور حركات العمل داخل النظام السياسي الذي سيطر عليه لفترة طويلة كبار ملاك الأرض وكانوا غالباً ما يحكمون بدكتاتورية عسكرية. في مثل هذه الظروف تزداد أهمية النخب والقيادات القادرة على توجيه السلوك بفعالية، والسيطرة على الأحداث ومراقبتها. مما زاد هذه الأهمية في هذه الدول نقص الخبرة في التنظيم الاجتماعي والسياسي لدى جماهير السكان الذين ظلوا في معظم الأحوال خاضعين لسيطرة الحكم الأوتوقراطي سواء من مواطني المجتمع أو الأجانب[٢].

لكل هذه الأسباب مجتمعة أظهرت صفوات ونخب تحمل هموم ومهام التنمية الاقتصادية حيث ظهرت نخب ذات علاقات بالجماعات الحاكمة ونخب تنتمي للطبقة الوسطى مثل المثقفين، الثوريين، الإداريين الاستعماريين، والقادة الوطنيون. ومن أهم هذه النخب في الدول الآسيوية الإداريون الاستعماريون إذ عملوا على توفير متطلبات التنمية الصناعية حيث أسسوا نظاماً إدارياً وقضائياً يتسم بالكفاءة، وأدخلوا التعليم، ودعموا النظام الحديث للبنوك التجارية فضلاً عن إنشاء بعض الصناعات الحديثة [٣].

---

(١) محمد الحسين، مصدر سبق ذكره، صـ ١٠٨.

(٢) نفس المصدر، صـ ١٠٩.

(٣) نفس المصدر، صـ ١١١.

أما دور الصفوات ذات الصلة بالجماعات الحاكمة سواء تمثلت في ملاك الأرض أو الأرستقراطية التجارية محدود فلقد قامت هذه النخب أي الصفوات بإجراء تغييرات اجتماعية واقتصادية ولكن دوماً سياستها محكومة بمصالحها التي يتعين عليها المحافظة عليها. مع ذلك عملت على تشجيع الحراك الاجتماعي والتوسع في التعليم وخلافه. أما الصفوات الثلاثة الأخرى تلعب دوراً أكثر أهمية في معظم البلاد الآسيوية فالطبقات الوسطى ككل تؤثر في التنمية الاقتصادية وأيضاً تضم هذه النخبة كبار موظفي الحكومة الذين يناط بهم مسئوليات كبيرة، وهؤلاء عادة ما يكتسبون قوة إضافية في ظروف التخطيط الاقتصادي والاجتماعي الوآسع النطاق. الواقع أن موظفي الحكومة يعبرون من زوايا عديدة بالنسبة للتنمية الاقتصادية في الأمم الحديثة "في القرن العشرين"، في موقف يمثل موقف أصحاب المشروعات الرأسمالية بالنسبة للتنمية الاقتصادية في المجتمعات الغربية خلال القرنين التاسع عشر والعشرين[١].

من خلال ما سقناه في الفصل من حيث التعريف بمفهوم النخب وكيفية تشكلها والنظريات المفسرة يتبنى الباحث الاتجاه التنظيمي في تفسير النخب ويحاول اختبار فرضياته وفقاً لهذا الاطار.

---

(١) محمد الحسين، مصدر سبق ذكره، صـ ١١١.

الفصل الثاني
تطور النخب الاقتصادية في السودان

هذا الفصل يتناول تتبع مسيرة تطور النخب الاقتصادية في السودان عبر الحقب كأقلية محدودة من المجتمع تتمتع بإمتيازات واسعة من خلال التغيرات داخل التراكيب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية منذ صعود الممالك النوبية التي مارست نفوذاً ثقافياً واقتصادياً على كل المناطق التي يتكون منها السودان الحديث مروراً بمملكة الفونج الإسلامية التي سيطرت على المناطق الغربية والوسطى والشمالية من السودان الحالي حتى أسقطها الأتراك في عام ١٨٢١ و١٨٧٤ على التوالي وثم دولة المهدية التي حكمت ثلاثة عشر عاماً حتى جاء النفوذ البريطاني المصري عام ١٨٩٨ - ١٩٥٦ مروراً بالحكومات الوطنية التي تعاقبت على السودان حتى عام ٢٠٠٠م.

٢-١ تطور النخب الاقتصادية قبل الاستعمار الإنجليزي المصري:

من المعلوم أن المجتمعات لا تتغير بطريقة ديناميكية أو عفوية وغالباً ما يكون التغير والتطور في كافة المجتمعات بطيئاً. في حالة السودان نجد أن التشكيلات الاجتماعية والاقتصادية "النخب الاقتصادية" قد نمت وتطورت منذ فترات طويلة إلا أن التطور الذي شهدته البلدان العربية والإفريقية بشكل خاص، والبلدان النامية بشكل عام ولكن للسودان ظروفه وخصوصيته في هذا المضمار حيث تبلغ مساحته المليون ميل مربع من هذه المساحة هناك ثمانون مليون فدان من الأرض الخصبة الصالحة للزراعة بالإضافة لتوفر كميات هائلة من مياه الأمطار والأنهار مثل النيلين الأزرق والأبيض [١].

---

(١) تيسير محمد احمد، زراعة الجوع في السودان ط ١، ترجمة محمد علي جادين، مركز الدراسات السودانية، القاهرة، ١٩٩٤، ص ١٠.

شهد السودان منذ بداية القرن السادس عشر وجود شبكات تجارية كبرى تحت ظل حكم سلاطين الفونج في دولة سنار منذ ١٥٠٤م. سلطنة الفونج لم تكن هي القوة السياسية الوحيدة في السودان في تلك الفترة ولكنها كانت الأقوى وأستحدثت أهميتها من حقيقة أنها تالفت من اتحاد إختياري لعدد من الممالك الصغيرة المستقلة التي تفرعت من الأقاليم المحازية للنيل وروافده على طول البلاد وعرضها حيث نجد أن سلاطين الفونج قد بسطوا نفوذهم على العبدلاب ورعاياهم من العرب ومن غيرهم حتى الشلال الثالث وأيضاً إمتد نفوذهم إلى أجزاء كبيرة من بلاد البجة "مرتفعات البحر الاحمر شرقاً، وكردفان إلى غرب النيل" وظلت هذه السلطنة تلعب الدور السياسي والاقتصادي في مسيرة السودان حتى القرن الثامن عشر الميلادي(١). حيث لعب سلاطين الفونج دوراً بارزاً في تطور النظام التجاري في السلطنة وربطها بالعالم الخارجي، حيث يقوم الحكام بتنظيم النشاط التجاري والسيطرة عليه والهدف من ذلك الحصول على السلع والمواد الأجنبية من البلدان الأخرى وذلك للاستهلاك والاستعمال الشخصي أو لغرض تصديرها أو لغرض تقديمها كهدايا لكسب التأييد وتوسيع النفوذ أو لإعادة بيعها في الأسواق بهدف تحقيق الربح ولذلك ظل تطور النخب الاقتصادية في القرنين السادس والسابع عشر قاصراً على سلاطين الفونج الذين يقومون بتنظيم القوافل التجارية وفق سلطة مطلقة مستخدمين في ذلك تجارة الذهب والرقيق فكميات الذهب الكبيرة تؤول تلقائياً إلى ملكية السلطان بينما تذهب الصغرى إلى حاشية السلطان من موظفين (٢). اما الرقيق للسلطان وحده الحق في إدارة حملات الرقيق السنوية في مناطق جبال النوبة والنيل الازرق والابيض وجنوب الفونج وبهذا يتضح أن السلطان يتحكم في

---

(١) ابو المعالي عبدالرحمن، الصراع حول السلطة ومستقبل السودان ج ١، الخرطوم، مطبعة المنيرة، ب ت، ص ٤.

(٢) تيم نبلوك، صراع السلطة والثروة في السودان ط ٢، ترجمة الفاتح التجاني ومحمد علي جادين، السودان، دار الخرطوم للطباعة والنشر، ١٩٩٤م، ص ٧.

سلع التصدير الرئيسية وعلى رأسها الذهب والرقيق وفي ذات الوقت السلع الأخرى مثل الصمغ العربي والعاج كما شهدت دولة الفـونج بجانب ما ذكر نمواً وتطـوراً ملحوظاً في التجارة الداخـلية وتبادل السلع الضرورية. فالمحاصيل الرئيسية التي كانت تنتجها المناطق النيلية تتمثل في الحـبوب "الـذرة، الـدخن فـي الأرض المطري، القطن، القمح في الأرض الزراعـية الصناعية وأراضـي الفيضانات وبعيداً عن المناطق النيلية" كان السكان البدو "القبائل البدوية" تقوم برعي الإبل في الشمال والماشية في الجنوب مع بعض الصناعات الصغيرة "الدمور" والمصنوعات الجلدية مع هذا الإنتاج وذاك كان طبيعياً أن تنمو وتتطور التجارة الداخلية وتزدهر وتفـرز نخب اقتصادية صغيرة على المستوى المحلي رغـم سـيطرة الـسلطان التامة[1].

في إطار حركة المجتمع الطبيعية حدث تغير مع آواخر القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر مردها إلى التغير الاجتماعي والاقتصادي مما أفرز نخب اجتماعية واقتصادية جديدة رغم وجود النخب السابقة وذلك نتيجة لتدهور السلطنة حيث أصبح دور السلطان يضعف بصورة متسارعة لمصلحة التجار الباحثين عـن زيادة أرباحهم وهذا التدهور نتاجاً لتأثيرات العوامل الخارجية التي فتح لها الطريق النظام التجاري للسلطنة نفسه خلال تلك الفترة التى استوطنوا في سنار وأصـبحوا يمارسون التجارة وفي نهاية القرن السابع عشر دخل تجار جدد أصبح لهـم نفـوذ اقتصادي واجتماعي فيما بعد وهم التجار المصريون والأتراك والإثيوبيون واليهود والبرتغاليون واليونانيون والأرمن ومن الجزيرة العربية ووجود هـؤلاء التجـار الأجانب ساعد على توسيع النشاط التجاري في سلطنة الفـونج وأعطـى الـسكان المحليين نموذجاً حياً في كيفية الحصول على أرباح كبيرة من خلال المساهمة فـي التجارة الداخلية فبعض هؤلاء الذين جذبتهم التجارة الخارجية كانوا مـن صـغار

---

(١) تيم نبلوك، مصدر سبق ذكره، ص ١٢.

التجار المحليين الذين كانوا يعملون [١] في مجال التجارة الداخلية وآخرون كانوا يعملون كموظفين في بلاط محكمة السلطان ومسئولين في الأقاليم هؤلاء التجار الجدد في عصر سلطنة الفونج دخلوا هذا المجال في نهاية القرن السابع عشر الميلادي. لقد وجد هذا النمو والتطور المتسارع والمستقل لمجموعة التجار الجدد قوة دفع إضافية تمثلت في دخول وسائل تبادل جديدة هي العملات التي أدخلها التجار الأجانب بهدف تمكينهم من الفكاك من سيطرة السلطان الاقتصادية المطلقة. وفي نهاية القرن السابع عشر هناك العديد من العملات الأجنبية تم تبادلها داخل دولة الفونج وفي بداية القرن الثامن عشر الميلادي أصبح الدولار الأسباني العملة الأساسية في التبادل التجاري[٢]. وهذا وحده أسهم مساهمة فعالة في تقويض سلطة السلطان المركزية في السيطرة على تحديد سعر العملات المتمثلة في الذهب بالإضافة إلى الأسباب الأخرى والمتمثلة في الصراعات الداخلية والإنقسامات وسط الأسرة الحاكمة والتمرد الذي حدث عام ١٦٥٩م وعلى إثره تمكنت منطقة الشايقية من الانفصال والاستقلال عن نفوذ السلطان خير شاهد. هذا الضعف أثر تأثيراً مباشراً في زيادة نفوذ التجار كما أدى إلى إزدياد عدد التجار المشتغلين بالتجارة الخارجية. كما أدى إلى بروز ظاهرة اجتماعية واقتصادية جديدة وهي ظهور طبقة تجارية أي نخب اقتصادية جديدة وفي ذلك يشير OFHAY إلى خصائص الطبقة الجديدة في ذلك العصر. حيث كان أساس هذه النخب الجديدة أي التجار الجدد ينحدر من المجموعات البدوية وعلى رأسها المجموعة البجاوية وذلك بحكم موقعها الاستراتيجي بين نهر النيل والبحر الاحمر [٣] حيث استوطنوا في المناطق النيلية وسيطروا على المراكز التجارية الجديدة هناك. مثل بربر، شندي. وببلوغ القرن الثامن عشر كان هناك حوالي خمسة عشر مركزاً تجارياً داخل السلطنة وكانت

---

(١) تيم نبلوك، مصدر سابق، ص ١٣.

(٢) نفس المصدر، ص ١٤.

(٣) نفس المصدر، ص ١٥.

تشمل شندي، أربجي، بربر، البحر الأحمر، سواكن، ود مدني، سنار العاصمة نفسها وفي كل هذه المراكز كان التجار ينظمون أنفسهم في شكل مجموعات تحت قيادة سر التجار الذي يتم إختياره من بين التجار أنفسهم. مع ظهور طبقة التجار شهدت المناطق النيلية من السودان الشمالي تطوراً اجتماعياً واقتصادياً هاماً وهو ظاهرة تملك الأراضي بما في ذلك حق الشراء والبيع والإيجار خلاف ما كان سائداً في السابق اذ كانت الأراضي تعتبر خاضعة للسلطان وعلى أساس الملكية الجماعية[١].

ولكن بتفكك دولة الفونج والضعف الذي أصابها أصبح من الممكن التصرف في تلك الأراضي بالبيع والشراء وغيره وفي بعض المناطق النيلية قام الأثرياء وأصحاب النفوذ الاجتماعي بالاستحواذ على مساحات وآسعة من الأراضي وقاموا بزراعتها بواسطة العبيد وفي بعض المناطق قاموا بتقسيمها إلى مساحات صغيرة وعرضها للايجار عن طريق المشاركة في الأرباح وهكذا تحولت حقوق الاستغلال إلى ملكية خاصة محمية بضعف وتفكك الدولة السنارية وذلك بقوة نفوذ الصفوة الاقتصادية "التجارية" التي أصبحت قوة أساسية في كافة المجالات داخل الدولة السنارية بما في ذلك النفوذ السياسي كما استطاعت هذه النخب "الصفوات" الاقتصادية الجديدة تقويض السيطرة السلطانية في سلطنة الفونج، وساهمت مساهمة فعالة في تفككها والسيطرة الكاملة على مجريات الحركة الاقتصادية فيها[٢].

٢-٢ تطور النخب الاقتصادية في فترة الحكم التركي ١٨٢١م- ١٨٨٥م:

في فترة الحكم التركي المصري الذي استولى على بقايا النظام السناري أى قوض قوة نفوذ الصفوة الاقتصادية الصاعدة كما رأينا في المطلب الأول من هذا

---

(١) تيم نبلوك، مصدر سابق، ص ١٦.

(٢) تيسير محمد أحمد، مصدر سبق ذكره، ص ٥٠.

المبحث عند الحديث عن الصفوة الاقتصادية الجديدة التي حلت محل النفوذ السلطاني وسيطرت سيطرة كاملة على مجريات الحركة الاقتصادية واستمرت هذه السيطرة بعد ذلك أثناء الحكم التركي المصري الذي استولى على بقايا النظام السناري شهد السودان في هذه الفترة أي فترة الحكم التركي المصري تغيرات اقتصادية واجتماعية هائلة- فقد كانت أهداف الغزو التركي المصري الحصول على ثروات وإمكانات السودان من الذهب والرقيق بغرض توظيفهم في المشاريع الزراعية والصناعية وبناء جيش قوي فمن الطبيعي أن تؤدي هذه الأهداف إلى توسيع المظلة التجارية الداخلية والخارجية[١]. ويعني ذلك ظهور صفوة اقتصادية حديثة وخاصة أن سلطات الحكم التركي المصري عملت على تطوير شبكة المواصلات الداخلية وربطها بالعالم الخارجي مثل بناء خط سكة حديد وادي حلفا الذي أدى إلى تجاوز عقبة الشلال الثاني مما أدى إلى تسهيل الحركة التجارية بين السودان ودلتا مصر التي شهدت هي الأخرى بناء خط حديدي يربط بين مصر السفلى والدلتا كما تم تحسين ميناء سواكن، الأمر الذي أدى إلى تزايد عدد السفن العاملة وأيضاً عملت السلطات على توسيع التلغراف في عام ١٨٨٠م أدت هذه التغيرات والتطورات الاقتصادية وغيرها[٢] إلى تشجيع وتوسيع النشاط التجاري وأيضاً التوسع في زراعة قصب السكر في مزارع كبيرة في محافظات بربر وسنار وتم ادخال زراعة القطن في دلتا القاش. هذه التطورات أدت بدورها إلى بروز مجموعة من التجار تحصلوا على قدر كبير من الأرباح من خلال عمليات البيع والشراء مع مؤسسات الدولة بالإضافة إلى العمليات التجارية الداخلية بالرغم من أن الدولة كانت تسيطر سيطرة تامة على مجريات التجارة الخارجية في الفترة ١٨٢١م- ١٨٣١م[٣]. وهذه المجموعات التجارية كانت تتحدر من مصدرين

---

(١) تيم نبلوك، مصدر سبق ذكره، ص ١٦.

(٢) نفس المصدر، ص ١٦.

(٣) نفس المصدر، ص ١٧.

مختلفين- المجموعة الأولى كانت تمارس النشاط التجاري قبل مجئ الحكم التركي المصري عام ١٨٢١م وهم التجار الذين اسقطوا السلطنة السنارية أما المجموعة الثانية هم التجار الذين جاءوا إلى البلاد بعد الفتح التركي المصري عام ١٨٢١م وكان معظمهم من التجار المصريين بالإضافة إلى مجموعات من اليونانيين والأتراك وغيرهم. وفي عام ١٨٤١م رفعت الدولة يدها تماماً عن الميدان التجاري تحت ضغط القوة الأوروبية دخل النشاط التجاري نوعية جديدة من التجار هم التجار الأوروبيون من بريطانيا والنمسا وايطاليا وغيرها من رعايا الدول الأوروبية الذين استوطنوا في الخرطوم كوكلاء لشركات تجارية في بلدانهم وبدأ نفوذ هؤلاء التجار يزداد من خلال قيام قنصليات الحكومات الأوروبية في الخرطوم التي كانت بدورها تمارس النشاط التجاري. كانت تجارة العاج تمثل السبب الرئيسي الذي جذب هؤلاء التجار إلى السودان وفي تطور لاحق أصبح هؤلاء التجار يعملون في تجارة الرقيق من منتصف القرن التاسع عشر وصل نشاط التجار الأجانب إلى قمته ففي تلك الفترة بالتحديد قاموا بتكوين الغرفة التجارية في الخرطوم بهدف حماية مصالحهم[1]، كما حاولوا أيضاً إنشاء مصرف تجاري تحت اسم بنك السودان. وفي ذات الفترة ونتيجة لنشاط التجار الأجانب ظهرت طبقة جديدة من التجار السودانيين وأغلب نشاطهم كوكلاء وعملاء للتجار الأجانب أو كقيادات لجيوشهم الخاصة وبعد ذلك تمكنوا من الاستقلال وممارسة نشاطهم الخاص وكان ابرز هؤلاء الزبير رحمة منصور الذي أقام مركزه التجاري في غرب بحر الغزال تحت حماية جيش خاص، وكان يفرض سيطرته على مناطق واسعة من الجنوب. هذه التطورات التجارية كانت مصحوبة بتغيرات هامة في بعض جوانب الاقتصاد السوداني فتداول النقد "العملة المصرية" أصبح أكثر إتساعاً من الفترات السابقة وفي المناطق الشمالية انتشر نظام التملك الخاص للأراضي

---

(١) تيم نبلوك، مصدر سبق ذكره، ص ١٨.

الزراعية على حساب نظام التملك الجماعي الذي كان سائداً في السابق[1]. لقد كان الحكم التركي المصري يمثل نقطة تحول هامة في تاريخ تطور النخب الاقتصادية في البلاد عن طريق تطور الطرق الصوفية وذلك بحكم إرتباطه بالإمبراطورية العثمانية التي كانت تمثل الخلافة الإسلامية، قام بتأسيس مؤسسة العلماء كمؤسسة رسمية يعتمد عليها في تسيير أمور البلاد ولكن لم تجد من يتعاون معها سوى بعض الطرق الصوفية وفي مقدمتها الطريقة الختمية. من خلال تفاعلات الدولة والمجموعات الدينية وطبقة التجار المنتمية إلى المجموعات الدينية حيث أسس قيادات وشيوخ الطرق الصوفية مراكز تجارية خاصة بهم ساعدت على تطور النشاط التجاري[2]. عندما جاء الحكم التركي المصري كان عليه أن يقوم ببناء جهاز إداري قوي مسنود بقوة عسكرية قمعية، قادر على تشكيل مجموعات عديدة. فبدلاً من التجارة ذات الحجم الصغير والمرتبطة بسيطرة الدولة وباقتصاد يعتمد على الزراعة أدى ذلك إلى توسيع النشاط التجاري في أوساط المجتمع وتحويل السودان تدريجياً إلى قطر أكثر انفتاحاً على العالم ولذلك أصبح التجار الأوروبيين عنصراً بارزاً وهاماً في العاصمة الخرطوم وأيضاً الموظفون المصريون وأثر هذا بدوره على طبقة التجار المحليين من حيث تطورها[3].

كانت للدولة التركية المصرية تأثيراً كبيراً في تطور النخب الاقتصادية الدينية من خلال الدعم المباشر لها وبالأخص الطريقة الختمية التي نمت نمواً متسارعاً في العصر التركي المصري ولم تكن خلية دينية فقط بل استفادت من علاقتها بالحكومة في التوسع التجاري لأتباعها ومؤيديها بدعم من الحكومة وكذلك وجدت نفسها في موقف مضاد للثورة المصرية منذ الوهلة الأولى. وبجانب آخر

---

(١) تيم نبلوك، مصدر سابق، ص ١٩.

(٢) بيتر ادوارد، السودان الدولة المضطربة، ترجمة محمد علي جادين، السودان، مركز محمد عمر بشير للدراسات السودانية، ب ت، ص ٣٢- ٣٣.

(٣) نفس المصدر، ص ٣٤.

عهد الحكم التركي المصري اعطاء القبيلة اعترافاً رسمياً وعمل على ربطها في مؤسسات تحت سيطرة قيأدتها وكذلك عمل على تركيب نظام إداري متراص يبدأ بالناظر، العمدة والشيخ مما خلق نفوذاً اقتصادياً لزعماء الإدارة الأهلية من خلال السلطات الممنوحة لهم بجمع الضرائب وخلافه والدعم المباشر من الدولة مما ساعد على مراكمة ثرواتهم[1] . ومن كل ما ذكر نلاحظ مدى التطور الذي أصاب النخب الاقتصادية السودانية في عصر الحكم التركي المصري بفضل تحسن شبكة المواصلات الداخلية وربطها بالعالم الخارجي ودخول التجار الأجانب إلى السوق السودانية مما أدى إلى تنمية قدرات التجار المحليين وبجانب ذلك ساعد نظام الحكم نفسه على تطور الطبقة التجارية وذلك عبر المؤسسات الدينية التي أعلنت ولاءها للحكم التركي المصري بإعتباره يستمد شرعيته من الخلافة الإسلامية أوضح مثال على ذلك الطريقة الختمية وبعض من الطرق الصوفية. وعلى كل أن النخب الاقتصادية في السودان شهدت تطوراً ملحوظاً وبيناً في عصر الحكم التركي المصري.

٢-٣ تطور النخب الاقتصادية في فترة الحكم الثنائي الإنجليزي المصري ١٨٩٨- ١٩٥٦:

بعد هزيمة قوات دولة المهدية بقيادة الخليفة عبدالله التعايشي في معركة كرري عام ١٨٩٨ وخضوع البلاد لسيطرة الحكم الثنائي البريطاني المصري دخل السودان في مرحلة جديدة من حيث التطور الاقتصادي والاجتماعي[2] إذ جاء الحكم الثنائي مستفيداً من تخبط الثورة المهدية في القضاء على زعماء العشائر والقبائل إذ أحدثت تخريباً وآسعاً في مجال المجموعات الإثنية والقبلية عن طريق إجبار رجال

---

(٢) بيتر ادوارد، مصدر سابق، ص ٤٠.

(١) تيم نبلوك، مصدر سبق ذكره، ص ١١.

القبائل على الهجرة من الغرب إلى أم درمان وقمع وإقصاء سكان المناطق النيلية. عمد الحكم الثنائي على دعم ومساندة هؤلاء الزعماء والمجموعات الإثنية[1] على الرغم من أن القيادات القبلية في مناطق السودان الشمالي قبل الحكم الثنائي في وضع يمكنها من الحصول على جزء من الفائض الاقتصادي من الإنتاج الزراعي في مناطق السودان الشمالي قبل الحكم الثنائي في وضع يمكنها من الحصول على جزء من الفائض الاقتصادي من الإنتاج الزراعي في المناطق التي تقع تحت سيطرتها وذلك من خلال السيطرة على حقوق الري وموارد المياه "الآبار والحفائر" والى آخره في ذلك الوقت كان الفائض الاقتصادي محدوداً لذلك كان من النادر أن تتمكن الزعامات القبلية من إعادة استثمار ثرواتها المتراكمة في مناطق خارج إطار القطاع الزراعي التقليدي إلا أن في فترة الحكم الثنائي إزداد وزن هذه الزعامات ودورها الاقتصادي والسياسي وذلك نتيجة لسياسة الحكومة في مجالات الإدارة. فقد كانت سلطات الحكم الثنائي وقتها لا تملك الموارد الكافية والجهاز الإداري المقتدر على فرض سلطة الحكم في كافة مناطق القطر ولذلك إعتمد منذ البداية على الزعامات والقيادات القبلية وقدمت لها المساعدات الضرورية من أجل القيام بمهام إدارة مناطقها المختلفة. وفي أعقاب ثورة ١٩٢٤م قامت الحكومة بتدعيم وتقوية دور القيادات ففي تلك الفترة كانت سلطات الحكم الثنائي قد فقدت الثقة في فئة المتعلمين السودانيين وفي الإعتماد عليهم في بناء الجهاز الإداري. ومع الإجراءات التي أدت إلى إضعاف الدور المصري في السودان، أصبحت السياسة الرسمية للحكومة تقوم على الثقة في القيادات والزعامات القبلية ومنحها أكبر قدر ممكن من السلطات الإدارية المحلية[2] وبذلك أصبح من الممكن أن تمتد سلطاتها إلى المناطق شبه الحضرية التي كانت في السابق تشكل جزءاً لا يتجزأ من دائرة السلطات

---

(١) بيتر ادوارد، مصدر سبق ذكره، ص ٤٢.

(٢) تيم نبلوك، مصدر سبق ذكره، ص ٦٤.

القبلية. فالتكوين القبلي لتلك المناطق شبه الحضرية كان يختلف عن تكوين المناطق المجاورة لها وذلك لان سكانها كانوا من التجار الذين هاجروا إليها من مناطق أخرى وفي الغالب كانت تضم الشايقية والجعليين والدنأقلة الذين هاجروا من المديرية الشمالية إلى القرى والمدن الصغيرة في أنحاء السودان المختلفة. وجدت القيادات القبلية في فترة الحكم الثنائي فرصاً وآسعة لمراكمة الثروة وإعادة استثمارها في نشاطات اقتصادية جديدة فالدعم الرسمي الذي وجدته من الحكومة المركزية المهيمنة على البلاد أدى لتطوير إمكانياتها في تحصيل رسوم استغلال جنائن الصمغ العربي التي كانت تشكل جزءاً هاماً من سلطاتها التقليدية. وتوسع نفوذها إلى أن وصل المناطق المطرية وأيضاً الإشراف على الرخص التجارية وبعض جوانب النشاط التجاري. فقد أدت عملية تسجيل الأرض في السنوات الأولى للحكم الثنائي إلى قيام هذه القيادات بالدخول في استثمارات مشاريع الطلمبات ومن جهة أخرى كانت السلطات الإدارية الممنوحة للقيادات القبلية تمثل بعض الإجراءات الحكومية التي تؤثر على مصالحها وأوضاعها الخاصة. وفي بعض المناطق وجدت هذه القيادات فرص الدخول في استثمارات مشاريع الطلمبات[١]. ولذلك كان في إمكانية بعض القيادات القبلية تسهيل إجراءات تسجيل الأراضي القبلية وكذلك استئجار الأرض الحكومية واستخراج بعض مشاريع الطلمبات لمصلحتها الخاصة وغيرها من التسهيلات ذلك بحكم موقعها الهام في جهاز الدولة. وكانت أسرة آل هباني التي تمثل القيادة التقليدية لقبيلة الحسانية على النيل الأبيض في منطقة الدويم من الأسر العديدة التي استطاعت تنمية قدراتها وإمكانياتها الاقتصادية من خلال الإجراءات السابق شرحها. ففي خلال فترة الحكم الثنائي استطاعت هذه الأسر إنشاء حوالي خمسة عشر مشروعاً زراعياً "مشاريع طلمبات" في منطقة النيل الأبيض وفي المديرية الشمالية.

---

(١) تيم نبلوك،مصدر سبق ذكره، ص ٦٥.

كما استطاعت أسرة الملك الزبير "من القيادات القبلية في منطقة دنقلا" وقامت أسرة سرور رملي "من قيادات قبيلة الجعليين" بإنشاء عدد من المشاريع قرب مدينة شندي. وفي النيل الأزرق قامت أسرة محمد احمد أبو سن زعيم قبيلة الشكرية بإنشاء مشاريع عديدة في منطقة النيل الأزرق، ومعظم هذه المشاريع كانت تركز على إنتاج القطن. اما في فترة الحكم الثنائي الإنجليزي المصري دخلت السودان مجموعات جديدة من التجار الأجانب الذين استوطنوا في المناطق والمدن المختلفة أصبحوا بمرور الزمن جزءاً من الجماعة التجارية ففي العصر التركي كان معظم المهاجرين العاملين في النشاط التجاري من المصريين وذلك خلاف التجار الأوروبيون كما دخلت في ذات العصر مجموعات من بلدان الشرق الأوسط وخاصة من اليونان وسوريا ولبنان بلاضافة إلى مصر ونشط هؤلاء في التجارة الكبيرة والصغيرة على السواء في بورتسودان حيث كانوا يلعبون دوراً هاماً في مجال الشحن وتجارة الصادر والصناعات الخفيفة مثل أسرة البربري(١).

كانت تجارة الصادرات والواردات تمثل في ذلك العصر أهم المجالات الرسمية كانت تحت سيطرة الشركات البريطانية أو اليونانية مثل شركة موكنتايل متشل كوتش وغيرها وكانت هذه الشركات تتعامل مع مجموعة من الممولين الأجانب أما تجارة الصادرات فقد كانت مجالاً مفتوحاً للتجار الأجانب والمحليين على السواء وفي كثير من الأحيان تترك الشركات الأجنبية عمليات شراء المحاصيل للتجار السودانيين وكانت أهم الصادرات في فترة الحكم الثنائي تتمثل في الصمغ العربي والثروة الحيوانية والحبوب الزيتية، كان تنظيم تجارة الصمغ العربي يأخذ شكل الهرم حيث يضم صغار التجار المنتجين وينته عند المصدرين وكان هذا النوع من التجارة تحت سيطرة الشركات البريطانية أما تجارة الثروة الحيوانية كانت بشكل كامل تحت سيطرة التجار السودانيين وكان الدور الرئيسي في تنظيم هذه التجارة يرجع إلى

---

(١) تيم نبلوك،مصدر سبق ذكره، ص ٦٦.

مجموعات صغيرة من كبار التجار[١]. فقبل الحرب العالمية الثانية كان محمد احمد البرير من أبرز المصدرين المشهورين في العمل في هذا المجال وفي بداية الأربعينيات قام بالتعاون مع ثلاثة آخرين من تجار الثروة الحيوانية هم سعد أبو العلا وعبدالمجيد مهدي واحمد كردمان بإنشاء شركة تحت اسم الشركة الرباعية وقد نجحت هذه الشركة في الهيمنة على صادرات الثروة الحيوانية خلال معظم فترة الأربعينيات والخمسينيات وبالتالي تمكنت من الحصول على أرباح هائلة. أما تنظيم تجارة الحبوب الزيتية يضم هو الآخر سلسلة من صغار التجار مع مجموعة من كبار التجار الذين ظلوا يسيطرون على هذا النشاط طوال الأربعينيات والخمسينيات وذلك كوكلاء لشركات الاستيراد والتصدير الأجنبية أو كمصدرين وفي تلك الفترة كان هؤلاء التجار يقومون بإعادة استثمار أموالهم من تجارة الحبوب الزيتية في بعض الصناعات التحويلية في معاصر الزيوت أما في مجال تجارة القطن كان دور التجار المحليين أقل شأناً من دورهم في تجارة الصمغ والحبوب الزيتية والثروة الحيوانية لأن إنتاج القطن محتكراً بواسطة السلطات الحكومية مع ذلك فإن هناك عدداً قليلاً من التجار السودانيين العاملين في هذا المجال وفي معظم الأحيان كان هؤلاء من أصحاب مشاريع الطلمبات ونذكر على سبيل المثال سعد أبو العلا، عبدالمنعم محمد عثمان صالح ودائرة المهدي[٢].

من خلال هذا العرض نلاحظ تطور النخب السودانية الاقتصادية خلال فترة الحكم الثنائي. حيث استطاعت النخب مراكمة ثروات كبيرة من النشاط التجاري من خلال إعداد بعض المحاصيل وتجهيزها للتصدير أو من خلال ممارسة الصناعات التحويلية كبر حجم النشاط التجاري في تلك الفترة مما أدى إلى ظهور نخب اقتصادية جديدة في تلك الفترة[٣].

---

(١) تيم نبلوك، مصدر سابق، ص ٦٧.

(٢) نفس المصدر، ص ٦٨.

(٢) نفس المصدر، ص ٦٩.

عند اندلاع الحرب العالمية الأولى حدث تطور هام في إطار النخب السودانية الاقتصادية حيث ارتفع الطلب على المنتجات السودانية في مصر والشرق الأوسط نتيجة لتزايد الصادرات في فترة الحرب في مجال المواد الغذائية والضأن والأبقار والقطن استطاعت الدولة الاستعمارية لأول مرة أن تحقق فائضاً في ميزانيتها وعليه قامت الدولة بتوسيع قاعدة البنى الأساسية في القطر عن طريق تشييد ميناء بحري أكبر وأعمق من ميناء سواكن وربطها بخطوط السكك الحديدية مع مناطق إنتاج المحاصيل الزراعية بالإضافة إلى توسيع مشاريع الزراعة المروية في دلتا طوكر وغيرها. كل هذه الأشياء دفعت بالسودان إلى الاندماج في الاقتصاد النقدي ودخول أسلوب الإنتاج الرأسمالي في الواقع السوداني[١].

ظهور قطاع رأسمالي متجه بشكل كلي لإنتاج المنتجات الأولية لأجل التصدير وتزايدت عمليات جذب قطاع الإنتاج المعيشي إلى داخل الاقتصاد النقدي وإرتبط الإنتاج الزراعي والرعوي الصغير بسوق الصادرات بواسطة فئات متنامية من الطبقة البرجوازية والبرجوازية الصغيرة، صغار السماسرة وتجار الأرياف وهكذا قامت سلطات الاحتلال بإعادة صياغة وتوجيه وتكييف التغيير الاجتماعي والاقتصادي والثقافي في تلك المرحلة من الزمان حتى قأدت إلى نمو أشكال جديدة من القيادات حيث استخدمت الدولة الاستعمارية القوة الإدارية والسياسية لإدخال أنماط جديدة من التطور وهذه القيادات كانت لحد كبير من أصحاب الدخول العالية الناتجة عن عمليات إنتاج الصادرات الجديدة[٢]. نتيجة لذلك قامت القيادات التقليدية والعناصر المسيطرة السابقة بالاستفادة من الفرص التي وفرتها الدولة الاستعمارية حيث دفعوا أبناءهم إلى دراسة التعليم الحديث وتعلم اللغة الإنجليزية وضمنوا لهم

(١) تيسير محمد أحمد، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦.

(٢) نفس المصدر، ص ٢٩.

موقعاً في وسط البيروقراطية المدنية أو العسكرية والمؤسسات التجارية والتجار التقليديين أصبحوا تابعين لشركات الاستيراد والتصدير الأجنبية(١).

في عام ١٩٢٥م افتتح مشروع الجزيرة بمساحة حوالي ١٠٠,٠٠ فدان كانت حوالي ٦٠% من الأراضي التي أدخلت في المشروع كانت تتبع لملكية ١٥٠ أسرة معظمها من الأسر التجارية الرأسمالية والواقع أن هذا المشروع أدى إلى القضاء على طبقة ملاك الأراضي وتحويلها إلى مزارعين مستأجرين يديرون حيازات صغيرة نسبية تحت سيطرة شاملة وكلية للإدارة الأجنبية(٢).

بالرغم من إرتباط السياسة الاستثمارية بالعوامل الخارجية في المسائل الزراعية إلا انها عمدت إلى فتح تراخيص مشاريع الطلمبات الخاصة بأنصارها وحلفائها المحليين وسط قيادات المؤسسات السياسية المحلية التي كانت تمتلك القدرة على القيام ببعض المهام الإدارية لصالح الإدارة الاستعمارية وكذلك القدرة على كبح جماح الوطنية الحديثة وهكذا بدأت منذ بداية العشرينات تصدر سلسلة من القوانين بهدف تقرير سلطات زعماء القبائل المالية والقضائية كما بدأت في إصدار تراخيص مشاريع الطلمبات الخاصة على طول النيل وبذلك حصل عدد كبير من القيادات القبلية والدينية على مشاريع كبيرة والواقع كان أول المستفيدين من هذه السياسة هو السيد عبدالرحمن المهدي بن المهدي العدو الرئيسي للحكم الإمبريالي البريطاني الذي وقف أثناء الحرب العالمية الأولى ضد دعوة الجهاد التي أطلقتها الدولة العثمانية وبعد نهاية الحرب منحته الحكومة مقاولة تجهيز أخشاب خزان سنار الذي شيد لري مشروع الجزيرة ومن خلال استثمار رأس المال الذي كسبه من هذه العملية وضع الأساس لنشاطه الاقتصادي الوآسع انطلاقاً من زراعة القطن في الجزيرة أبا بالإضافة إلى ذلك يملك مشاريع مولتها الحكومة بتكلفة بلغت

---

(١) تيسير محمد أحمد، مصدر سبق ذكره، ص ٣٠.

(٢) نفس المصدر، ص ٣٥.

٢٨,٠٠٠ جنيه بالإضافة إلى الزكاة التي يجمعها من أنصاره منذ عام ١٩١٩م سنوياً، وكذلك الهدايا التي يقدمها أثرياء الأنصار، وهكذا أصبح السيد عبدالرحمن في عام ١٩٣٠م من أغنياء السودان وذلك من خلال المساعدات التي قدمتها الحكومة للسيد عبدالرحمن في بناء قاعدته الاقتصادية فأصبح من أهم النخب الاقتصادية في السودان، بجانب السيد عبدالرحمن قامت الحكومة بمنح مشاريع زراعية للسيد علي الميرغني والسيد الشريف الهندي اللذان يمثلان مع السيد عبدالرحمن أعمدة الأرستقراطية الدينية في السودان وهم الذين قاموا بتكوين الأحزاب السياسية في السودان إبان نهاية الحكم الثنائي الإنجليزي المصري مثل حزب الأمة، والحزب الوطني الاتحادي، وحزب الشعب الديمقراطي[١]. بجانب القيادات الدينية وجد التجار المحليين ورأس المال الأجنبي نصيبهم من مشاريع الطلمبات الخاصة، إذ أن أغنى أثرياء القطر كانوا من بين أصحاب مشاريع الطلمبات الخاصة فالبرير، عثمان صالح، أبو العلا، عبدالمنعم محمد كل هؤلاء كانوا من بين المجموعات الأولى التي عملت في مشاريع الطلمبات الخاصة[٢].

وفي عام ١٩٥٤م حدث تطور هام في مجال النخب الاقتصادية في السودان وذلك إبان صدور قرار بفتح المجال مع التوجيه بدعم مشاريع الزراعة الآلية إذ وزعت بمساحة تقدر بـ ١٠٠٠ فدان مقابل رسوم اسمية حيث قامت الحكومة بمسح الأراضي وإعدادها للزراعة ووفرت شروط مريحة لأصحاب المشاريع ومعظم هؤلاء كانوا من التجار والبيروقراطية المدنية وبدأت هذه المشاريع في التوسع في الأعوام ١٩٤٨- ١٩٤٩م وهذه الزراعة "أي الآلية" كانت تمثل نشاطاً مربحاً ومجالاً هاماً في عملية التراكم الرأسمالي حيث ساعد على ظهور نخب اقتصادية في تلك الفترة لم تكن معروفة من قبل[٣].

---

(١) تيسير محمد أحمد، مصدر سبق ذكره، ص ٣٧.

(٢) نفس المصدر، ص ٣٨.

(٣) نفس المصدر، ص ٤١.

كانت الدولة المهدية قد أنهت نفوذ فئات التجار وزعماء القبائل التقليـديين فقد أعادت الدولة الاستعمارية التي دمجت هذه القوى في خدمتها لتقوم بدور الوسيط بين السلطة الاستعمارية والمحكومين من المزارعين مقابل توفير فـرص التـراكم الرأسمالي والنفوذ الاقتصادي والاجتماعي مما ساعد على ذلـك سياسـات دولـة المهدية الراديكالية والانتقامية تجاه هذه الفئات الاجتماعية وهكذا تمت عملية تبادل المصلحة بين الإدارة الاستعمارية وهذه الفئات الاجتماعية حيث منحـت زعمـاء القبائل سلطات قضائية وسلطات فرض وجمع الضرائب مما وفر لها فرص التراكم الرأسمالي خلال سنوات الاستعمار فبدأت تنمو وتتطور بالتـدريج حيـث اتجهـت مصالحها إلى التوسع في زراعة القطن وبالتالي ربطت نفسها بالرأسمالية ووكلائها الذين كانوا يسيطرون على التسهيلات الائتمانية وعمليات التـصدير والاسـتيراد، حيث أن معظم التسهيلات تأتي من البنوك التجارية الأجنبية وخاصة بنك بـاركليز والتي كانت تفضل تمويل وإقراض وسطاء محددين والذين أصبحوا بمرور الزمن أرضاً طيبة لنمو برجوازية مالية محدودة العدد ولكنها مؤثرة اقتصادياً[١].

بجانب تلك الفئات فرض التوسع في عمليات الحكم الاستعماري الحاجة إلى استخدام السودانيين في الوظائف الإدارية في بداية الأمر استخدموا في الوظـائف الدنيا لجهاز الدولة ولكن حدثت مناسبات معينة دفعت بهم إلى الوظائف العليا التي كان يحتلها المصريون وذلك نتيجة الخوف من الحركة الوطنية المصرية وكانـت أولى هذه المناسبات ثورة ١٩١٩م حيث افتتحت مدرسة كتشنر الطبية وزادت الكلية الحربية عدد الطلاب المقبولين من السودانيين ودربت أعداداً أكبر من العمال المهرة والمهندسين والزراعيين والتلغرافجية وعين البارزون من السودانيين قـضاة مـن الدرجة الثالثة. وفي عام ١٩٠٠م افتتحت أول مدرسة أولية حكومية في أم درمان، ولكن معظم طلابها من أبناء القيادات المحلية. لقد ظلت المؤسسات التعليمية بشكل

---

(١) تيسير محمد أحمد، مصدر سبق ذكره، ص ٥٣.

عام وكلية غردون بشكل خاص مستمرة في سياسات قبول الطلاب المنتمين لفئات اجتماعية بعينها حيث تجذب أبناء الأسر الكبيرة وسط البدو والتجار وبدرجة أقل أبناء القيادات الدينية وهذه الفئة الاجتماعية هي التي كانت تمثل موضوع التحولات الاجتماعية[١].

رغم تطور الرأسمالية السودانية في الفترة ١٩٤٢م لم يتم استيعاب الخريجين في الوظائف الرسمية في الدولة إلا أن العلاقات الاسرية والعلاقات مع الأرستقراطية الدينية والعلاقات الحميمة مع التجار الأجانب العاملين في القطر كانت تستغل المهارات الفنية والإدارية لمجموعة الموظفين، محامين، زراعيين، مهندسيين، اطباء، وكذلك معرفتهم باللغة الإنجليزية في تنظيم المؤسسات الاقتصادية الخاصة بهم وفي خدمة علاقتهم بالدولة الاستعمارية وفي مقابل ذلك كان يحصل هؤلاء الموظفين على المكافآت الاقتصادية والتي كانت في العادة تأخذ شكل المشاركة في النشاط الاقتصادي، إمتلاك اراضي زراعية أو عقارية باسعار مجزية في شكل دعم مالي مباشر في بعض الاحيان[٢] وقد أدى هذا النمط من المكافات الاقتصادية إلى عزل هذه المجموعة المحدودة من الموظفين من طبقة المتعلمين والدخول إلى طبقة البرجوازية المحلية فهذه هي الفئة التي سيطرت على مؤتمر الخريجين وقامت في وقت لاحق بإدارة الأحزاب السياسية جنباً إلى جنب مع القيادات الطائفية.

هذا النوع من الصفوة ظهر في السودان لأول مرة في أواخر الثلاثينيات عندما جربت المؤسسات الاقتصادية الواسعة والتابعة للأرستقراطية الدينية عدد من موظفي الدولة السودانيين واستخدمتهم كمحامين ومستشارين اقتصاديين وفنيين وفي مقابل مثل هذه الخدمات تمكن بعضهم من إمتلاك قاعدة اقتصادية والشاهد في ذلك

---

(١) تيسير محمد أحمد، مصدر سابق، ص ٦٠.

(٢) نفس المصدر، ص ٦٢.

سنوات الحكم الذاتي ١٩٥٦- ١٩٥٧م التي تميزت بالتنافس والصراع السياسي خاصة في وسط الطبقة الرأسمالية بمصالحها الاقتصادية في القطاع الزراعي حتى انعكس ذلك على الدولة وسياستها. وهذا يعكس ترابطاً واضحاً بين التطورات السياسية في تلك الفترة والنمو السريع في مشاريع الطلمبات الخاصة ومعظم المشاريع الخاصة كان يملكها أشخاص بارزون، زعماء طوائف دينية، زعماء قبائل، وزراء، برلمانيون، مهنيون، بارزون ورجال أعمال معروفين[١].

في فترة الحكم الثنائي الإنجليزي المصري تطورت النخب القبلية بدخولها ضمن منظومة الحكم كوسيلة للحكم غير المكلف بالنسبة للإدارة الاستعمارية وأيضاً شمل التطور دخول القادة الدينيون ضمن المنظومة الإدارية في الشمال قد إتخذ هذا شكل الارتقاء بالسيد علي الميرغني المعادي للمهدية وتدريب العلماء لمواجهة الطرق الصوفية ورد الإعتبار للسيد عبدالرحمن المهدي في عام ١٩١٥م وانعم عليه لاحقاً بلقب فارس وكان لإدراج القيادة الدينية في الإدارة البريطانية أوجه أخرى لمواجهة تأثير الوطنية المصرية بعد عام ١٩١٩م يمثل البداية الحقيقية للاتصال بالغرب ممثلاً في بريطانيا. وبعد هذا التاريخ انطلقت بعض العمليات الاجتماعية الاقتصادية والتغيرات الثقافية التي تهدف إلى ما اصطلح عليه بالتحديث. تم ذلك من خلال التعليم النظامي والأشكال الجديدة للحكم الإداري تم إنشاء مشروعات اقتصادية وإدخال المحصولات النقدية وقيام المواصلات والإتصالات وأدى هذا إلى تفكيك النظم التقليدية وظهور فئات اجتماعية جديدة[٢]. وقد نجحت الإدارة الأجنبية في استمالة النخبة التقليدية وبالذات فئة علماء الدين فقد انحازت هذه الفئة بحكم مصالحها ومنبتها الاجتماعي إلى جانب الحكومة حيث أصبحت هذه الفئة منذ ذلك الوقت قبلة السياسة السودانية وذات تأثير واضح على

---

(١) تيسير محمد أحمد، مصدر سبق ذكره، ص ٨٢.

(٢) شريف حرير، السودان الانهيار أو النهضة، ترجمة مبارك علي عثمان ومحمد النعيم، القاهرة، مركز الدراسات السودانية، ١٩٩٧م، ص ٣٥.

تطور الدولة والمجتمع السوداني وقد بدأت تتشكل برجوازية جديدة بصورة حديثة خاصة في فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى حيث شهدت تلك الفترة إنشاء مشاريع زراعية لكي تسهم في نفقات الحكم الإدارية[١].

٢-٣-٣ تطور النخب الاقتصادية في فترة الحكومات الوطنية:

قامت القوى الاستعمارية كما فعلت في كل البلدان التي استعمرتها بإعادة صياغة الاقتصاد السوداني كيما تحقق مصالحها ولذلك فتحت الطريق أمام صفوات موالين لها للاستفادة من كل مكتسبات البلاد المتاحة لها لذا نجد أن "الصفوة" البرجوازية السودانية الموالين للحكم الاستعماري كانت هي الوريث الشرعي للحكم الأجنبي ورثت عنه كل إمتيازاته بحكم ولائها السابق حيث وصل إلى سدة السلطة بعد خروج المستعمر تحالف من الرأسمالية السودانية بشرائحها المختلفة، تجارية، زراعية، ورجالات الإدارة الأهلية ومنهم من المثقفين ولذلك عملت الحكومة الأولى على المضي في نفس درب السياسة الاستعمارية الموروثة. فقد إتبعت سياسات أدت إلى توسيع المشاريع الزراعية التجارية الموجهة للتصدير مثل مشاريع الري الكبرى إمتداد الجزيرة المناقل لزراعة القطن ومشاريع الزراعة الآلية لزراعة السمسم للتصدير والذرة للسوق المحلي وذلك بغرض زيادة الإيرادات كما حاولت إصدار تشريعات لرفع الغبن عن القطاع الخاص كقانون تشجيع الاستثمار لسنة ١٩٥٦م وقانون الشركات لسنة ١٩٥٦م اللذين تضمنا السماح لرأس المال الصناعي الاستثمار في كل المجالات الصناعية المختلفة[٢] لضمان بقاء مصالحها الاقتصادية وأصبحت تلك الصفوة تستخدم قطاع الدولة لخدمة مصالحها فقد تركز دور الدولة ما بعد الاستقلال في تثبيت وتوسيع علاقات الإنتاج الرأسمالي بشكل وآسع حتى يصبح نمط الإنتاج الرأسمالي القوة الدافعة

---

(١) حيدر ابراهيم علي، المجتمع المدني والتحول والديمقراطي في السودان، القاهرة، مركز ابن خلدون، ١٩٩٦م، ص ٤٧.

(٢) مبارك علي عثمان، السودان وعقد التنمية الضائعة، ط ١، مركز الدراسات السودانية، القاهرة، ١٩٩٣م، ص ١٧.

في المجتمع السوداني، ورغم خصوصيتها المحلية فإنها تحمل كل ميزات الدولة البرجوازية[1]. وبهذا المفهوم أخذ كل من الوراث الشرعيين لنظام الحكم الاستعماري حزب الأمة، الشعب الديمقراطي ويمثله طائفة الختمية، والحزب الوطني الاتحادي ويمثله بقية جماهير الشعب السوداني العريض. وكان أول ظهور لهذه الأحزاب عام ١٩٤٥م[2]. وظهور هذه الأحزاب أدى إلى ظهور جديد في تركيبة النخب الاقتصادية السودانية بحكم نسق علاقات جديدة داخل هذه الأحزاب وعلى الأخص حزب الأمة سواء كان ذلك في المناطق الريفية أو المناطق الحضرية المستقرة وخاصة مناطق النيل الأبيض الزراعية المستقرة حيث سيطر حزب الأمة سيطرة تامة على السكان وزعماء قبائل الحسانية والهبانية وأصبحوا أكثر إرتباطاً باسرة المهدي من خلال الزواج والعلاقات التجارية والزراعية. وبذلك تمكن ناظر الهبانية إدريس هباني من فرض سيطرته كمسئول عن تنظيم الأنصار و(حزب الأمة) في المنطقة وفي منطقة الحسانية الذين قاوموا هذه السيطرة حتى عام ١٩٤٩م استطاع أن يضمها بشكل كامل لسيطرته وسيطرة أسرته مع مرور الزمن تحولت هذه الأسرة إلى عصبة متماسكة تستفيد من مواقعها في الإدارة المحلية وتنظيمات الأنصار وحزب الأمة. وجاءت مشاريع الطلمبات لتوفر لها فرص الحصول على ثروات أكثر ونفوذ سياسي أكبر وتقوم هي بتوظيف كل النفوذ الاقتصادي والسياسي لمصلحتها وبذلك تطور أفراد هذه الأسرة كنخب اقتصادية مهيمنة في منطقة النيل الأبيض واستطاعت من خلال نفوذها الاقتصادي والسياسي مراكمة أموالها[3]. هذا النوع من الصفوة لم يظهر لأول مرة بعد الاستقلال بينما ظهر أول مرة في أواخر الثلاثينات عندما جذبت المؤسسات الاقتصادية الوآسعة والتابعة للارستقراطية الدينية القيادات القبلية والقيادات التقليدية. والشاهد في ذلك منذ ١٩٥٣– ١٩٥٧م وهي سنوات الحكم الذاتي وبداية الاستقلال التي تميزت

---

(١) تيسير محمد أحمد، مصدر سبق ذكره، ص ١٩.

(٢) ابو المعالي عبدالرحمن، مصدر سبق ذكره، ص ٥٩.

(٣) بيتر ادوارد، مصدر سبق ذكره، ص ٥٨.

بالتنافس والصراع السياسي الوآسع خاصة وسط الطبقة الرأسمالية بمصالحها الاقتصادية في القطاع الزراعي حتى انعكس ذلك على الدولة وسياستها. وهذا يعكس ترابطاً واضحاً بين التطورات السياسية في تلك الفترة والنمو السريع في مشاريع الطلمبات الخاصة. معظم المشاريع الكبيرة كان يملكها أشخاص بارزون زعماء طوائف دينية، زعماء قبائل، وزراء، برلمانيون، مهنيون بارزون، ورجال أعمال معروفون ولكن العلاقة بين مشاريع الطلمبات والسياسة[١] لم تكن وليدة فترة الحكم الذاتي وبداية الاستقلال. فالدولة الاستعمارية هي التي بدأت ذلك منذ العشرينات عندما منحت الأرستقراطية الدينية الرخص والتسهيلات الضرورية للنشاط الزراعي الخاص وذلك كمكافأة لدورها في تهدئة الأهالي أثناء الحرب العالمية الأولى. وهذه الوظيفة السياسية لمشاريع الطلمبات ظلت مستمرة ولم تقم دولة ما بعد الاستقلال بتغييرها حيث ظهر ذلك جلياً بعد نهاية احتفالات الاستقلال في مطلع ١٩٥٦م عندما تحول حزب الأمة من مقاعد المعارضة سريعاً للحزب الوطني الاتحادي وهكذا تحولت حكومة الوحدة الوطنية التي طالبت بها الأرستقراطية الدينية إلى حكومة ائتلافية من الرأسمالية الزراعية والفئات البرجوازية الأخرى حيث تكون مجلس الوزراء الجديد[٢] من عناصر تمثل الفئات المختلفة للقوى المهنية وبذلك كشفت حكومة فبراير ١٩٥٦م قدرة هائلة على استغلال النفوذ السياسي كحماية للمصالح الاقتصادية خاصة المصالح الزراعية.

ليس حزب الأمة وحده هو الذي لعب ذلك الدور بل الأحزاب السياسية في تلك الفترة لعبت دوراً بارزاً في تطور النخب الاقتصادية منذ وقت مبكر كما هو الحال أيضاً بعد الاستقلال مباشرة بعد انفصال حزب الشعب الديمقراطي جعل الحزب الوطني الاتحادي بشكل مباشر مرتبط بالفئات التجارية السودانية النامية

(١) بيتر ادوراد، مصدر سابق، ص ٨٢.

(٢) نفس المصدر، ص ٨٣.

وهذا الإرتباط بين الصفوة التجارية وصفوة الدولة جاء نتيجة للتوازن الجديد في التحالفات الطبقية داخل القوى المهنية التي تمكنت من خلال الرأسمالية الزراعية من فرض سيطرتها على القوى الأخرى والواقع أن صفوة الدولة نفسها عملت على تطوير علاقتها مع الصفوة التجارية من خلال ممارسات معينة إنتهجتها في تلك الفترة قيادة الوطني الاتحادي لفتح آفاق جديدة لنشاطاتها الاقتصادية. وقد اشار بتشولد إلى هذه السياسات بقوله: "أنه من خلال التعيينات المدروسة عمل كبار الاتحاديين على الحصول على نفوذ ملموس على الأقل، إذا لم تكن سيطرة كاملة في الأقسام السياسية لجهاز الدولة، مثل الجمارك، إدارة الصادرات والواردات التي تقدم خدمات متعددة لكبار التجار" من خلال تلك المراحل دخلت صفوة الدولة في الشركات التجارية أو كسبت مدخلاً للحصول على العملة الصعبة التي كانت تستخدمها في عملياتها الخاصة[١].

يمكن ملاحظة سيطرة الصفوة التقليدية المشار إليها بالنظر للبرلمان الأول الذي يؤكد سيطرة الزعماء الدينيين على الوضع حيث أن جل النواب إذا ما استبعدنا النواب الجنوبيين كانوا مرتبطين بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بالوضع الزراعي إذ من بين مجموع النواب الشماليين البالغ عددهم ٧٦ نائباً هناك ٢٨ من زعماء القبائل ورؤساء المحاكم الأهلية وزعماء الإدارة الأهلية المرتبطين بمشاريع طلمبات تمثل المصدر الرئيسي لدخولهم وهناك "منهم من إعتبروا أنفسهم مهنيين لكنهم كانوا يعملون كمستشارين" فنيين وإداريين وقانونيين" لأصحاب المشاريع وهناك "فقط من بين مجموع النواب من كانوا فعلاً من الموظفين والمعلمين ولم تكن لهم أي علاقة بالنشاط الزراعي" [٢].

---

(١) بيتر ادوراد، مصدر سابق، ص ١١٠.

(٢) نفس المصدر، ص ١١٢.

بالإضافة إلى الفئات التي سبق ذكرها ظهرت بعد الاستقلال مباشرة صفوة اقتصادية لم تكن معروفة من قبل إذ أن إعلان الاستقلال فتح الطريق لمجتمع جديد من الدبلوماسيين وممثلي الوكالات العالمية كان موظفو الخدمة المدنية يستفيدون من السلفيات الحكومية في بناء منازل خاصة ونتيجة لذلك شهدت العاصمة في فترة وجيزة[١] نمو احياء جديدة عديدة من طراز حديث شبيه بالنمط السائد في مدن الشرق الأوسط وساعد ذلك في تنمية ثروات هؤلاء الموظفين مما أدى إلى تراكم أموالهم ومن ثم إعادة استثمارها بالتالي ولوجهم عالم النخب الاقتصادية إذ أن العقارات أصبحت تمثل أكثر أشكال الاستثمار جاذبية وربحية بعد الاستقلال فالتوسع المتنامي في النشاط التجاري أدى إلى زيادة الطلب على العقارات التجارية والسكنية[٢]. وهكذا نجد أن تطور النخب الاقتصادية بعد الاستقلال تطور من التجار الاصليين وموظفي الخدمة المدنية والضباط والعسكريين السابقين وبالاضافة إلى ذلك كان للبعد الاثني مساهمته البارزة في تشكيل وتركيب النخب الاقتصادية من خلال الزعامات القبلية والإدارة الأهلية والزواج من بنات وجهاء المناطق المختلفة بهدف تعزيز وتوسيع العلاقات الاثنية بالإضافة إلى الإنتماءات الطائفية والحزبية ومن هنا لم تبرز النخب الاقتصادية المحلية في تلك الفترة كنخب موحدة ومتجانسة بل كانت تختلف بإختلاف تركيبها.

في فترة الحكم العسكري الأول من ١٩٥٨م- ١٩٦٤م ظهرت صفوة سياسية واجتماعية واقتصادية جديدة تختلف في مكوناتها عن الصفوات السابقة حيث أصبحت الوظائف العليا في مؤسسات الخدمة المدنية حكراً على البيروقراطية الموالية للنظام العسكري وهذا التطور أصبح بدوره مصدراً للمزيد من الإحتكاكات والنزاعات داخل أجهزة الدولة التي بدأت في الستينات في استيعاب أعداد متزايدة

---

(١) بيتر ادوارد، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٥.

(٢) نفس المصدر، ص ١٤٦.

من خريجي الجامعات المدربين تدريباً عالياً وفي الجانب الآخر كانت الصفوة التقليدية قد تأكدت من انحراف العسكريين عن المشروع الطبقي السائد منذ فترات طويلة قبل الاستقلال وبعده أدركت خطورته على مستقبلها السياسي والاجتماعي حيث قام النظام العسكري بتقييد حركة الأحزاب وإبعادها عن مركز إتخاذ القرار. وبالتالي إضعاف نفوذها الاقتصادي لذا عملت هذه القوى التقليدية على تحدي وإسقاط النظام عن طريق الاضرابات والمظاهرات وغيرها من السبل وفي عام ١٩٦٤م تفجرت انتفاضة شعبية وآسعة تحركت فيها القوى التقليدية لإسقاط النظام وإقامة نظام سياسي جديد وقد كان(١). إذ جاءت انتفاضة أكتوبر ١٩٦٤م نقطة فاصلة بين عهدين لكل عهد ميزاته ورؤاه للسودان من حيث التطور الاجتماعي والسياسي والاقتصادي وما يجب أن يكون عليه حال السودان وتجئ أهمية فترة اكتوبر انها شهدت أولى محاولات الشارع السياسي السوداني بقيادة القوى السياسية الحديثة الانعتاق عن الماضي بكل أشكاله القديمة والفكاك من سيطرة النخب الاقتصادية بمختلف مسمياتها فكان شعارها "لا زعامة للقدامى" فبهذا الفهم كانت صيحات أكتوبر كانت دعوة للقوى الحديثة لتعمل فكرها وتجدد مناهجها وتشحذ خيالها حتى تدعم نبض الشارع إلى واقع علمي ملموس في العلاقات الاقتصادية(٢). عملت أكتوبر على هيكلة المجتمع السوداني وهدفت في ذلك إلى توسيع دائرة المشاركة السياسية وتحقيق أكبر قدر من العدالة الاجتماعية في توزيع عائدات التنمية الاجتماعية بعد أن كانت حكراً للوراث الشرعيين للحكم الاستعماري "النخب التقليدية بمختلف اشكالها" وتقليص هيمنة العاصمة على بقية ارجاء القطر وبذلك ظهر أمر تمثيل النخبة الحديثة في أجهزة السلطة عبر دوائر الخريجين وبالتالي تقليص نفوذ القيادات التقليدية أي النخب التقليدية التي أصبحت تتنازع السلطة

---

(١) تيسير محمد أحمد، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٧.

(٢) منصور خالد، النخب السودانية وادمان الفشل ج ١، لندن، مطبعة ميديا لايت، ١٩٩٦م، ص ٢٦.

بمختلف أشكالها مع النخب الحديثة. وعلى كل رفعت رايات تهدف إلى توسيع قاعدة المشاركة في الحكم وتقليص دور الإدارة الأهلية كتصفية للنفوذ التقليدي. هذه القوى الحديثة أفرزت مؤسسات لا تقوم على نمط المؤسسات التقليدية أي الانخراط فيها لا يقوم على أساس تقليدي أو جغرافي فليس الإنتماء القبلي أو الولاء الطافي أو الإنحياز الأقليمي[١]. كما أن التأثير الذي تتمتع به قيادات تأثير ديمقراطي تحكمه معايير موضوعية على رأسها حق القاعدة في محاسبة القيادة وعزلها. ومن هنا ظهرت القوى الحديثة في السودان لأول مرة عبر دوائر الخريجين حيث كانت تلك الدوائر امتحاناً عسيراً للقوى التقليدية حيث سقط أغلب مرشحيها في تلك الدوائر إلا في حالات قليلة في تلك الحالات لعبت المواقف الشخصية دوراً أصلياً في الفوز لا الإنتماءات الحزبية، من هؤلاء الذين فازوا لمواقفهم الشخصية محمد توفيق احمد الذي قاد لواء المعارضة ضد قرار الحكومة العسكرية "حكومة عبود" بتهجير أهالي حلفا ودفع ثمن ذلك سجناً وإعفاءاً من منصبه كمدير لمصلحة العمل في تلك الفترة وأيضاً صالح محمود إسماعيل الذي وطن نفسه للدفاع عن ثورة أكتوبر ونتيجة لتلك التطورات أفرزت نخبة جديدة على الساحة السودانية لم تشهد تلك الفترة تطوراً واضحاً للنخب الاقتصادية إذ أن سيطرة القوى التقليدية ما زالت قوية ومستمرة في تلك الفترة رغم التطورات التي حدثت على الميدان السياسي ولذا لم تعد هذه الفترة ضعيفة في تطور النخب الاقتصادية الحديثة كما هو حال الحكم العسكري الأول "حكومة عبود ١٩٥٨م- ١٩٦٤م" لظروفها المعروفة[٢].

كانت الدولة السودانية التي انبثقت بعد إنقلاب الضباط الاحرار في ٢٥ مايو ١٩٦٩م تختلف كثيراً عن تلك التي سأدت قبل ذلك التاريخ فالتغيرات التي أُحدثت في البنيات الاقتصادية والاجتماعية لم يشهدها السودان منذ الاستقلال في

---

(١) منصور خالد، مصدر سابق، ص ١١٧.

(٢) نفس المصدر، ص ١٢٠.

عام ١٩٥٦م[1]. هذه التغيرات التي حدثت جاءت لأن مجلس وزراء الثورة كان مؤهلاً في حينها لإجراء هذه التغيرات إذ أن أعضاءه ينحدرون من خلفيات متباينة إلا أن غالبيتهم هم أعضاء في منظمات راديكالية كالحزب الشيوعي السوداني أو الإشتراكي العربي والقوميين العرب أو متقفين مستقلين ذوي أفكار راديكالية وكان أغلبهم نشطين في جبهة الهيئات التي أسقطت نظام عبود في ١٩٦٤م، ومنهم من فقد الوزارة في حكومة أكتوبر الانتقالية.

منذ الوهلة الأولى لإنقلاب مايو بدأت محاولات لقيام سيطرة الدولة على الاقتصاد والحد من حريات القطاع الخاص في وقت مبكر ففي ١٦ أكتوبر أعلن عن تأسيس شركتين حكومتين لإحتكار حق استيراد السكر والمواد الكيماوية والمبيدات الأخرى لاستيراد كل مشتريات الحكومة من الخارج كالسيارات والجرارات والأدوية بل ذهبت إلى ابعد من ذلك إذ في مايو ١٩٧٠م بادرت الحكومة بالمصادرة والاستيلاء على شركات رجال الأعمال أمثال عثمان صالح وأولاده ومجموعة شركات بيطار وشركة شاكر وغلد وشركة صادق أبو عاقلة وأعمال حافظ البربري[2] وشركة السجائر الوطنية وبعد كل ذلك جاءت لتقضي مباشرة على المؤسسة التقليدية التي كانت تدعم الأنظمة السابقة ففي ٢٨ يونيو ١٩٦٩م أصدر مجلس الوزراء قراراً بإلغاء الإدارة الأهلية في مديرية الخرطوم والمديرية الشمالية والمناطق المروية في مديرية النيل الأزرق وفي ١٧ أغسطس ١٩٦٩م إتخذت الحكومة إجراءات استعادة متأخرات ضرائب دائرتي المهدي والميرغني وتم الاستيلاء على محلج ربك الذي يمتلكه المهدي وعلى بعض الأراضي العائدة للسيد علي الميرغني في الخرطوم بحري كل ذلك بغرض إضعاف النفوذ الاقتصادي للقوى التقليدية[3]. لقد ظل الحكم المايوي طوال سنوات حكمه

---

(٢) تيم نبلوك، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠٩.

(٣) نفس المصدر، ص ٢١٥.

(١) نفس المصدر، ص ٢١٦.

يركز في مجالات التنمية الاقتصادية وتقرير الوحدة الوطنية والقضاء على القوى المهيمنة التقليدية وتأسيس نظام حكم جديد تشارك فيه القوى الاجتماعية الفاعلة في المجتمع حيث كان شعار التنمية الاقتصادية الاجتماعية من أهم شعارات النظام المايوي وقد إرتبط هذا الشعار في الفترة الأولى بتوجهات إشتراكية ولكن سرعان ما تراجعت مايو ما بعد يوليو ١٩٧١م لصالح توجهات أخرى استهدفت خلق مناخ لجلب رأس المال الخليجي والأجنبي لتمويل برنامج قائم على التوسع الاستثماري وتمثل أبرزها في التراجع عن تأميمات ١٩٧٠م وإرجاع المؤسسات المؤممة لأصحابها وإصدار قوانين تشجيع وتنظيم الاستثمار الصناعي والزراعي والسماح بفتح فروع للبنوك الأجنبية في السودان وعودة المفاوضات مع صندوق النقد[١]. كل هذه التطورات أدت إلى إضعاف القاعدة الإنتاجية للاقتصاد السوداني وتنمية الفئات الرأسمالية وتمكين رأس المال الأجنبي من السيطرة على مواقع هامة في مختلف القطاعات الاقتصادية أبرزها الفئات الرأسمالية الزراعية "الزراعة الآلية" وذلك بسبب خصوبة التربة وتوفر المساحات الوآسعة والأيدي العاملة الرخيصة وإنخفاض تكلفة استصلاح الأرض وبذلك قد توسعت هذه المشاريع الزراعية وإرتبط هذا التوسع بنمو الفئات الرأسمالية وإزدياد نفوذها الاجتماعي والسياسي. وكشفت الدراسات أن الفئات التى إتجهت إلى الاستثمار في هذا النشاط[٢] هي كبار موظفي الدولة في الخدمة المدنية والعسكرية وأركان الفئة الحاكمة من الوزراء وقيادات الاتحاد الإشتراكي وأعضاء مجالس الشعب وغيرهم وأيضاً الفئات الرأسمالية في المدن والمراكز الحضرية خاصة الفئات التجارية والطفيلية وكذلك قيادات الإدارة الأهلية والزعامات الطائفية والقبلية.

---

(١) محمد علي جادين، تقييم التجربة الديمقراطية الثالثة في السودان، مصدر سبق ذكره، ص ١٥.

(٢) نفس المصدر، ص ١٨.

توجه عناصر هذه الفئات الاستثمارية في هذا القطاع لا يرجع فقط إلى إمكانياتهم بل أيضاً إلى إمتلاكهم مداخل الإتصال بمراكز إتخاذ القرار المركزية بما في ذلك مداخل الفساد والرشوة بعد إتساع حجم هذه الفئات وإزدياد وزنها السياسي خاصة بعد دخول رأس المال العربي الخليجي في قطاع الزراعة الآلية أصبحت هذه الفئات بعد نموها وتطورها قادرة على توجيه سياسات الدولة تجاه قطاع الزراعة الآلية لخدمة مصالحها وترسيخ نفوذها السياسي. حيث كان لها تأثير واضح في قرارات الرئيس الخاصة بتصفية نظام الشراكة الثلاثية في مشاريع الزراعة المروية[١]. يمكن ملاحظة هذا التطور المتنامي لهذه الفئات الاقتصادية في فترة ما بعد المصالحة الوطنية عام ١٩٧٧م حيث كان معروف على أن الجبهة الإسلامية حققت مكاسب هامة مع ظهور المصارف الإسلامية ترتب على ذلك اختراق عناصرها للقطاع التجاري وإتساع نشاطها في وسطه لم يقتصر هذا الاختراق على النشاط التجاري وحده بل شمل مؤسسات الدولة والقوات المسلحة إذ أن منفذي إنقلاب ١٩٨٩م لم يكونوا متعاطفين مع الحركة الإسلامية "الجبهة الإسلامية القومية" وإنما كانوا أعضاء أصليين فيها[٢]. عموماً يمكن القول إن تطوراً ملحوظاً طرأ على الصفوة الاقتصادية في تلك الفترة بسبب سياسة الدولة الاقتصادية التي حطمت القوى المنتجة وأضعفت القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الوطني من خلال تبنيها لسياسات الإنفتاح الاقتصادي ويتضح ذلك بجلاء في الجهاز المصرفي والتجارة الخارجية حيث قامت المصارف الخاصة بالسيطرة شبه الكاملة على الجهاز المصرفي والتجارة الخارجية وتوجيهه لمصلحتها ومصلحة الفئات الرأسمالية المرتبطة بها حيث ارتفع عدد المصارف في السبعينات إلى أكثر من عشرين مصرفاً وأصبحت تنافس المصارف الحكومية حيث كان دور الجهاز

---

(١) محمد علي جادين، تقييم التجربة الديمقراطية الثالثة في السودان، مصدر سبق ذكره، ص ١٩.

(٢) بيتر ادوارد، مصدر سبق ذكره، ص ٤٠.

المصرفي يتمثل في تمويل عجوزات الحكومة فقد ارتفعت مديونيات الحكومة والمؤسسات العاملة لدى الجهاز المصرفي من ٥٠ مليون جنيه عام ١٩٧٠م إلى ٤٠٠ مليون جنيه عام ١٩٨٩م وذلك يعني تصاعد معدلات التضخم وبالتالي إرهاق الطبقات الشعبية وتنمية ثروات الطبقات المتملكة حيث يقوم كل مصرف بتمويل نشاط مجموعات معينة من التجار ورجال الأعمال كما أن هناك بنوكاً تحصلت على تسهيلات وإمتيازات كبيرة جداً خاصة بالبنوك الإسلامية[١] حيث نال أحد هذه البنوك تسهيلات وإمتيازات تتجاوز ما هو مسموح به وفقاً لقانون الاستثمار الصادر في ١٩٨٠م إذ شملت الإعفاء من كافة أنواع الضرائب بما في ذلك ضريبة الدخل الشخصي والإعفاء من الالتزام بضوابط وإجراءات البنك المركزي الخاصة لذلك حقق هذا البنك أرباحاً وصلت إلى عشرة ملايين جنيهاً في عام ١٩٨١م بينما خسرت الخزينة العامة ما يعادل ستة ملايين جنيهاً وهي قيمة أرباح الأعمال المستحقة عليه في ذلك العام بالإضافة إلى أن عمليات البنك تتركز في عمليات التجارة الخارجية والداخلية والسلفيات قصيرة الأجل ولا يسأهم في عمليات التنمية. وهذه العمليات تشكل مصدراً هاماً للتراكم الرأسمالي تستفيد منه مجموعات معينة من الفئات الرأسمالية المرتبطة[٢] بالإخوان المسلمين.

شهدت سنوات مايو عموماً تطورات وتحولات وتقلبات عديدة في خططه الاستراتيجية الاقتصادية أيضاً تغيرات كبيرة في تركيب الفئات الاجتماعية المختلفة التي استفادت أو تضررت من تلك السياسات وترجع بداية هذه التغيرات إلى فترة القومية الراديكالية التي سبق الحديث عنها والتي أدت إلى إضعاف الطبقات الفرعية المرتبطة بالاقتصاد الاستعماري وبعد التأميمات ١٩٧٠م فقدت هذه الأسر خاصة أسرة المهدي الكثير من نفوذها الاقتصادي أدت هذه التطورات لخلق طبقة رأسمالية

---

(١) محمد علي جادين، تقييم التجربة الديمقراطية الثالثة في السودان، مصدر سبق ذكره ص ٢٥.
(٢) نفس المصدر، ص٢٥.

مرتبطة بالنظام تمكنت من جمع ثروات طائلة في وقت وجيز وبطريقة سهلة. وفي عام ١٩٨١م أشارت بعض التقديرات إلى ظهور حوالي عشرين مليونيراً في عموم السودان أكثر ثراءاً وإختلافاً عما كان سائداً في عام ١٩٦٩م[١].

أيضاً شهد السودان تطوراً من نوع آخر في مجال النخب الاقتصادية في فترة الحكم المايوي من خلال الزراعة المطرية حيث وزعت الحكومة مشاريع زراعية بشروط تمثلت في أن يكون المتقدم سودانياً وان يكون لديه أو يستطيع أن يمتلك المعدات الزراعية الكافية التي تؤهله لزراعة ١٥٠٠ فدان وان تكون له خبرة زراعية كافية، المقدرة الإدارية لإدارة المشروع وكانت نتيجة لهذه الشروط أن تمكن عدد كبير من التجار والموظفين القدامى بالخدمة المدنية والعسكرية من حيازة المشاريع مما أدى إلى مراكمة أموالهم وثرواتهم[٢]. كما شهدت هذه الفترة بروز تطور في إطار النخب الاقتصادية من نوع آخر أيضاً مرده إلى تحالف وثيق بين كبار مسئولي الدولة والبرجوازية التجارية إذ ظهر بصورة جلية بروز البيروقراطية الإدارية للدولة في النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص بطريقة مباشرة كمستثمرين أو من خلال المساندة التي تقدم للأعمال التجارية يقوم بها أفراد أسرهم أو من خلال صلتهم بجهاز الدولة ومعرفة وإجراء التسهيلات المختلفة والاستفادة منها، فقد سيطر جهاز الدولة على القطاع العام. وعملياً القطاع الاقتصادي وبالتالي إمتلكت البيروقراطية القرار الإداري بالإضافة إلى قرار الشئون المالية وأصبح من المألوف أن نجد مثل هذه الظواهر وهي أن كبار البيروقراطيين حين يحال للمعاش إما أن يؤسس شركة أو يصبح عضواً في مجلس إدارة شركة ويستفيد من موقعه السابق لتسهيل أعمال الشركة الجديدة كما يقيم علاقات مع الشركات الأجنبية ويؤثر على القرار الحكومي فيما يتعلق بإرساء العطاءات نظير مقابل[٣] كما يلاحظ في

---

(١) بيتر ادوارد، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٧.

(٢) حيدر ابراهيم علي، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٤.

(٣) حيدر ابراهيم علي، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٥.

ذات المضمار الترابط الوثيق بين القيادة السياسية والشركات الخاصة التي تحصل على تمويل خارجي أو ذات إدارة مشتركة بين السودانيين وغير السودانيين مثل هذه الشركات نجد مسئولين ضمن مؤسسيها مثال على ذلك فالشركة الإسلامية للتنمية حين تكونت عام ١٩٨٣م كان من بين مؤسسيها الـ ١٥٣ عضواً ٤٩ سودانياً منهم أربعة من السودانيين كانوا في أعلى مراتب القيادة السياسية في الحكم المايوي منهم رئيس الدولة ورئيس الاتحاد الإشتراكي، رئيس جهاز الأمن ونائب رئيس الدولة ووزير المالية والتخطيط(١).

أخيراً يمكن القول إن في فترة الحكم المايوي شهد السودان تطورات وتغيرات جذرية في التركيب الاقتصادي الاجتماعي مما أدى إلى إفراز نخب اجتماعية واقتصادية وثقافية لم يعرفها السودان من قبل، مرد ذلك إلى السياسات الحكومية التي إتبعها نظام مايو الذي تخلله الكثير من العيوب وخاصة في الفترة ١٩٧٥م- ١٩٨٢م التي اتسمت بغياب الرقابة الحكومية على الأسعار والفساد الإداري والتلاعب في الفواتير والسوق الأسود وغير ذلك من الأساليب التي إتبعتها الفئات التجارية لزيادة نفوذها ووزنها الاقتصادي والاجتماعي بالإعتماد على الإمتيازات الحكومية والتسهيلات الحكومية والمصرفية وخلال ظروف مصادرة الديمقراطية وتفشي الفساد بجهاز الدولة وتطلع فئاته العليا وأركان الفئة الحاكمة إلى الثراء ودخول عالم البرجوازية تبلورت فئات البرجوازية البيروقراطية وتداخلت علاقتها وتشابكت مع الفئات التجارية والطفيلية وبذلك يمكننا القول أن الفئات الرأسمالية قد شهدت تغيرات هامة وكبيرة أدت إلى إتساع حجمها وإزدياد وزنها الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع.

اما في فترة الحكومة الانتقالية الانتفاضة ٨٥- ١٩٨٦م لم يثبت هنالك تطوراً ملحوظاً في النخب الاقتصادية لقصر الفترة الانتقالية كما أن حكومة

---

(١) حيدر إبراهيم علي، مصدر سابق، ص ١٣٦.

الانتفاضة ليست بعيدة عن قيادات النظام المايوي حيث سيطر عليها كبار ضباط الجيش الذين كونوا الحكومة الانتقالية مع التكنوقراط ولذلك كانت مؤسسات الحكم الانتقالي دون مستوى الانتفاضة وتطلعاتها الجماهيرية. وذلك بحكم التركيب الاجتماعي لغالبية عناصرها وإرتباطها الحميم بجهاز الدولة المايوي. وهذا ما جعل قيادات هذه المؤسسات تركز فقط على انتهاج طريق السلامة والابتعاد عن كل ما يعرضها للتصادم مع القوى السياسية والاقتصادية المؤثرة في البلاد(١). ومن ثم جاءت حكومة الديمقراطية الثالثة في الفترة ٨٦- ١٩٨٩م في الأسبوع الأول من يونيو ١٩٨٦م خرج رئيس الوزراء ببرنامج حكومته وأعلن عن خطابه أمام الجمعية التأسيسية التزام حكومته بميثاق الانتفاضة وميثاق الدفاع عن الديمقراطية ومقررات المؤتمر الاقتصادي الوطني وتعهد رئيس الوزراء بتحقيق ثلاثة مفاجآت المفاجأة الثالثة فيهاد أحداث قفزة نوعية في اقتصاد مشلول ومتسول في كل موائد العالم وتحويله إلى اقتصاد حي يوفر إحتياجات أهله وينمو ويتطور كما وعد بإعداد خطة لإصلاح النظام المصرفي وقفل أبواب الممارسات المصرفية الهدامة وتمكين البنك المركزي من الإشراف الفعلي على النشاط المصرفي لأغراض الإنتاج بعيداً عن تمويل النشاط الطفيلي. وعدم اللجوء إلى الاستدانة من النظام المصرفي إلا عند الضرورة القصوى وإيقاف استيراد الكماليات وترشيد ومراجعة قوانين الاستثمار(٢). ولكن هذا الاتجاه واجه مقاومة وآسعة من القوى الطفيلية التجارية والمصرفية وعصابات السوق السوداء فقد شنت هذه القوى حملة وآسعة وشرسة ضد قانون الضرائب لسنة ١٩٨٦م والذي كان ابرز ما فيه تمييزه بين أرباح المنشآت الصناعية والزراعية والشركات المحدودة من جهة وأرباح شركات التأمين والمصارف التجارية من جهة أخرى ولذلك وجد هذا القانون معارضة متواصلة من

---

(١) محمد علي جادين، تقييم تجربة الديمقراطية الثالثة في السودان، ص ١٠٠.

(٢) نفس المصدر، ص ١٣٦.

الجبهة الإسلامية القومية والفئات التجارية الأخرى "النخب" وتركزت المعارضة بشكل واضح على جدول الفئات الضريبية الخاص بأرباح شركات التأمين، الذي حرمها من إعفاء أي نسبة من أرباحها وفرض عليها ضريبة تعادل ٢٥% على الخمسة آلاف الأولى وهكذا وكان الغرض من هذا القانون وهو يحجم النشاط الطفيلي الذي تمارسه النخب الاقتصادية الوارثة لنظام الحكم المايوي والقوى التقليدية وتشجيع الاستثمار في القطاعات المنتجة(١). واستمر الصراع بين الحكومة والقوى الاجتماعية التي نمت وتطورت خلال فترة الحكم المايوي وظلت تعمل من أجل زيادة ثرواتها على حساب افقار ملايين من الشعب السوداني وهي نفس القوى التي شنت حملاتها الوآسعة في مواجهة وزارة التجارة الخارجية التي عملت على مكافحة التهريب وتجفيف السوق من السلع المهربة واستمر هذا الصراع والضغط حتى اجبر رئيس الوزراء "الصادق المهدي" على إعلان اعفاء جميع الوزراء من مناصبهم وكان ذلك بتاريخ ١٩٨٧/٥/١٣م حيث وجد هذا لقرار ترحيباً وآسعاً من الجبهة الإسلامية القومية والفئات التجارية والطفيلية وإمتدأدتها داخل حزب الجبهة الائتلاف وهكذا أدت ضغوط هذه القوى إلى عرقلة تنفيذ السياسات الاقتصادية الحكومية. يمكننا القول إن الحكومة الائتلافية الأولى والثانية ٨٦- ١٩٨٨م قد فشلت في مواجهة الأزمة الاقتصادية المتفاقمة والخراب الاقتصادي والاجتماعي الذي خلفه النظام المايوي وتضاعفت معاناة المجتمع بسبب ندرة السلع الضرورية وضعف الرقابة على الأسعار وسيطرة الفئات الطفيلية على حركة السوق والاسعار بما في ذلك السلع التموينية المدعومة من الحكومة في تلك الفترة شهدت البلاد نمو نخب وتطور نخب اقتصادية تتبع لأحزاب الائتلاف استفادت من الولاء الحزبي بإمتلاك نواصي السوق عبر التصاديق التي تصدر من الوزارات باستيراد السلع الضرورية وأكبر دليل على ذلك اللجنة القومية التي كونت لتفريغ الميناء في ذلك

---

(١) محمد علي جادين، مصدر سابق، ص ١٤٨.

الوقت واللجان التي كونت للتحقيق في فساد الجهاز المصرفي في الايام الأولى للحكومة الانتقالية تحت إشراف النائب العام[1].

بعد أكثر من عشر سنوات على إنقلاب ٣٠ يونيو ١٩٨٩م وسيطرة حزب الجبهة الإسلامية القومية على السلطة في البلاد تعكس الصورة الاجمالية لاقتصاد السودان تطوراً ملحوظاً في النخب الاقتصادية السودانية بجانب أزمة ركود تضخمي حاد وتدهوراً مريعاً في مستوى معيشة المواطنين وتردياً وآسعاً في النسيج الاقتصادي والاجتماعي مقارنة بما كان سائداً في عام ١٩٨٩م فقد طرحت سلطة الإنقاذ برنامجها الاقتصادي والاجتماعي في بيانها الأولي وفي مقررات المؤتمر القوي للإنقاذ الاقتصادي ١٩٨٩م والبرنامج الثلاثي للإنقاذ الاقتصادي ١٩٩٠م-١٩٩٣م ثم في الاستراتيجية القومية الشاملة ١٩٩٢م- ٢٠٠٢م وحولت هذه الاستراتيجية إلى برامج ثلاثية شملت البرنامج الثلاثي الأول ٩٣- ١٩٩٥م والثاني ٩٦- ١٩٩٨م والبرنامج الأخير ٩٩- ٢٠٠٢م حملت الاستراتيجية برنامجاً طموحاً في اهدافه[2] استهدفت تحريك جمود وتخلف الاقتصاد السوداني والتغير الاجتماعي وهكذا وصولاً إلى التنمية الشاملة. وإعتمدت في ذلك على سياسة التحرير الاقتصادي التي بدأتها عام ١٩٩٠م وعلى تحرير التجارة الداخلية والخارجية وتعويم سعر العملة المحلية وأسلمة النظام المصرفي وتخلي الدولة عن دورها الاقتصادي والاجتماعي " عن طريق رفع الدعم الحكومي" للسلع والخدمات الأساسية وتحويل مؤسسات القطاع العام إلى القطاع الخاص المالي والأجنبي[3]. والتركيز على القطاع الخاص في قيادة عملية التنمية والنشاط الاقتصادي وحصر دور الدولة في توفير البني الأساسية والتسهيلات اللأزمة للاستثمارات الخاصة وبدأت بالفعل في تنفيذ هذه السياسات في عام ١٩٩٠م. هذه الاستراتيجية بتوجهاتها

---

(١) محمد علي جادين، تقييم تجربة الديمقراطية الثالثة في السودان، ص ١٥٣- ١٥٧.

(٢) المصدر السابق، ص ٢٠٣.

(٣) المصدر السابق، ص ٢٠٤.

وسياستها العامة تمثل إمتداداً وتطويراً وآسعاً للبرنامج الذي طرحه نظام مايو في برامج العمل المرحلية ٧٤- ١٩٧٧م والخطة الستية ٧٧- ١٩٨٣م وقطع شوطاً كبيراً في تنفيذه تحت إشراف صندوق النقد الدولي. مما يعني تناقض الثورة الحاكمة بين دعاوى مشروعها الحضاري المرتبط بتوجهات مؤسسات التمويل الدولية ومركز النظام الرأسمالي العالمي. يمثل برنامج حكومة الإنقاذ ذات البرنامج المايوي المنحاز تماماً لمصلحة الفئات الرأسمالية الطفيلية ضد مصالح الأغلبية من جماهير الشعب السوداني الملاحظ أن حزب الجبهة القائد لإنقلاب الإنقاذ ظل يرتبط برأس المال السعودي والخليجي منذ الستينيات وفترة السبعينيات(١). إرتبط بسياسات الإنفتاح الاقتصادي التي سأدت المنطقة في تلك الفترة خاصة بعد الطفرة النفطية- ومن خلال هذه العلاقات واستخدام أعداد كبيرة من كادرها في المؤسسات السعودية والخليجية في تلك الفترة ومشاركتها في النظام المايوي بعد مصالحة ١٩٧٧م وسيطرتها على منظمة الدعوة الإسلامية والبنوك الإسلامية التي نشأت في تلك الفترة تحولت قيادات الجبهة إلى جزء لا يتجزأ من الفئات الرأسمالية المسيطرة في السودان ونتيجة لذلك أصبحت الدافع الرئيسي لتلك الفئات والفئات المرتبطة بها بشكل خاص وبرز ذلك بشكل واضح في فترة النظام المايوي وفترة الديمقراطية الثالثة حيث تطورت التركيبة الاجتماعية داخلها وسيطر الأثرياء على قيأدتها ولهذا السبب بالتحديد جاء برنامجها في الاستراتيجية القومية الشاملة بتوجهاتها المذكورة آنفاً مما ابرز التنقاض بين الشعارات والدراسة العملية وبين الدعاوى الإعلامية وما يجري في الواقع العملي(٢). والشاهد على ذلك برنامج الخصخصة الذي يهدف إلى خروج الدولة وفتح الطريق أمام القطاع الخاص دون قيود أو منافسة من الدولة وللأسف استند هذا البرنامج على إنحيازاً أيدلوجياً لا علاقة له بعلم الاقتصاد

---

(١) محمد علي جادين، مناقشات حول الديمقراطية، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠٦.

(٢) نفس المصدر، ص ٢٠٦.

والتجربة الواقعية لدور هذا القطاع في السودان وبلدان العالم الثالث فقط من أجل تمكين الفئات الرأسمالية المرتبطة بحزب الجبهة والنخبة الحاكمة من السيطرة على هذه المؤسسات فبعد سيطرتها على جهاز الدولة والسلطة السياسية قامت هذه القوى فرض برنامجها الاقتصادي وهي في ذلك لا تختلف عن فئات اجتماعية حاولت فرض برنامجها بنفس الأسلوب بعد إنقلاب ١٧ نوفمبر ١٩٥٨م تحت شعارات إيقاف الفوضى الحزبية والمحافظة على الوحدة الوطنية وإنقلاب ٢٥ مايو ١٩٦٩م تحت شعارات الإشتراكية والوحدة العربية وغيرها[1]. على ضوء ذلك طرحت النخبة الحاكمة برنامجاً وآسعاً لتحويل أكثر من ١٠٥ مؤسسة وهيئة عامة للقطاع الخاص المحلي والأجنبي استناداً إلى قرار مجلس الثورة ومجلس الوزراء في عام ١٩٩٠م حول تصفية مؤسسات القطاع العام وفي عام ١٩٩٢م حول تصفية مرافق القطاع العام الرأسمالية المحلية والأجنبية والمرتبطة بالنخبة الحاكمة وشمل ذلك تحويل بعض المؤسسات إلى منظمات ومؤسسات سياسية مثل منظمة الشهيد والصندوق القومي لدعم الطلاب وأجهزة أخرى مشابهة ومن خلال ذلك تحول برنامج الخصخصة إلى آلية ملائمة لتوسيع وتنمية النخب الاقتصادية الموالية ولدخول مجموعات من القيادات السياسية والبيروقراطية لنادي النخب الاقتصادية فكان الإنحياز واضحاً لصالح تجار الجبهة الإسلامية القومية الذين تمكنوا من شراء مؤسسات القطاع العام بأسعار بخسة فقد كان التقييم غير دقيق ومتدنياً ولم يخضع كذلك لنظام العطاءات المغلقة. وكان المستثمرون الإسلاميون حسب قربهم من السلطات على علم بإجراءات البيع والتوقيت وكذلك ساعدتهم البنوك الإسلامية في الحصول على قروض ميسرة بدون فوائد كما استفادوا من تدهور العملة المحلية وكذلك لم تدفع ضريبة المبيعات في كثير من الأحيان

(١) سالم أحمد سالم، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٦.

مما جعلهم يتطورون تطوراً ملحوظاً في مراكمة أموالهم وإعادة استثمارها في مجالات مختلفة[1].

اما إذا تطرقنا إلى الحديث حول عجز الموازنة العامة وتبديد الفائض الاقتصادي في انفاق استهلاكي بذخي ويرتكز ذلك بشكل أساسي في الإنفاق على تسيير جهاز الدولة وتنظيمها السياسي وعلى حلفائها وسط المجموعات السياسية والدينية والاثنية فقد أدت سياسة الإنفتاح الاقتصادي إلى أحداث تشوهات واختلالات كبيرة في تركيب الاقتصاد الوطني حيث انحازت الدولة كلياً للفئات الاقتصادية وخاصة النخب المرتبطة بنشاطات تجارية ونشير هنا إلى المقاومة التي وجدتها وزارة المالية لإلغاء بعض الإعفاءات الجمركية من قبل أوساط نافذة في النخبة الحاكمة والمجلس الوطني مضافاً إلى ذلك أن الدولة نفسها كانت تقوم بتبديد الفائض الاقتصادي لدعم وتنمية الفئات الرأسمالية المرتبطة بالسلطة[2]. حيث انتشرت حالات الاختلاس والفساد المالي والإداري في جهاز الدولة ومؤسسات القطاع العام فقد وصلت جملة الاختلاسات إلى أكثر من ٣ مليارات جنيه في عام ١٩٩٧م حسب تقدير المراجع العام ومنذ عام ٩٨- ١٩٩٩م تحولت قضايا الفساد المالي والإداري إلى عناوين ثابتة في الصحف والمجلات العربية وكذلك اتهامات الفساد المتبادلة بين الأجنحة المتصارعة داخل السلطة وفي هذا الخصوص أشار الأمين العام للحزب تورط ما يعادل ٩% من الجهاز التنفيذي في هذه الممارسات وهذا يرجع إلى طبيعة الفئات الاجتماعية المسيطرة اللاهثة وراء الجاه والسلطة بكل الطرق الممكنة. وساعد على ذلك ظروف الحكم الفيدرالي وتضارب الصلاحيات وتعدد مراكز القرار داخل السلطة الحاكمة. وظهر كل ذلك بشكل بارز في فئات الأثرياء الجدد وسيطرتها على مجالات أساسية في النشاط التجاري والاقتصادي وفى نمط

---

(١) حيدر ابراهيم علي، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٠.

(٢) محمد علي جادين، مناقشات حول الديمقراطية والوحدة الوطنية في السودان، مصدر سبق ذكره، ٢٢٤.

حياتها واستهلاكها وفي إنتشار الشركات والمؤسسات الجديدة التابعة للولايات والأجهزة الأمنية ولتنظيمات الحزب الحاكم. كل هذه الفئات نمت وتطورت داخل أحضان الدولة والنخبة الحاكمة وهي في ذلك لا تختلف كثيراً عن النخبة التي نمت وتطورت في العصر المايوي. حيث ظلت علاقتها بالدولة تمثل المصدر الرئيسي لنموها وتطورها[١]. مضافاً إلى ما سبق ذكر هناك نوع آخر من التطور الذي حدث للنخب الاقتصادية في السودان في ظل حكومة الإنقاذ حيث جرب النظام بعض الأنواع والأشكال الجديدة لظاهرة النخب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من خلال المشاركة الشعبية وفقاً لأهدافهم حيث أقام المشاركة على نظام التدرج الهرمي من خلال المؤتمرات الشعبية التي تعقد على مختلف المستويات إبتداءاً من المحلية ثم المحافظة ثم الولاية ثم المستوى الاتحادي لتعبر عن مصالح قطاعية سواء كانت اقتصادية، سياسية، اجتماعية، أو خلاف ذلك مما أفرز نخبة مختلفة. وهي الماثلة اليوم في دنيا المال والسياسة والاقتصاد[٢]. وخاصة الاقتصادية منها حيث إعتمد النظام "الجبهة الإسلامية" في توسيع قواعدها بهدف فرض السيطرة وإحكام قبضتها على الحكم بربط العديد من الشركات الخاصة والتجار بالمؤسسات المالية والبنوك التي بدأت برؤوس أموال خارجية وتطورت محلياً وفرضت سيطرتها على الحركة الاقتصادية والتجارية في البلاد. فقد كان الدور المنوط بتلك الشركات المحلية والتجار هو ربط المصالح الاقتصادية والمعيشية للأفراد بنفوذها المالي والاقتصادي وتبعاً لذلك ربط شرائح كبيرة من المجتمع بالتكوين السياسي المشار إليه بسبب ارتهان مصالحهم وأرزاقهم للبيوتات المالية والشركات إلى ذلك النفر من التجار والمصارف المرتبطة بتكوين الجبهة ولذلك أيضاً أصبح دفاع هذه الشرائح عن

---

(١) محمد علي جادين، مناقشات حول الديمقراطية والوحدة الوطنية، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣٤.

(٢) عطا الحسن البطحاني، جبال النوبة الاثنية والحركة الفلاحية ط١، ترجمة فريد السريع وشمس الدين ضو البيت، مركز الدراسات السودانية، القاهرة، ٢٠٠٠م، ص ١٩.

مصالحها ومعايشها جزء من الدفاع عن التكوين السياسي مما خلق حالة من عدم تكافؤ الفرص وأخل بالمعايير الاستثمارية حيث أصبح المعيار في نيل فرصة للاستثمار الولاء للتكوين الحاكم وليس الكفاءة الاستثمارية وطبيعي أن ينتج من ذلك خروج البيوتات والمؤسسات الاستثمارية التقليدية عن السوق وبالمقابل تطور وظهور نخب اقتصادية ناتجة عن التكوين المدعوم والمساند من قبل النظام متمتعة بكل وسائل النمو والتطور على حساب الفئات الاجتماعية والاقتصادية الموجودة في الساحة قبل مجئ حكومة الإنقاذ وبذلك يمكن القول إن النخب الاقتصادية في السودان شهدت تطوراً درامياً في عهد حكومة الإنقاذ أكثر من أي عصر مضى(١).

---

(١) سالم احمد سالم، مصدر سبق ذكره، ص ١٩٠.

الفصل الثالث

تكوين النخب الاقتصادية في الفترة ١٩٧٥م – ٢٠٠٠م

شهد السودان تحولاً جذرياً في التركيبة الثقافية الاجتماعية والسياسية للنخب الاقتصادية في الفترة ٧٥ – ٢٠٠٠م حيث فُسح المجال في تلك الفترة لقيام نخب اقتصادية حديثة أنتجت الجيل الأول منها من القوى التقليدية التي كانت أكثر إحتكاكاً بالمستعمر ومؤسساته بجانب الأرستقراطية المدنية التقليدية التي برزت كنخبة اقتصادية وقوامها موظفي الدولة وضباط الجيش وقيادات الخدمة المدنية كما برزت القوى الحديثة كنخبة اقتصادية سواء من خلال الأحزاب السياسية ومؤسساتها أو أفرادها أو من علاقاتها بجهاز الدولة.

وعليه يجيء هذا الفصل متناولاً لأهم ملامح التركيبة الثقافية والاجتماعية والسياسية في السودان.

٣-١-١ التركيبة الثقافية والاجتماعية والسياسية للنخبة الاقتصادية الجديدة في الفترة من (٧٥ ـ ٢٠٠٠م) :

في يوليو ١٩٧١م شهد السودان تحولاً جذرياً في النخب سواء كانت السياسة أو الاجتماعية أو الاقتصادية فقد إنحسرت الطائفية في شتى المجالات بالأمر الجمهوري الخامس[1]. ذا التوجه الإشتراكي في نظام الحكم والاقتصاد وعليه فقد قام النظام بمصادرة وتأميم استثمارات القطاع الخاص والنشاط التجاري والقطاع المصرفي بأكمله، وقام بتفعيل وتشديد القوانين المقيدة للحركة الاقتصادية

---

(١) محمود محمد قلندر، سنوات نميري، مركز عبدالكريم ميرغني الثقافي، أم درمان، ٢٠٠٥، ص ٢٦٩.

كما قام بالتحكم في تحديد سقوفات الأرباح وتشديد الرقابة على تحويلات العملات الأجنبية والتعامل فيها وتكثيف الرقابة على الأسواق وإقامة محاكم ميدانية لمحاكمة المتجاوزين لقوانين الأسعار، لقد فقدت البلاد جراء سياسات المصادرات عدداً مقدراً من الخبرات الموروثة في مجال التجارة الخارجية. إذ هاجر كثير من رجال الأعمال سودانيين وأجانب إلى خارج البلاد[١] مثل سويسرا وإنجلترا واليونان ولم يبتعدوا كثيراً عن مجالات خبراتهم السابقة في التجارة التي مكنتهم من الإحتكار والسيطرة على صادرات السودان في الأسواق الخارجية من مواقعهم الجديدة، خاصة القطن والصمغ العربي والحبوب الزيتية ولذلك إندثرت النخبة الاقتصادية التقليدية التي حكمت وسيطرت على مجريات الاقتصاد السوداني منذ إعلان الاستقلال بإعتبارها الوريث الشرعي للحكم الاستعماري[٢].

باندثار تلك النخبة الاقتصادية ظهرت نخبة ثقافية واقتصادية قوامها التكنوقراط المتخصصين في كافة مجالات الوظائف والمهن وأساتذة الجامعات ولو أردنا أن نؤرخ لحركة هجرة التكنوقراط إلى مايو لوجدنا أن الفترة المصاحبة لإنتقال مايو من الصراع الداخلي واتجاهها لارساء الحكم المؤسسي هي بداية الهجرة إليها. حيث جل الذين شاركوا في حكومة مايو كانوا من ذوي الالتزام أو شبه الالتزام التنظيمي. بمعنى آخر معظم الذين شاركوا إنطلقوا من مواقف تنظيمية حزبية أو فكرية أو شخصية سواء كانوا شيوعيين أو إشتراكيين عرب. خلافاً لما كان سائداً في الحقب ما قبل مايو إذ سيطرت على البلاد صفوة "نخبة" موروثة تنتمي إلى المؤسسات الطائفية التقليدية، هنا في مايو كان بداية التحولات للنخبة الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية[٣] ولو اخترنا أحدى الوزارات إختياراً

---

(١) عبدالوهاب عثمان شيخ موسى، منهجية الإصلاح الاقتصادي في السودان، شركة مطابع السودان للعملة، الخرطوم، ٢٠٠١م، ص ٣١.

(٢) المصدر نفسه، ص ٣١.

(٣) محمود محمد قلندر، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦٩.

عمدياً "ليس عشوائياً" وقمنا بتحليلها لوجدنا الصورة أكثر تفصيلاً فوزارة فبراير ١٩٧٧م والتي تميزت بكونها أول وزارة برئيس وزراء منفصل هو الرشيد الطاهر بكر والتي ضمت ٣٧ وزيراً منهم تسعة عسكريين " الباقر بشير محمد علي، مامون أبو زيد، زين العابدين عبدالقادر، نصر الدين مصطفى، خالد حسن عباس، مصطفى عثمان حسن "وثمانية من أساتذة الجامعات "بشير عبادي، عون الشريف، عبدالله أحمد عبدالله، محمد هاشم عوض، حسن عمر، إسماعيل الحاج موسى، حسن عابدين، عثمان هاشم عبدالسلام[١].

أما البقية فمعظمهم من التكنوقراط أبرز الأسماء منهم مامون بحيري، منصور خالد، علي شمو، شريف الخاتم، بونا ملوال، دفع الله الحاج يوسف، أحمد عبدالكريم بدري، يوسف ميخائيل نجيب، هارون العوض، كرم الله العوض، عبدالرحمن عبدالله، عبدالوهاب إبراهيم، عز الدين حامد، فرانسيس دينق، حسن أحمد يوسف، محمد طاهر حمد، ولو أجريت عملية إحصائية بسيطة ٢٤,٢% من الوزراء عسكريين ٢٢,٢% من أساتذة جامعة الخرطوم ٤٠,٥% من التكنوقراط ١١,١% خليط من فئات "عمال، مزارعين، نساء وأفراد غير محددي الاتجاه" ولو وجهنا نظرنا إلى المواقع التي أحتلها وزراء كل مجموعة لوجدنا أن أساتذة الجامعة والتكنوقراط شكلوا ٦٤% من الحكومة كما شكلوا عصب الحركة التنفيذية والسياسية والاقتصادية والتجارية والصناعية والزراعية والإعلامية لذلك نجد أن فترة مايو منذ بدايتها شهدت بروز نخب مختلفة في كافة المجالات لم تكن معروفة من قبل[٢].

من أهم العوامل التي أدت إلى بروز التركيب الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية في فترة مايو برنامج مايو التنموي حيث سجل لمايو في

---

(١) محمود محمد قلندر، مصدر سابق، ص ٢٧٤

(٢) نفس المصدر، ص ٢٧٥.

مجال التنمية الزراعية أضخم مشاريع التوسع الزراعي في السودان من بعد مشروع الجزيرة ومشروع الرهد وهو المشروع الذي غير شكل الحياة في منطقة الفاو[1] كما غير المجتمع في شتى المجالات الثقافية والاجتماعية وقادت إلى استقرار إنسان المنطقة كما ساعد على بروز نخب اجتماعية جديدة في شكل الكيانات الموجودة في المنطقة وساعد على إنتشار التعليم في تلك الأصقاع مما أدى في نهاية الأمر إلى ظهور نخبة جديدة تختلف عن النخب التي كانت سائدة ومسيطرة في المنطقة - وأيضاً سجل لها أكبر مصنع للسكر في المنطقتين العربية والإفريقية مصنع سكر كنانة مضافاً إليه مصنع سكر عسلاية وسنار كما سجل لها أكبر مشروع للري بجانب جهدها في تحديث وترقية قطاع النسيج حيث بلغ الاستثمار في مشاريع الصداقة بالحيصاحيصا والنسيج الجديد بالخرطوم بحري والنيل الأزرق وإعادة تأهيل مصنع نسيج بحري وبجانب تلك المشروعات مشروعاتها في شبكة المواصلات[2] لقد ظل نظام مايو يركز على التنمية الاقتصادية والوحدة الوطنية والقضاء على القوى المهيمنة التقليدية وتأسيس نظام حكم جديد تشارك فيه كل القوى الاجتماعية الفاعلة في المجتمع.

لقد مر النظام المايوي بتقلبات سياسية عديدة بدءاً بفترة الشعارات الإشتراكية والقومية العربية ثم فترة الشعارات الوطنية والمصالحة الوطنية وانتهاءاً بشعارات الشريعة الإسلامية السمحاء وكان لهذا تأثيراً بالغاً وعميقاً في التركيب الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع وفي إرتباطات السودان الأقليمية والدولية وهذا ما يمكن متابعته بشكل خاص في تطورات الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ومن خلال ذلك يمكن التعرف على النخب الاقتصادية والسياسية الجديدة في عهد مايو[3].

---

(١) محمود محمد قلندر، مصدر سابق، ص ٢٧٥.

(٢) نفس المصدر، ص ٢٧٦.

(٣) محمد علي جادين، تقييم تجربة الديمقراطية الثالثة فى السودان، مصدر سبق ذكره، ص ١٥.

كان شعار التنمية الاقتصادية الاجتماعية من أهم شعارات النظـام المـايوي وإذا كان هذا الشعار قد إرتبط في الفترة الأولى بتوجهات إشـتراكية تقدميـة. فقـد شهدت فترة ما بعد، يوليو ١٩٧١م تراجعاً واضحاً عـن هـذه التوجهـات لـصالح توجهات أخرى استهدفت خلق المناخ الملائم لجذب رأس المال الخليجي والأجنبـي لتمويل برنامج قائم على التوسع في الاستثمار فـي إطـار التركيـب الاقتـصادي والاجتماعي الموروث من سلطات الاحتلال البريطـاني ٧١ ـ ١٩٧٤م اسـتكملت الإجراءات الضرورية لتأكيد هذه التوجهات وتمثل أبرزها في التراجع عن تأميمـات ١٩٧٠م وإرجاع الشركات المؤممة لأصحابها أو تعويضهم عنها وصـدور قـوانين تشجيع وتنظيم الاستثمار الصناعي والزراعي في مجالات الخدمات بهدف تكـريس الإنفتاح الاقتصادي ومساواة رأس المال الأجنبي والمحلي في كافة الإمتيازات التـي تضمنتها قوانين الاستثمار[١] والسماح بفتح فروع للبنوك الأجنبية بالقطر، وتحريـر التجارة وتخلي القطاع العام عن مجالات هامة للقطاع الخاص والأجنبي كـل هـذه الإجراءات ساهمت مساهمة فعالة في تطور المجتمع السوداني فـي تلـك الفتـرة إذ سمحت هذه الإجراءات بدخول فئات جديدة إلى عالم الاقتصاد والسوق مما أبرز نخبة اجتماعية واقتصادية جديدة منافسة للنخب التقليدية والتي سبق أن إنـدثرت بموجـب المرسوم الجمهوري الأول بعد ثورة يوليو ١٩٧١م وخاصة حين أتاحت مايو فرصة من خلال القطاع الزراعي، إذ ركزت الخطط الاقتصادية خلال سنوات مـايو فـي السبعينات على التوسع الأفقي بهدف زيادة وتنويع محاصيل الصادرات حيث بلغـت المساحة المستقلة في الفترة ما بين ١٩٧٤ ـ ١٩٨٤م حوالي ٩ مليون فدان وبـذلك أصبحت مشاريع الزراعة الآلية تمتد في منطقة وآسعة من منطقة القضارف شـرقاً حتى جنوب كردفان ودارفور غرباً، مروراً بجنوب النيل الأزرق والجزيرة والمناقل والنيل الأبيض وهذا التوسع يرجع إلى إتساع حجم الفئات الرأسمالية "النخبـة" فـي

---

(١) محمد علي جادين، تقييم التجربة الديمقراطية الثالثة، مصدر سابق، ص١٦.

البلاد وخاصة الفئات التجارية القادمة من الريف السوداني مستفيدة من برنامج مايو التوسعي في مجال الزراعة الآلية وإرتفاع حجم صادرات السودان[١]. مما يؤكد أن فترة مايو شهدت تحولاً في الريف السوداني إذ دخول فئات اجتماعية من قاع الريف إلى دنيا الرأسمالية مما يؤكد تغير التركيبة الاجتماعية والثقافية من خلال برنامج التوسع الزراعي الذي قأدته مايو في الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٤م. مستندة في تقدمها ذلك على التشجيع والحماية والدعم من قبل الدولة من خلال الخطة الخمسية وقوانين تشجيع وتنظيم الاستثمار. إنحياز الدولة بالكامل إلى جانب الفئات الرأسمالية وفي هذا الجانب كان القطاع الزراعي يوفر فرصاً وآسعة للنمو الرأسمالي وذلك بسبب خصوبة الأرض وتوفرها بمساحات وآسعة ولإنخفاض تكلفة الإنتاج وتوفر الأيدي العاملة الرخيصة[٢]. ولذلك ظل هذا التوسع والمكانة الهامة التي ظلت تحتلها مشاريع الزراعة الآلية خلال السبعينات مرتبطاً بنمو النخبة الاقتصادية وإتساع حجمها وإزدياد نفوذها الاجتماعي والسياسي.

أيضاً في فترة مايو برز جيل جديد في إطار التركيبة الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية ينتمي إلى المؤسسة العسكرية السودانية (القوات المسلحة) حيث أصبحوا جزء مهم من الطبقة المستنيرة مؤثرين ومتأثرين في التركيبة الاجتماعية السودانية ولذلك كان من الطبيعي أن تتأثر القوات المسلحة بتلك المصلحة السياسية التي إنتهت باقصاء كافة الفئات المتعلمة والمستنيرة وحرمانها من لعب دورها الطبيعي مما جعلها في نهاية الأمر تدخل عالم الاقتصاد والرسملة من خلال العلاقات التي نشأت مع جهاز الدولة البيروقراطي أو قطاع الرأسمالية السودانية الوطنية التقليدية "القطاع الخاص" مستفيدين من الوضع السياسي "المناصب السياسية" أو الإنتماء إلى المؤسسة العسكرية[٣].

---

(١) محمد علي جادين، تقييم تجربة الديمقراطية الثالثة، مصدر سابق، ص٨.

(٢) نفس المصدر، ص ١٨.

(٣) سالم أحمد سالم، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٦.

شهدت فترة مايو مولد نخب اقتصادية لم تكن معروفة من قبل من حيث التركيبة الثقافية والاجتماعية والسياسية إذ قام الحكم المايوي بتأميم البنوك ثم تراجع عنه كسياسة فظلت البنوك المؤممة ملكاً للدولة وسمح لبنوك أجنبية أن تفتح فروعاً لها في السودان ثم تجمعت مجموعات التجار التي كانت أموالها مودعة في بنوك الدولة وأنشأت بنوكاً خاصة بها ومارست النشاط المصرفي وخاصة حينما أعلن النميري تبنيه للفكر الإسلامي ونظام الحكم الإسلامي(١). في تلك الفترة تشكل جيل جديد في كل المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بفضل عوامل كثيرة تداخلت والشاهد على ذلك تشكل جيل في مناطق النفوذ السياسي لتكوينات السياسة التقليدية "حزب الأمة، الحزب الاتحادي" وهو جيل حظي بقدر أوفر من الدراسة والعلم والإنفتاح على طموحات العالم ومناطق الاستقطاب الثقافي العلمي في العاصمة والمدن وقد سعى هذا الجيل سعياً حثيثاً لإنعتاق من بؤر التجهيل والانغلاق التي أُحكمت حوله. وقد تمكن هذا الجيل بالفعل من تحقيق خطوات متقدمة في مشواره التعليمي والإنفتاح الثقافي وتجاوز الماضي. حالة الوعي هذه والعلم والرغبة في الإنفتاح منعت هذا الجيل من الانضمام إلى التكوينات العرقية والأقليمية الصغيرة وكانت البوابة الوحيدة لهذا الجيل الإسلام وعليه في تلك الفترة لم يكن من الصعب على الجبهة الإسلامية استقطاب هذه الفئات الاجتماعية التي أصبحت معدة سلفاً لهذا الاستقطاب(٢) وخاصة حينما إعلان النظام المايوي تبنيه للنظام الإسلامي إذ استثمرت الجبهة الإسلامية هذه الأرضية الخصبة في العمل على تغيير التركيبة الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية للشعب السوداني في إطار ذلك قامت في السبعينيات مصارف إسلامية بإمتيازات لم تتوفر للبنوك الأخرى من رقابة البنك المركزي ثم فرض النظام أسلمة كل الجهاز المصرفي

---

(١) محمد إبراهيم نقد، قضايا الديمقراطية في السودان المتغيرات والتحديات، الخرطوم، عزة للنشر، ٢٠٠٢م، ص ٣٨.

(٢) سالم أحمد سالم، مصدر سبق ذكره، ص ٩٧.

العام والخاص والأجنبي وهكذا جرت رسملة اتباع الاتجاه الإسلامي في حزب الجبهة الإسلامية القومية[1] ودخلت منظومة الرأسمالية السودانية التي تطورت خلال سنوات نميري حيث أصبحوا يمتلكون أكثر من ٥٠٠ شركة من كبيرة وصغيرة.

في عام ١٩٨٠م وصل حجم رؤوس أموالهم لأكثر من ٥٠٠ مليون دولار متداولة بين هذه الشركات في الداخل وترجع إصول أغلب قادة هذه الفئة أو أصحاب الثروات منها إلى خريجي الجامعات والمعاهد العليا والمدارس الثانوية، والذين أسسوا تنظيم الأخوان المسلمين في أوائل الخمسينات في جامعة الخرطوم والمدارس الثانوية وبقية المعاهد التعليمية وبعد التخرج عملوا في جهاز الدولة والخدمة المدنية. وبعد إنقلاب ٢٥/مايو ١٩٦٩م تم تشريد أفرادها، بعضهم إلى دول الخليج وولجوا ميدان العمل الاستثماري في التجارة وتجارة العملات، كما كدسوا الأموال التي كانت تصلهم وهم في المعارضة في الخارج، كما هاجر بعضهم إلى أمريكا ودول الغرب الرأسمالي وتأهل بعضهم علمياً في تلك البلدان "ماجستير، دكتوراه" وعمل بعضهم في النشاط التجاري في يوغندا وبعض بلدان شرق إفريقيا، وإكتسبوا خبرات وتجارب[2] في المهجر والعمل المعارض في الخارج وبعد المصالحة الوطنية ١٩٧٧م أختار حزب الجبهة الدخول بثقله في التنظيم السياسي الوليد "الاتحاد الإشتراكي" كما شغل قأدته مناصب وزارية حساسة ولقد أتاحت عملية المشاركة في السلطة من قبل حزب الجبهة فرصة نادرة ليلعب دوراً كبيراً في صنع السياسة وتنفيذها فقد كانت المشاركة فرصة لإختراق الأجهزة السياسة الأمنية. وتوالت فيها الإمتيازات التي أجزلها لها النظام آنذاك فأنشأت مؤسساتها المالية التابعة لها من بنوك وشركات تأمين واستثمار ومكاتب تجارية الخ. لقد كانت

---

(١) محمد إبراهيم نقد، مصدر سبق ذكره، ص ٣٩.

(٢) تاج السر عثمان، صحيفة الأيام السودانية، الصادرة بتاريخ ٢٠٠٥/٨/١م، العدد ٨٢٦١، ص٥.

تلك الفترة حلقة ضرورية في نمو وتطور وتوطيد كلا من السوق الأسود والنشاط الطفيلي من جهة حزب وكوادر الجبهة من الجهة الأخرى[1]. عادوا للسودان وشاركوا في مؤسسات وحكومات نظام النميري (مجلس الوزراء - الاتحاد الإشتراكي - مجلس الشعب) وتوسعوا في ميدان العمل التجاري والاستثماري وأسهموا في إدارة البنوك الإسلامية وشركات التأمين الإسلامية ومؤسسات الاستثمار الإسلامية، كما تغير اسم التنظيم تبعاً لتطور الحياة السياسية إلى الجبهة الإسلامية القومية في أواخر عهد مايو ونتيجة لهذا التطور الذي طرأ من خلال الذي ذكر ساهمت الجبهة الإسلامية مساهمة فعالة في تغيير التركيبة الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمجتمع السوداني حيث دخل القطاع الاقتصادي فئات اجتماعية قادمة من الريف السوداني والمدن الكبرى لم تكن ذات صلة بالفئات التقليدية المسيطرة في السابق "الطائفية" التي حكمت وسيطرت على مجريات الاقتصاد السوداني في الحقب السابقة وعليه شهدت فترة مايو بروز نخبة اقتصادية جديدة من حيث التركيبة الثقافية الاجتماعية والسياسية منتمية إلى تنظيم سياسي جديد لم يكن له القدرة الاقتصادية من قبل[2]. هنالك نخب اقتصادية جديدة برزت في العهد المايوي تتمثل في جيل متعلم ومنفتح مستنير من بيروقراطي جهاز الدولة ممن كانوا مديري بنوك ومديري مصالح. فكل من يحال للمعاش أو يطرد من الخدمة لا يذهب لمنزله بل ينشئ شركة للتصدير والاستيراد أو يحصل على توكيل لبيوتات أجنبية إلى جانب فئة البيروقراطية الرأسمالية المدنية والعسكرية التي أصبحت ذات وزن كبير ومؤثر لإرتباطها بجهاز الدولة ومعرفتها بالسوق العالمي[3] وهكذا نجد أن السودان شهد تحولاً جذرياً في التركيبة الثقافية الاجتماعية والسياسية للنخب الاقتصادية الجديدة في السودان في فترة الحكم المايوي إذ برزت

---

(١) مبارك علي عثمان، مصدر سبق ذكره، ص ٥.

(٢) تاج السر عثمان، مصدر سبق ذكره، ص ٥.

(٣) محمد إبراهيم نقد، مصدر سبق ذكره، ص ٣٩.

نخب اقتصادية غير معروفة بالإنتماء إلى النخب التقليدية التي حكمت وسيطرت على مجريات السياسة في السودان وكذلك الاقتصاد في كل الحقب السابقة سواء كان في عهد الدولة الرأسمالية "الحكم الإنجليزي المصري" أو في الفترة ما بعد الاستقلال والتي كانت معروفة بإنتماءها إلى الطائفية ولكن بتلك الإجراءات التي إتخذتها حكومة مايو في بداية عهدها بموجب المرسوم الدستوري الأول في يوليو عام ١٩٧١م دخلت البلاد في مرحلة جديدة في عالم النخب الاقتصادية حيث شهد نخب جديدة استمرت سيطرتها هي الأخرى على عالم الاقتصاد حتى مجئ ثورة الإنقاذ الوطني في ٣٠ يوليو ١٩٨٩م من خلال المدارس نجد التركيبة الثقافية الاجتماعية والسياسية للنخبة الاقتصادية الجديدة في عصر مايو من حيث جذورها الاجتماعية كانت هنالك نخبة اقتصادية قديمة ولكنها تعاملت مع النظام وهنالك نخبة اقتصادية جديدة وهذه النخبة ظهرت جراء سياسات حكومة مايو سواء كان من خلال برنامجها التنموي أو من تحويل الاقتصاد إلى اقتصاد حر أو من خلال عمليات الخصخصة التي من خلالها أثرت فئات اجتماعية لم تكن معروفة بثراءها قبل سياسة التحرير الاقتصادي والخصخصة كسياسة في الدولة التي دوماً ما تفرز نخبة اقتصادية جديدة في كل الأنظمة سواء كانت أنظمة ديمقراطية أو شمولية وهذا ليس على مستوى السودان أو العالم الثالث بل في كل العالم[١].

٣-١-٢ التركيبة الثقافية والاجتماعية والسياسية للنخب الاقتصادية في الفترة ٨٩ - ٢٠٠٠م:

شهد عهد الإنقاذ تغيير درامي في التركيبة الثقافية والاجتماعية والسياسية للنخب الاقتصادية التي كانت سائدة في السودان مرد ذلك إلى تكوين حزب الجبهة الإسلامية القومية الذي فجر ثورة الإنقاذ الوطني في ٣٠ يونيو ١٩٨٩م تحت غطاء

---

(١) مقابلة مع بروفسير محمد هاشم، بتاريخ ٢٠٠٥/٦/٩م، بمنزله بحي المطار.

ثورة قومية حيث وُظفت الإنقاذ في بداية مجيئها إلى السلطة قوة الجذب الروحي عند الشعب السوداني في استقطاب غالبية قواعدها السياسية بل وإعتمدت الكثير من الوسائل لإحداث التغير داخل التركيبة الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية حيث استفادت من القطاعات الاجتماعية التي تبحث عن البديل الطبيعي للولاء الطائفي سواء كانت هذه القطاعات من الفئات الاجتماعية الجديدة أو الجيل السابق الذي نال[1] حظاً من التوعية كما استفادت الإنقاذ في إحداث التغيير الدرامي في التركيبة السودانية في مختلف المجالات سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية أو السياسية من إرتباط كثير من قيادتها بالبيوتات الصوفية المشهورة في السودان مما مكنها بلعب دوراً مهماً في تقريب المسافة وتمتين الروابط بين الإنقاذ وبين زعامات الطرق الصوفية الأخرى التي أضحت تناصر الإنقاذ وتجد تحت مظلته رحابة لانطلاقتها الجديدة[2] حيث بدأت الطائفية تذوب بعد أن كان الإنتماء إليها يشكل نوعاً من الهوية التي ترتكز إليها المجتمعات في مواجهة الهويات الوطنية الأخرى.

خلال سنوات الإنقاذ ٨٩ - ٢٠٠٠م تشكل جيل جديد في كل المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بفضل عوامل كثيرة تداخلت والشاهد على ذلك تشكيل جيل في مناطق النفوذ السياسي للتكوينات السياسية التقليدية حزب الأمة والحزب الاتحادي وهو جيل قد حظي بقدر أوفر من الدراسة والعلم والإنفتاح على حكومات العالم ومناطق الاستقطاب الثقافي العلمي في العاصمة والمدن[3].

وقد تمكن هذا الجيل بالفعل من تحقيق خطوات متقدمة في مستواه التعليمي والإنفتاح الثقافي وتجاوز الماضي الذي يراه ماثلاً في آبائه وأجداده فكان لابد أن ينسلخ نوعياً من الإنتماء الطائفي، أما إذا أخذنا منحى أكثر تفصيلاً في التعرف على

---

(١) سالم أحمد سالم، مصدر سبق ذكره، ص ٩٩.

(٢) نفس المصدر، ص ١٠١.

(٣) نفس المصدر، ص ٩٧.

التركيبة الثقافية الاجتماعية السياسية للنخبة الاقتصادية في عهد الإنقاذ فإن من أهم سماتها الأساسية أنها من إفرازات الشمولية الإنقاذية إذ أنها نشأت وأثرت في أحضان الدولة الإنقاذية وهي ذات جناحين مدني وعسكري إن مصلحتها تقتضي الإدارة المشتركة للدولة وهذه النخبة تاريخياً تنتمي إلى جماعة الأخوان المسلمين حيث نجد جذورها الاجتماعية ترجع إلى طبقات ما دون الرأسمالية أي أنها قادمة من طبقات العمال، الزراعيين، الرعاة، أي من أدنى الطبقة الوسطى ومعظمهم قادمون من الريف(١) إذ نمت هذه النخبة في بدايتها في ظل حكومة مايو وترجع إصول أغلب قادة هذه الفئة أو أصحاب الثروات إلى خريجي الجامعات والمعاهد العليا والمدارس الثانوية والذين أسسوا تنظيم الأخوان المسلمين في أوائل الخمسينات في جامعة الخرطوم والمدارس الثانوية وبطبيعة المعاهد التعليمية وبعد التخرج عملوا في جهاز الدولة والخدمة المدنية وكانت بدايتهم الاقتصادية بعد المصالحة الوطنية ١٩٧٧م حيث شاركوا في مؤسسات وحكومات نظام مايو "مجلس الوزراء - الاتحاد الإشتراكي - مجلس الشعب" وتوسعوا في ميدان العمل التجاري والاستثماري وأسهموا في إدارة البنوك الإسلامية وشركات التأمين ومؤسسات الاستثمار الإسلامية(٢). إلا أن هذه النخبة تجذرت في عهد الإنقاذ وإزداد حجمها من خلال إحتكارها للسلطة والثروة يمكن تسميتها نخبة اقتصادية بيروقراطية كما أن هذه النخبة الاقتصادية التي تشكلت في أحضان الإنقاذ تختلف إختلافاً جذرياً عن النخبة الاقتصادية التي كانت سائدة في الماضي أي في ظل الحكومات السابقة من حيث التركيبة الاجتماعية والثقافية والسياسية إذ أن النخبة الاقتصادية السائدة في ظل الإنقاذ نخبة طفيلية لا تنتمي إلى الطبقات الرأسمالية

---

(١) مقابلة مع حسن ساتي، بمكتبه بالخرطوم شارع السيد عبدالرحمن، الساعة واحدة والنصف بتاريخ ٥/٦/٢٠٠٥م

(٢) تاج السر عثمان، صحيفة الأيام السودانية، الصادرة بتاريخ الإثنين ١١/ أغسطس ٢٠٠٥م، ص ٥، العدد ٨٢٦١.

المعروفة ثقافية واجتماعياً وسياسياً بما في ذلك الطبقات الرأسمالية التي تسير الأحزاب إليها من حيث التصنيف كما أنه تنتهج سلوكاً في ممارسة نشاطها مخالفاً لسلوك الطبقة الرأسمالية المتعارف عليها في السابق. وعليه نحن إزاء نخبة اقتصادية جديدة من حيث التركيبة الاجتماعية والثقافية والسياسية[١] بعد إنقلاب ٣٠ يونيو ١٩٨٩م تضاعفت ثروات الفئات الاقتصادية " النخب الاقتصادية" المنتمية لحكومة الإنقاذ ويمكن تلخيص مصادر تراكم هذه الفئة في الاستيلاء على إصول القطاع العام عن طريق البيع أو الإيجار أو المنح بأسعار بخسة لأغنياء الجبهة الإسلامية القومية أو لمنظماتها أو مؤسساتها التابعة لها والتي كونت أكثر من ٦٠٠ شركة تجارية. أيضاً إصدار قانون النظام المصرفي الذي صدر في العام ١٩٩١م الذي مكن تجار ومؤسسات الجبهة الإسلامية على قمم الاقتصاد الوطني[٢] وامتصاص الفائض مما أدى إلى فقدان الثقة في النظام المصرفي وعلاوة على ذلك إجراء تبديل العملة وتحميل المودعين التكلفة بخصم ٢% من أرصدتهم وحجز ٢٠% من كل رصيد يزيد عن ١٠٠ ألف جنيه إمتدت لأكثر من عام. إضافة إلى التسهيلات والرخص التجارية من وزارة التجارة والبنوك التجارية والإعفاء من الضرائب كما أن المضاربة في العقارات والأراضي والاستثمار في مشاريع الزراعة الآلية والثروة الحيوانية واستيلاء شركات ومؤسسات الجبهة الإسلامية على مؤسسات تسويق الماشية وأيضاً من مصادر التراكم الرأسمالي لهذه الفئة، عائدات البترول والذهب وأيضاً من مصادر التراكم الرأسمالي لهذه الفئة رأس المال الإسلامي[٣] العالمي الذي دخل البلاد في السبعينيات من القرن الماضي والذي قدرته بعض المصادر بـ ٦ مليار دولار كل ذلك أدى إلى بروز نخبة اقتصادية ذات سمات ثقافية واجتماعية وسياسية تختلف جذرياً عن النخب السابقة في ظل

---

(١) مقابلة مع حسن ساتي، مصدر سبق ذكره.

(٢) تاج السر عثمان، صحيفة الأيام، مصدر سبق ذكره.

(٣) نفس المصدر.

الحكومات الوطنية ما قبل الإنقاذ مما أدى إلى أحداث تغيير جذري في الخارطة الاقتصادية السودانية بفعل هذه النخبة المنتمية إلى حكومة الإنقاذ مردها إلى حزب الجبهة الإسلامية القومية كما أن الاستراتيجية القومية الشاملة قامت بإعادة صياغة التركيبة الرأسمالية السودانية "النخبة الاقتصادية" من خلال سيطرة الفئات الاقتصادية التابعة لحكومة الإنقاذ سواء كانت من الرأسمالية الطفيلية أو البيروقراطية على السوق والإنفاق الحكومي طوال سنوات الإنقاذ حيث كانت أكثر جراءة وتطرفاً حيثما اتخذت إجراءات متطرفة لم يكن بمقدور الفئات الاقتصادية المسيطرة على الصمود حيالها مما أدى إلى تصفيتها لمصلحة الفئات الاقتصادية التي تتبع لتنظيم الحركة الإسلامية " الجبهة الإسلامية"[١] حيث برز أثناء فترة الإنقاذ اقتصاد السلطة الحاكمة الذي هو يختلف عن اقتصاد الدولة، فالإنقاذ بدأت بتصفية اقتصاد الدولة تحت شعارات الاقتصاد الحر وفي نفس الوقت حاربت القطاع الخاص وقضت عليه حينما قامت بإنشاء مئات الشركات الخاصة والمملوكة لها وليس للدولة يعني أنها شركات مسجلة بموجب قانون الشركات لسنة ١٩٢٥م للشركات ولكن رأسمالها من أموال الدولة سواء أكان مستقطعاً من أموال وزارة أو ولاية أو أجهزة أمنية أو قوة نظامية. والفرق بين الشركات الخاصة وشركات المملوكة للدولة أن الأخيرة تخضع لرقابة ومراجعة أجهزة الدولة المحاسبية والقانونية وتدخل إيراداتها ضمن إيرادات الدولة أما الأولى لا تخضع لرقابة ومراجعة أجهزة الدولة المحاسبية[٢] والقانونية ولا تصب عوائدها في إيرادات الدولة وتصرف على جوانب سياسية وأمنية خاصة بالسلطة الحاكمة الهدف من ذلك هو تحقيق شعار الحركة الإسلامية التمكين السياسي القائم على التمكين الاقتصادي

---

(١) محمد علي جادين، مناقشات حول الديمقراطية والوحدة الوطنية في السودان، مصدر سبق ذكره، ص١٩٩

(٢) يسن حسن بشير، تصفية اقتصاد السلطة الحاكمة، صحيفة الأيام، ٢٦ يوليو ٢٠٠٥م العدد ٨٢٥٦.

حيث أتاح ذلك لأفراد الحركة الإسلامية استخدام عائد الاستثمارات في تلك الشركات من مراكمة الأموال والثراء الفاحش لأعضاء الحركة الإسلامية الذين أوكل لهم مهمة إدارة هذه الأموال وكل ذلك كان محمياً بالقانون والأنظمة واللوائح والاستثناءات والإمتيازات والإعفاءات كل ذلك أدى إلى بروز نخبة اقتصادية تختلف من حيث التركيبة الثقافية الاجتماعية والسياسية عن النخب السابقة لحكومة الإنقاذ[١]. كما شهدت فترة الإنقاذ تشكل وتطور رأسمالية من فئة جديدة وهي أصلاً هجين في مكوناتها وبنيتها متمثلة في ضباط قوات الشعب المسلحة الموالين لحكومة الإنقاذ إذ حازت هذه الفئة من الضباط على مزايا تفضيلية لم تتوفر لبقية الفئات داخل المؤسسة العسكرية حيث استفادت من دعم رأس المال الإسلامي لها كمورد ومصدر خارجي بالنسبة لها في التراكم الرأسمالي كما استفادت من الاستيلاء على السلطة والانفراد بها كحزب ودمج الحزب وجهاز الدولة في كيان وأحد يرمز لهيمنتها السياسية وتبع ذلك وتفرع عنه دمج أموال الحزب وأموال جهاز الدولة في سطوة مالية واقتصادية شاملة[٢] أدت إلى بروز نخبة اقتصادية ذات تركيبة ثقافية اجتماعية جديدة نابعة من قوات الشعب المسلحة حيث تشابكت مصالح هذه الفئات "العسكرية مع فئات الرأسمالية السودانية الأخرى والنخب الاقتصادية" في السوق عبر مؤسسات القطاع العام ومشتريات منشآت الحكومة وعبر الجهاز المصرفي بشقيه العام والخاص وعضوية مجالس إدارات الشركات والمؤسسات المستقلة وقنوات تعامل الدولة مع رأس المال الأجنبي وما يتفرع عنه من توكيلات وعمولات وصفقات مع رجال الأعمال والذين يشكلون القاعدة المتسعة لرأس المال التجاري وما يتفرع عنه من استثمار في الزراعة بكل قطاعاتها وفي الصادر والوارد وتجارة الجملة واستثمار في الصناعة وفي النقل والمواصلات والمضاربة

---

(١) يسن حسن بشير، مصدر سابق.

(٢) محمد سيد أحمد، هجين القوى الاجتماعية، www.sudanhosting.com بتاريخ ٢٠٠٢/٤/٣م.

في الأراضي وشركات الطرق والمقاولات وتشييد السكن الفاخر وعمارات الشقق السكنية[1] والجدير بالملاحظة أن الاستثمار العقاري من قبل هذه الفئة في ظل حكومة الإنقاذ أفرز نتائجه الأولية في أجلاء فقراء المدن ومحدودي الدخل وسكان العشوائي إلى الأطراف القصية النائية للمدينة وتنشيط قانون نهاية الحكر في الأحياء الشعبية داخل المدينة ومن إفرازات رأس المال العقاري تصاعد أسعار الأراضي السكنية في أحياء الدرجة الأولى حيث وصل المتر المربع في مدينة الرياض إلى ١٢٠ دولار وأصبح أعضاء الجبهة الإسلامية ومحاسيبها من مختلف الفئات بما في ذلك القوات المسلحة أصحاب الأسبقية في حيازة القطع السكنية وفي تسهيلات البدل ومن هنا يمكن القول بأن فترة حكومة الإنقاذ شهدت تطوراً ملحوظاً في التغير الدرامي للتركيبة الاجتماعية والثقافية والسياسية للقوات المسلحة حيث أصبح لضباط القوات المسلحة لون سياسي خلافاً لما هو عليه في السابق كما أن دخلت فئة جديدة تعرف بإنتمائها لحزب الجبهة الإسلامية القومية إلى المؤسسة العسكرية وسيطرت عليها ومنهية بذلك عهد التكوينات الاجتماعية السابقة التي كانت تؤثر في القوات المسلحة ونعني بذلك البيوتات الطائفية التقليدية والرأسمالية التقليدية السابقة إذ ظهرت هذه الفئة والتي دخلت عالم النخبة الاقتصادية من خلال ما أتيح لها من استثمارات ومضاربات وتسهيلات مصرفية وخلافه.

بالرغم من التطور والتغير الذي حدث لتركيبة الاجتماعية والثقافية والسياسية للنخبة الاقتصادية في ظل حكومة الإنقاذ إلا أن فئات الكيانات التقليدية القبلية والطائفية وبعض الطرق الصوفية التي دخلت منذ وقت مبكر بثروتها الطبيعية من أراضي زراعية وثروة حيوانية سوق النشاط الرأسمالي ومراكمة رأس المال منذ حيازتها رخص المشاريع الزراعية لزراعة القطن على ضفاف النيلين الأزرق والأبيض وعلى نهر النيل وحيازات الزراعة الآلية بتسهيلات مصرفية

---

(١) محمد سيد أحمد، مصدر سابق.

ومن شركات تمويل (بالكيز) ثم إمتلكت الأسهم في الشركات التجارية والمصارف وبعض الصناعات ودعمت وطورت نفوذها التقليدي بنفوذها السياسي في قيادات الأحزاب والبرلمانات والوزارات وأجهزة الحكم المحلي[١] ودعمت ثلاثة أجيال من أبنائها وأحفادها بالشهادات الجامعية والدرجات العلمية لتحتل مواقع داخل الصفوة والقوى الحديثة وبالفعل فعلت هذه الفئة وانصهرت في حكومة الإنقاذ منذ مجيئها في ٣٠ يونيو ١٩٨٩م حيث استفادت هي الأخرى من سياسات الإنقاذ في تنمية الفئات الرأسمالية التابعة لها ولكنها أحدثت تشوهاً في تركيبة القوى التقليدية سواء من الناحية الثقافية والاجتماعية أو السياسية إذا أخضعت نفوذها التقليدي في مناطق النفوذ الموروث[٢].

كما ظهرت في فترة الإنقاذ تركيبة اجتماعية وثقافية وسياسية واقتصادية لم تكن معروفة من قبل في ظل الحكومات السابقة قوامها سلاطين الجنوب والصفوة المتعلمة الجنوبية – لسان حال قبائلها ومندوبيها لاقتسام جزء من كعكة السلطة مع حكومة الإنقاذ " حكومة الجلابة " والمعيار الجنوبي المزدوج للثراء والجاه ممثلاً في حجم قطيع الأبقار في حظيرة العائلة والعشيرة والقبيلة مع المنصب التقليدي "مك، رث، سلطان" والمنصب الميري في الأجهزة الأقليمية والمركزية، في البرلمان ووظائف عليا في المجموعات، ربت عليا في القوات النظامية، في السلك الدبلوماسي، عضوية في مجالس إدارات شركات ومصارف والاستيلاء المباشر على المال العام المخصص للولاية أو المحافظة الجنوبية، بيع كوتات المواد التموينية دون حرج –، تشييد وإمتلاك عقارات في العاصمة القومية، تأسيس شركات تجارية وبنك إيفوري وإمتلاك ألف موقع دستوري أو وظيفة عليا حسب ما أوردته صحيفة أخبار اليوم في عدد ٩٧/٥/٧ كل هذه الأشياء أدت إلى تشكيل

---

(١) محمد سيد أحمد، هجين القوى الاجتماعية، www.sudanhosting.com بتاريخ ٢٠٠٢/٤/٣م، مصدر سابق.

(٢) نفس المصدر.

تركيبة ثقافية اجتماعية سياسية اقتصادية جديدة لم تكن معروفة أصلاً في العهود السابقة إذ دخلت مجال النخبة الاقتصادية من خلال التطور الذي حدث لها في فترة حكومة الإنقاذ بحكم دخولها كجزء من النظام أو بحكم إتفاقيات السلام التي أبرمت[١].

هكذا يمكننا القول إن فترة الإنقاذ شهدت ميلاد نخبة اقتصادية ذات تركيبة ثقافية اجتماعية وسياسية تختلف إختلافاً جذرياً عن النخب التقليدية التي حكمت وسيطرت على البلاد خلال العهود المختلفة إذ برزت نخبة اقتصادية قوامها التكنوقراط في جهاز الدولة من مديري الشركات ومدراء المؤسسات العامة وموظفي الدولة كما برزت نخبة اقتصادية ذات تركيبة اجتماعية ثقافية سياسية جديدة تستمد إصولها من النخبة التقليدية "الطائفية" الطرق الصوفية وهي الجيل المتعلم من أبناء وقيادات النخب التقليدية كما برزت وبصورة أكثر وضوحاً من العهود السابقة النخب الاقتصادية العسكرية بفضل ذوبانها في مؤسسات الحكومة الحزبية كما برز لأول مرة نخبة اقتصادية من الصفوة الجنوبية وهكذا شهدت فترة الإنقاذ تحولاً درامياً في التركيبة الثقافية الاجتماعية الاقتصادية السياسية للنخبة في السودان.

٣-٢ أثر العلاقة مع جهاز الدولة في إبراز نخبة اقتصادية في فترة الحكم المايوي ١٩٧١م ــ ١٩٨٥م :

شهدت الفترة من ١٩٧٠ - ١٩٧٧م تطورات سياسية داخلية وخارجية أثرت على التطورات الاقتصادية سلباً وإمتدت آثارها السالبة لعقدي الثمانينيات والتسعينيات وخلقت مشاكل اقتصادية وسياسية موروثة إلى يومنا هذا. بدأ نظام

---

(١) محمد سيد أحمد، هجين القوى الاجتماعية، www.sudanhosting.com بتاريخ ٣/٤/٢٠٠٢م، مصدر سابق.

مايو منذ أيامه الأولى بالتوجه الإشتراكي الرامي إلى التحول الإشتراكي في نظـام الحكم والاقتصاد وعليه فقد قام النظام بمصادرة وتأميم استثمارات القطاع الخـاص والنشاط التجاري والقطاع المصرفي بأكمله كما قام بتعطيل وتشديد القوانين المقيدة للحركة الاقتصادية من خلال التحكم في الأسعار فـي كـل المـستويات، إنتـاج، استيراد، توزيع مع تحديد سقوفات الأرباح(١) وإزاء ذلك شهدت البلاد تحولاً جذرياً في النخبة المؤثرة سواء كانت السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية فقد إنحـسرت النخبة الطائفية التقليدية في شتى المجالات بفعل السياسات التي إنتهجها نظام الحكم المايوي والتي هدف بها القضاء على القوى المهيمنة التقليدية وتأسيس نظام حكـم جديد تشارك فيه كل القوى الاجتماعية الفاعلة في المجتمع مع ذلك لقد مـر نظـام الحكم المايوي بتقلبات سياسية عديدة بدءاً بفترة الشعارات الإشـتراكية والقوميـة العربية ثم فترة الشعارات الوطنية المصالحة الوطنية وانتهاءاً بشعارات الـشريعة الإسلامية السمحاء وكان لهذه التقلبات تأثيراً بالغاً وعميقاً في التركيب الاقتـصادي والاجتماعي في المجتمع وفي إرتباطات السودان الأقليمية والدولية(٢). وهـذا مـا يمكن متابعته بشكل واضح في تطورات الواقع الاقتصادي والاجتماعي من خـلال ذلك يمكن التعرف على الملامح الأساسية للنخبة الاقتصادية والسياسية الجديدة وأثر الدولة في إبرازها كقوى اجتماعية وسياسية وثقافية.

فقد شهدت فترة ما بعد يوليو ١٩٧١م تراجعاً واضـحاً عـن التوجهـات الإشتراكية التي تبناها نظام الحكم المايوي لصالح توجهات أخرى استهدفت خلـق المناخ الملائم لجذب رأس المال الخليجي.

خلق المناخ الملائم لجذب رأس المال الخليجي والأجنبي لتمويـل بـرامج قائمة على التوسع في الاستثمار واستكملت الإجراءات الـضرورية لتأكيـد هـذه

---

(١) عبدالوهاب عثمان شيخ ادريس، منهجية الاصلاح الاقتصادي فى السودان، شـركة مطـابع السودان للعملة، الخرطوم، ٢٠٠١م، ص ٢٦.

(٢) محمد علي جادين، تقييم التجربة الديمقراطية الثالثة في السودان، مصدر سبق ذكره، ص١٥.

التوجهات وتمثل أبرزها في التراجع عن تأميمات ١٩٧٠م وإرجاع الشركات المؤممة لأصحابها أو تعويضهم عنها وصدور قوانين تشجيع وتنظيم الاستثمار الصناعي والزراعي في مجالات الخدمات بهدف تكريس الإنفتاح الاقتصادي ومساواة رأس المال الأجنبي والمحلي في كافة الإمتيازات والسماح بفتح فروع للبنوك الأجنبية في القطر وتحرير التجارة وتخلي القطاع الزراعي العام عن مجالات هامة للقطاع الخاص والأجنبي[١] في القطاع ركزت الخطط الاقتصادية طوال سنوات مايو في السبعينات على التوسع الأفقي بهدف زيادة وتنوع محاصيل الصادرات حيث بلغت المساحة المستقلة في الفترة ما بين ١٩٧٤ ـ ١٩٨٤م حوالي ٩ مليون فدان وبذلك أصبحت مشاريع الزراعة الآلية تمد في منطقة وآسعة من منطقة القضارف شرقاً حتى جنوب كردفان ودارفور غرباً مروراً بجنوب النيل الأزرق والجزيرة والنيل الأبيض وهذا التوسع يرجع إلى إتساع حجم الفئات الرأسمالية " النخبة" في البلاد وخاصة الفئات المتطلعة للحصول على أكبر قدر من الفائض الاقتصادي بأقل تكلفة ممكنة وفي أقصر وقت، وهذا التنامي في وسط الفئات الجديدة التي وجدت التشجيع والمحاباة والدعم من قبل الدولة من خلال الخطة الخمسية وقوانين تشجيع الاستثمار وإنحياز الدولة بالكامل إلى جانب الفئات الرأسمالية[٢] وفي هذا الجانب كان القطاع الزراعي يوفر فرصاً وآسعة للنمو الرأسمالي وذلك بسبب خصوبة الأرضي وتوفرها بمساحات واسعة ولإنخفاض تكلفة الإنتاج وتوفر الأيدي العاملة الرخيصة. ولذلك يظل التوسع والمكانة الهامة التي ظلت تحتلها مشاريع الزراعة الآلية في السبعينيات مرتبطة بنمو النخبة الاقتصادية وإتساع حجمها وإزدياد نفوذها الاجتماعي والسياسي وبإزدياد نفوذ رأس المال الأجنبي في مختلف القطاعات الاقتصادية خلال تلك الفترة. فقد وفرت الفئة

(١) محمد علي جادين، تقييم تجربة الديمقراطية الثالثة في السودان، مصدر سابق، ص ١٥.

(٢) نفس المصدر، ص ١٦.

الحاكمة حرية وآسعة لهذه النخبة لم تعرفها من قبل خلال القانون الذي يمنح المستثمرين المحليين والأجانب إمتيازات واسعة تشمل إيجار الأراضي بأسعار رمزية وتسهيلات البنك الزراعي وخدمات إنتاجية عديدة ولذلك كشفت الدراسات أن العناصر أي النخبة الجديدة[1] التي برزت في هذا المجال جاءت من كبار موظفي الدولة في الخدمة المدنية والعسكرية وأركان الفئة الحاكمة سوى من الوزراء وقيادات الاتحاد الإشتراكي وأعضاء مجالس الشعب وغيرهم من الفئات الرأسمالية في المدن والمراكز الحضرية، خاصة الفئات التجارية الطفيلية وبجانب قيادات الإدارة الأهلية والزعامات الطائفية والقبلية وبروز هذه الفئات كنخبة اقتصادية جديدة يرجع فقط إلى إمكانياتهم المالية، بل أيضاً إلى إمتلاكهم مداخل الإتصال بمراكز إتخاذ القرارات المركزية والأقليمية بما في ذلك مداخل الإفساد والرشوة بالإضافة إلى رغبة الفئة البرجوازية البيروقراطية الحاكمة في تمتين علاقاتها وتحالفاتها[2] وتوسيع قاعدتها من خلال مساعدة هذه العناصر وتدعيم مواقعها الاقتصادية والاجتماعية كما أن هذه الفئات "النخبة" الجديدة برزت وإزداد وزنها السياسي بعد دخول رأس المال العربي والخليجي في قطاع الزراعة الآلية. حيث أصبحت قادرة على توجيه سياسات الدولة تجاه القطاع الزراعي لخدمة مصالحها وترسيخ نفوذها السياسي والاجتماعي وخاصة تلك الفئة المنتمية للكيانات التقليدية القبلية والطائفية وبعض الطرق الصوفية التي دخلت منذ وقت مبكر بثروتها الطبيعية من أراضي زراعية وثروة حيوانية سوق النشاط الرأسمالي ومراكمة رأس المال منذ حيازتها رخص المشاريع الزراعية لزراعة القطن على ضفاف النيلين الأزرق والأبيض وعلى نهر النيل وحيازات الزراعة الآلية بتسهيلات مصرفية ومن شركات تمويل "باركليز – ورايايفانر" ثم إمتلكت الأسهم في الشركات التجارية

---

(١) محمد علي جادين، تقييم التجربة الديمقراطية الثالثة في السودان، مصدر سبق ذكره، ص١٩.

(٢) نفس المصدر، ص ٢٤.

والمصارف وبعض الصناعات ودعمت وطورت نفوذها التقليدي بنفوذها السياسي في قيادات الأحزاب والبرلمانات والوزارة وأجهزة الحكم المحلي[١].

بجانب القطاع الزراعي وإسهامه في خلق نخبة اجتماعية جديدة نجد أن سياسة النظام المايوي الرامية إلى الإنفتاح وتكريسه كسياسة اقتصادية أدى إلى نمو وبروز نخب اقتصادية لم تكن معروفة من قبل وهذا النمو في كافة القطاعات الاقتصادية منها الجهاز المصرفي وقطاع التجارة الخارجية بعد تكريس سياسة الإنفتاح الاقتصادي قامت المصارف الخاصة والأجنبية والمشتركة بالسيطرة شبه الكاملة على الجهاز المصرفي وتسخيره لمصلحتها حيث ارتفع عدد المصارف الخاصة بها[٢].

فترة السبعينيات شهدت أكثر من عشرين مصرفاً أصبحت تنافس المصارف الحكومية إذ ظلت هذه المصارف تقوم بدور خلق نخبة اقتصادية من خلال عمليات التمويل للقطاع الخاص حيث ارتفعت مديونية الجهاز المصرفي من ٧٥ مليون عام ١٩٧٠م إلى ١,٦ مليار جنيه عام ١٩٨٤م وفي ذلك تستوى المصارف الخاصة والحكومية والأجنبية والمشتركة والإسلامية فكل مصرف يقوم بتمويل نشاطات مجموعات معينة من التجار ورجال الأعمال أي مساعدتهم في تمويل نشاطاتهم وتنمية إمكانياتهم ومراكمة ثرواتهم[٣] ونشير هنا إلى أن النظام المايوي سمح لمجموعات التجار التي كانت أموالها مودعة في بنوك الدولة بإنشاء بنوك خاصة بها ومارست النشاط المصرفي وخاصة عندما أعلن النظام المايوي تبنيه للفكر الإسلامي ونظام الحكم الإسلامي قامت في السبعينات مصارف إسلامية بإمتيازات

---

(١) محمد سيد أحمد، هجين القوى الاجتماعية الحاكمة صعود الفئة الرأسمالية الطفيلية، www.sudaneseonline.com ٢٠٠٣/٦/٢٧م، مصدر سابق.

(٢) محمد علي جادين، تقييم التجربة الديمقراطية الثالثة فى السودان، مصدر سبق ذكره، ص٢٤.

(٣) نفس المصدر، ص ٢٥.

لم تتوفر للبنوك الأخرى[1] كان التفكير فيها عبر مؤسسات الأخوان المسلمين التنظيمية حيث كان من أهم أسباب قيام هذه المصارف عمد الأخوان المسلمين إلى السيطرة على مقاليد الحكم لذا كان لابد من قيام مؤسسات اقتصادية واجتماعية ودعوية "منظمة الدعوة الإسلامية" وشبابية بجانب ذلك الشراكات الإسلامية "الشركة الإسلامية للاستثمار، شركة التأمينات الإسلامية"، حيث منحت البنوك الإسلامية استثناءات تمثلت في عدم الخضوع لرقابة البنك المركزي والإعفاء من ضريبة الدخل الشخصي والإعفاء من ضريبة أرباح رأس المال وخلافه من الإعفاءات حتى تمكن من الصمود أمام البنوك صاحبة السيادة في ذلك الوقت مما نتج عن ذلك أن حققت هذه البنوك ربحية عالية جعلتها في مقدمة البنوك[2] لذلك استطاعت البنوك الإسلامية أن تجذب كثير من العملاء ولكن معظمهم من الأخوان المسلمين وخاصة كبار التجار منهم ومن غير التجار منهم لأن النظم التنظيمية في ذلك الوقت قامت على دخول عدد من الخريجين والمتعلمين الوسط التجاري كل ذلك نتج عنه ظهور طبقة جديدة من التجار الإسلاميين غير معروفين في السابق مثل الشيخ عبدالباسط والشاهد على ذلك مول بنك فيصل الإسلامي السوداني بعض الإسلاميين لشراء الذرة والقمح مما قاد حملة إعلامية قوية من الفئات الاجتماعية والاقتصادية الأخرى حتى أطلق عليه بنك الفحم وسبب هذه الحملة هنالك اعتقاد بثراء بعض الإسلاميين من خلال هذه العمليات[3]. بجانب المصارف الإسلامية هنالك المصارف الأخرى التي تقوم بتمويل نشاطات مجموعات معينة من التجار ورجال الأعمال أي مساعدتهم في تمويل نشاطاتهم وتنمية إمكانياتهم ومراكمة ثرواتهم ونشير هنا إلى مديونية أحد كبار رجال الأعمال من أحد المصارف الحكومية بلغت ١٨٠

---

(١) محمد إبراهيم نقد، مصدر سبق ذكره، ص ٣٨.

(٢) مقابلة مع بدر الدين بمكتبه بالخرطوم شارع السيد عبدالغني مع تقاطع علي عبداللطيف، الساعة ١٠ صباحاً بتاريخ ٢٠٠٥/٦/٥م.

(٣) نفس المصدر .

مليون جنيه عام ١٩٧٨م جزء كبير منها عملة صعبة استفاد منها في تشييد مصانعه وتطوير أعماله وفشل في تسديدها ففي عام ١٩٨٤م مثلاً بلغ مجموع رأس المال للبنوك الأجنبية حوالي ٤٠ مليون جنيه بينما بلغ حجم ودائعها ٣٠٠ مليون ووصلت سلفياتها إلى حوالي ٢٠٠مليون جنيه أما البنوك المشتركة "الإسلامية وغير الإسلامية" فقد بلغ مجموع رأسمالها ١٨٠ مليون بينما وصلت ودائعها إلى ٦٠٠ مليون[١] وبلغت سلفياتها ٤٢٠ مليون جنيه خلال نفس العام ومن هذه الأرقام يمكننا أن نخلص ونتأمل حجم الفئات التجارية المرتبطة بهذه البنوك من خلال علاقاتها السياسية والتنظيمية وبجانب ذلك نجد أن البنوك المشتركة وخاصة المسماة إسلامية منحت تسهيلات وإمتيازات تجاوزت ما هو مسموح به في قانون الاستثمار لسنة ١٩٨٠م إذ أنها شملت الإعفاء من كافة أنواع الضرائب بما في ذلك ضريبة الدخل الشخصي والإعفاء من الالتزام بضوابط وإجراءات البنك المركزي الخاصة بتوجيه عمليات البنوك التجارية والإشراف عليها بفضل قرار سياسي صادر من رأس الدولة في ذلك الوقت لذلك حققت هذه البنوك أرباح بلغت عشر ملايين جنيه في عام ١٩٨١م بينما خسرت الميزانية العامة ما يعادل ستة ملايين جنيه وهي قيمة أرباح الأعمال المستحقة عليها في ذلك الوقت[٢] بالمقابل لذلك قد وفرت البنوك إمكانيات مالية هائلة لنشاط الفئات المنتمية إليها حيث منحت تلك الفئات تسهيلات بنكية قصيرة الأجل فنشطت حركة المضاربة بالسلع التموينية والمحاصيل عن طريق التخزين فضلاً عن تسهيلات المصارف الإسلامية التي تمنح وفق أسس سياسة الإنتماء للاتجاه الإسلامي "الأخوان المسلمين" أو بالتوجيه منه وليس وفق الضمانات المعروفة وهكذا جرت رسملة الأخوان المسلمين ودخولهم عالم النخب

---

(١) محمد علي جادين، تقييم تجربة الديمقراطية الثالثة فى السودان، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥.
(٢) نفس المصدر، ص ٢٥.

الاقتصادية بفضل علاقاتهم مع جهاز الدولة وخاصة بعد المصالحة الوطنية في عام ١٩٧٧م[١].

بجانب ما سبق ذكره نجد أن سياسات مايو الاقتصادية من خلال الاستراتيجيات التي وضعت كانت حافزاً لثراء بعض الفئات ذات الصلة بالنظام ولكن هذه الفئات لم تكن في قمة الدولة ولكنها تمثل القيادات القاعدية مثل أعضاء مجلس الشعب ومعظمهم من أنصاف المتعلمين. والفساد المؤدي إلى الثراء في فترة الحكم المايوي كان عبر التصديقات "سكر - دقيق" أو استعمال سلطاتهم في الأراضي وبعض مؤسسات الدولة ذات الصبغة الحكومية ومن أهم العوامل التي ساعدت على ذلك الإحتكار في السلعة الاستهلاكية مما نتج عنه طبقة طفيلية تتعامل عبر السوق السوداء مما أدى إلى ثراء أفراد من داخل جهاز الدولة وظهور نخبة اقتصادية جديدة احتكرت مدخلات الإنتاج ومعظم هؤلاء من أصحاب الولاء السياسي للنظام[٢].

هنالك نخب اقتصادية جديدة في العصر المايوي تتمثل في جيل متعلم متفتح مستنير من بيروقراطي جهاز الدولة ممن كانوا مديري بنوك ومديري مصالح. فكل من يحال المعاش أو يطرد من الخدمة لا يذهب لمنزله بل ينشيء شركة للتصدير والاستيراد أو يحصل على توكيل لبيوتات أجنبية إلى جانب فئة البيروقراطية الرأسمالية المدنية والعسكرية التي أصبحت ذات وزن كبير ومؤثر لإرتباطها بجهاز الدولة ومعرفتها بالسوق المحلي والعالمي[٣] حيث ظهرت تلك النخب نتيجة لاستغلالها القرار السياسي أو من خلال علاقاتها مع بعض رموز النظام وقيادات الأجهزة المصرفية أو من خلال استغلال المواقع التنظيمية في الأراضي وخلافها[٤]

---

(١) محمد إبراهيم نقد، مصدر سبق ذكره، ص ٣٨.

(٢) مقابلة مع بدر الدين، مصدر سبق ذكره.

(٣) محمد إبراهيم نقد،مصدر سبق ذكره، ص٣٨

(٤) مقابلة مع بدر الدين طه أحمد، مصدر سبق ذكره.

هذه الفئات وجدت الدعم والحماية من جهاز الدولة من خلال الخطة الخمسية وقوانين تشجيع وتنظيم الاستثمار وإنحياز الدولة بالكامل إلى جانب الفئات الرأسمالية حيث كشفت الدراسات إلى بروز نخب من كبار موظفي الدولة في الخدمة المدنية وأركان الفئة الحاكمة من الوزراء وقيادات الاتحاد الإشتراكي وأعضاء مجالس الشعب وغيرهم من فئات الرأسمالية في المدن والمراكز الحضرية، خاصة الفئات التجارية الطفيلية وبجانب قيادات الإدارة الأهلية والزعامات الطائفية والقبلية[١].

شهدت فترة إتساع فئات النخبة المايوية كرافد من التكنوقراط حاملي الرتبة العسكرية أو الدرجة الجامعية والخبرة المحلية والعالمية، ومواقع النفوذ والقرار في جهاز الدولة ــ للصفوف الرأسمالية السودانية فتنوعت وتعددت أشكال علاقات المصلحة بين البيروقراطية العسكرية والمدنية مع رجال الأعمال في السوق، ومن عضوية مجالس إدارات الشركات والمصارف المؤممة والمصارف وفي سياسة التوسع في حيازة رخص المشاريع الزراعية الآلية وفي تسخير المواقع القيادية في أجهزة وتنظيمات مايو السياسية للحصول على تسهيلات مصرفية ميسرة والتوسع في الخطط السكانية من الدرجة الأولى كرجال الدولة والمحاسيب وبيع الأراضي والعقارات الحكومية في المدن كمورد مالي غير متكرر لتغطية منصرفات الهياكل الفضفاضة للحكم الشعبي المحلي[٢].

على صعيد القطاع الزراعي أعلنت السلطة برامج إستراتيجية "سلة غذاء العالم العربي" بغرض ترويج الاستثمار في هذا القطاع وشكلت هذه الاستراتيجية خطوة هامة في طريق الإنفتاح الاقتصادي حيث بنيت الفكرة على اعتقاد سائد بإمتلاك السودان ٢٠٠ مليون فدان من الأراضي الزراعية غير المستغلة وأن هذه

---

(١) محمد علي جادين، تقييم تجربة الديمقراطية الثالثة فى السودان، مصدر سبق ذكره، ص٢٤.

(٢) محمد سيد أحمد، مصدر سبق ذكره.

الأراضي تتلقى كمية كافية من الأمطار أو يمكن ريها بسهولة إضافة لذلك أغـرت الأرباح الضخمة التي جناها الرأسماليون الزراعيون في الزراعـة الآليـة التـي توسعت في عقد ما بعد الاستقلال أصحاب هذه الفكرة بناءاً على ذلك تـم توزيـع أراضي وآسعة للرأسماليين وكذلك خصصت أرض للشراكات الأجنبية في حـزام السافنا. أسهمت هذه الزراعة في مراكمة أرباح ضخمة فـي أيـدي الرأسـماليين الزراعيين والتجار العاملين بالزراعة. وتحولت بعض هذه الأموال إلـى مجـالات أخرى خاصة في مجال الخدمات(١).

برزت الشريحة الرأسمالية "النخبة" منذ النصف الثاني من السبعينيات مـع تدفقات القروض التجارية والفوائض البترو دولارية، في شكل قـروض وهبـات واستثمارات في مشروعات سلة غذاء العالم العربي بدأت تبرز تلك الـشريحة ذات الإصول الاجتماعية المتبأينة. فقد تكونت من بيروقراطية جهاز الدولة والعسكريين ومن السياسيين والمزارعين الرأسماليين وكبار الموظفين المتقاعـدين وأصـحاب المناصب السياسية ومن أصحاب المهن الحرة من أطباء ومحاسبين ومحامين الخ. وبرغم تبأين الخلفية الاجتماعية للشريحة المكونة للرأسمالية "النخبة" إلا أنها كانت لها رؤيتها الخاصة لمستقبل السودان وتمثلت تلك الرؤية في الإرتباط العضوي بين هذه النخبة وأحزاب بعينها وقد حأولت بعض الأحزاب احتواء هذه الظاهرة الجديدة والتعبير عن مصالحها خاصة وأنها أصبحت مؤثرة في صنع السياسة والقـرارات الاقتصادية(٢). والعوامل التي أسهمت في توطيد هـذه الفئـة "النخبـة" الـسياسات الاقتصادية التي إتبعت من الحكومة في عقد السبعينات بجانب المصالحة الوطنيـة بين نظام الحكم والجبهة الوطنية الممثلة في أحزاب اليمين في عام ١٩٧٧م حيـث منحت الحكومة تلك الأحزاب مؤسسات مالية من بنوك وشركات تأمين واسـتثمار

---

(١) مبارك علي عثمان، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢.

(٢) نفس المصدر، ص ٣٠.

تحت رعاية وبمساهمة حزب الجبهة الإسلامية واتجهت هذه المؤسسات إلى عمليات انتقائية في مباشرتها لأنشطتها مرتكزة على التطورات الاقتصادية الداخلية والحوافز والإمتيازات التي أجزلها النظام القائم. فكانت معاملات هذه المؤسسات قصيرة الأمد وذات ربحية سريعة. واستطاعت هذه المؤسسات من خلال الإمتيازات والضمانات والإعفاءات من الضرائب، أن تصبح في وقت قصير مهيمنة على صعيد السوق الداخلي وتضاعفت رؤوس أموالها وارتفعت معدلات أرباحها. وقد كانت الأزمة التي يعانيها الاقتصاد حافزاً آخر لهذه الشريحة لتوليد الأرباح الفاحشة ومراكمة الأرباح النقدية[١] انحصرت أنشطة هذه الشريحة " النخب" في عدد من المجالات من ضمنها التجارة الخارجية وتهريب السلع المستوردة وتجارة السوق السوداء في النقد الأجنبي والسلع الغذائية. استفادت أيضاً هذه الشريحة "النخبة" من التسهيلات الائتمانية من قروض وخطابات ضمان وعمولات مع المؤسسات المالية المنشأة حديثاً والتي كانت بدورها انتقائية في تعاملاتها أي اتجهت للتعامل مع أشخاص محددين ومعروفين بإنتماءات سياسية معينة الشيء الذي أدى إلى إطلاق اسم الرأسمالية " النخبة" الطفيلية الإسلاموية تعبيراً عن الإرتباط العضوي الوثيق بين هذه الشريحة ومؤسسات المال التي تطبق المعاملات المسماة إسلامية ومن ضمن العوامل التي أسهمت في توطيد نفوذ هذه النخبة التطورات التي جرت في نهاية السبعينات حيث تم الانتقال من صنع السياسة داخلياً إلى المشروع الدولي لصنع السياسة الذي يدعمه وينفذه صندوق النقد الدولي والبنك الدولي فقد أدت المشروطية (Conditionality) التي ترافق القروض من المؤسسات الدولية والدول المانحة والتي يقرضها صندوق النقد الدولي إلى مفاقمة الأوضاع الاقتصادية[٢].

---

(١) مبارك علي عثمان، مصدر سابق، ص ٣٠.

(٢) نفس المصدر، ص ٣٢.

وصلت استراتيجيات وسياسات التنمية التي إتبعت في السبعينات إلى طريق مسدود وقد تبنت الحكومة برنامجاً للتكيف الهيكلي منذ ١٩٧٨م وقد قاد إلى هذا التوجه ضعف السياسات الاقتصادية السابقة والضغوط القوية التي مارستها منظمات التمويل الدولية. وقد كان النظام الحاكم آنذاك في أمس الحاجة إلى العملات الأجنبية لمقابلة التزامات ديونه والحفاظ على المستوى الأدنى من الواردات ولتمويل جهاز الدولة مما أدى إلى إنشاء السوق المصرفية الحرة مترافقة مع تخفيضات قيمة الجنيه إلى خلق سوق سوداء موازية هيمنت عليها "النخبة الاقتصادية" إلى جانب بعض البنوك التي عملت في مجال المضاربة بالعملة. وقد أسهمت هذه السوق في بروز نخبة اقتصادية وعززت من مواقعها في الاقتصاد السوداني ويقدر حجم التداول في هذه السوق بحوالي ٨٠٠ مليون دولار في عام ١٩٨١م وتوسعت إلى ١,١ بليون في عام ١٩٨٤م[١] وقد بلغت الأرباح المتولدة من هذه السوق حوالي ٥٥ مليون جنيه سوداني في المتوسط خلال الفترة ٨١ – ١٩٨٤م.

أدى نشؤ السوق السوداء للنقد الأجنبي وتخفيض قيمة الجنيه إلى إفراز وإنتشار ممارسات السوق السوداء في كل السلع بما فيها السلع الاستهلاكية فقد وجدت الفئات الاقتصادية ضالتها في النهب الضاري للأرباح الضخمة من خلال التحكم في أسواق السلع الاستهلاكية عبر التخزين والسيولة النقدية[٢].

بعد المصالحة في ١٩٧٧م تحالف حزب الجبهة مع السلطة السياسية آنذاك، وقد استطاع هذا الحزب إنشاء مؤسسات مالية منها ما يخضع إلى إشراف توجيهي من الحزب أو يمثل الحزب فيه عناصر قيادية تعمل على إدراجه في إستراتيجية

---

(١) علي عبدالقادر، من التبعية إلى التبعية صندوق النقد الدولي والاقتصاد السوداني، دار المستقبل العربي، القاهرة، ط١، ١٩٩٠م، ص ٤٤.

(٢) نفس المصدر، ص ٥٠.

العمل الإسلامي العام[1]. لقد بنى حزب الجبهة مؤسساته المالية والاقتصادية من خلال أنشطة البنوك والشركات المالية من تأمين واستثمار وغيرها. وقد بدأ العمل خلال بنك فيصل الإسلامي الذي أنشئ في العام ١٩٧٧م لتمارس هذه المؤسسات المالية أنشطتها في ظل شروط الاستقلال النسبي عن جهاز الدولة فقد استطاعت هذه المؤسسات جذب المدخرات المحلية وأموال البترودولار وتوجهها لمصالح شريحة من ذوي الإنتماء السياسي المحدد. واستطاعت هذه المؤسسات تكوين نخبة من الرأسماليين المرتبطين عضوياً بالحزب فقد وجهت الحركة عدد من كوادرها بدخول دنيا المال والأعمال والاستثمار مما أدى إلى ازدهار قطاع الإسلاميين في هذه الدنيا الجديدة وأصبح للحركة وجود فعال وسط التجار والمستثمرين ورجال الأعمال الذين استفادوا من علاقات الحركة الإسلامية وتسهيلاتها وتجمعات مؤيديها في الخليج وغيره[2].

لقد لعبت هذه المؤسسات المالية دوراً كبيراً في تخفيض القروض والإعتمادات وعلى الرغم من سيطرة الحكومة من خلال البنك المركزي، إلا أن هذه البنوك كانت وما زالت تتمتع باستقلال نسبي مكنها من تحديد شروط تفضل مصالح طبقية معينة داخل الطبقة الرأسمالية وتمكنت من إعادة تشكيل النخبة وترتيب المصالح الاقتصادية في الواقع السوداني فقد كانت لوائحها الخاصة الداخلية غير خاضعة للبنك المركزي ومع ان البنك المركزي يحدد بشكل عام سقوف أسعار الفائدة وتخصيصات القروض إلا أن لهذه المؤسسات موجهات تصدر من الحركة لتوجيه استثماراتها وقروضها تجاه عدد محدد من المنتمين سياسياً. وقد أدى هذا الاستقلال إلى تمكينها من جذب المدخر والمستثمر الذي يسعى لضمان التعامل خارج نطاق بيروقراطية الدولة وكما بقيت هذه المؤسسات في نظر المدخر أو

---

(١) حيدر طه، الأخوان والسكر: قضية الجبهة الإسلامية والسلطة في السودان، مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر، ط١، ١٩٩٣م، ص ٥٦.

(٢) حسن مكي، الحركة الإسلامية، البنك للنشر والتوزيع، الاسكندرية، ب.ت، ص ١٣٦.

المستثمر مستقلة ذاتياً ومحترفة ومنفصلة عن جهاز الدولة كما أصبحت مثالاً للنجاح وجذب المدخرات ويعتبر بنك فيصل الإسلامي الأكثر ديناميكية بين هذه المؤسسات وذلك بفضل الدعم الخارجي الذي تمتع به منذ نشأته وأيضاً بفضل الإمتيازات التي أجزلها له النظام المايوي(١) بالإضافة لذلك كانت البنوك التابعة للجبهة ذات صلة وثيقة بالشركات الإسلامية الكبيرة متعددة الجنسيات مثل دار المال الإسلامي ومجموعة البركة فمنحت هذه الصلة العضوية بالرأسمال المتعدد الجنسيات هذه البنوك الأفضلية أيضاً في منافسة البنوك الأخرى التي أنشأتها الأحزاب الأخرى وأدت إلى تقويتها في النهاية هيمنتها على قطاع التمويل والتجارة وبذلك استطاعت الحركة الإسلامية أن تسيطر على مفاصل الاقتصاد الوطني وتجاوزت بذلك كل الأحزاب السياسية الأخرى في جميع المناحي مستندة على قوتها المالية والاقتصادية(٢).

تواكب مع هذه السياسات المصرفية الانتقائية إلغاء الرقابة على الأسواق الشيء الذي أتاح للنخبة الاقتصادية إمكانية خلق مخزونات سلعية وتجفيف الأسواق ورفع الأسعار. وجني هوامش ابارح إحتكارية لقد لعبت هذه التسهيلات المصرفية التي فضلت تمويل عمليات المضاربة والتجارة وتخزين السلع وغيره دوراً كبيراً في تشكيل هذه الشريحة "النخب" والتي أصبحت ذات نفوذ سياسي قوي في أواخر الثمانينات ولابد أيضاً من الإشارة إلى الفائدة التي جنتها الشريحة "النخب" الإسلامية من الدعم الخليجي سواء كان فردي أو حكومي. ذلك الدعم الذي تدفق في شكل(٣) زكاة ودعم تبشيري وغيره والتي سمح النظام المايوي بدخولها للسودان بدون ضوابط حيث أصبحت هذه الأموال في مواعين الجبهة الإسلامية والتي وظفتها من خلال كوادرها في مجالات المضاربة والتخزين والإحتكار وغيرها أدت هذه الأموال التي

---

(١) مبارك علي عثمان، مصدر سبق ذكره، ص ٨٠.

(٢) نفس المصدر، ص ٨١.

(٣) حسن مكي، مصدر سبق ذكره، ص ٨٧.

لا يوجد حصر لها إلى تقوية وتعزيز المؤسسات المالية التابعة للجبهة. لقد أدت هذه الحلقات المتصلة والمترابطة من الأنشطة والتي تعبر عن سياسات اقتصادية معينة، ذكرناها إلى تشديد قبضة رأس المال الطفيلي على الاقتصاد السوداني فقد أدت أنشطة هذه الشريحة "النخبة" إلى تقويض الجنيه السوداني ومفاقمته على التوازن الخارجي وأدى استشراء موجات المضاربة في جميع المجالات ذات الربحية العالية وغير المنتجة حتى أصبح التأثير والنفوذ اقتصادي سياسي[١].

في القطاع الزراعي ركزت الخطط الاقتصادية طوال سنوات مايو في السبعينات على التوسع الأفقي بهدف زيادة وتنويع محاصيل الصادر حيث بلغت المساحة المستقلة في الفترة ما بين ١٩٧٤ ــ ١٩٨٤م حوالي ٩ مليون فدان وبذلك أصبحت مشاريع الزراعة الآلية تنمو في منطقة وآسعة من منطقة القضارف شرقاً حتى جنوب كردفان ودارفور غرباً، مروراً بجنوب النيل الأزرق والجزيرة والنيل الأبيض وهذا التوسع يرجع إلى إتساع حجم الفئات الرأسمالية "النخبة" في البلاد وخاصة النخب التجارية الطفيلية، وتطلعها للحصول على أكبر قدر من الفائض الاقتصادي بأقل تكلفة ممكنة وفي أقصر وقت[٢] وهذا التوسع في حد ذاته يدل في الواقع على فهم متنامي وسط هذه الفئات الجديدة التي وجدت التشجيع والحماية والدعم من قبل الدولة من خلال الخطة الخمسية وقوانين تشجيع وتنظيم الاستثمار وإنحياز الدولة بالكامل إلى جانب النخب الرأسمالية وفي هذا الجانب كان القطاع يوفر فرصاً وآسعة لنمو رأسمالي وذلك بسبب خصوبة الأراضي وتوفرها بمساحات وآسعة والإنخفاض في تكلفة الإنتاج وتوفر الأيدي العاملة الرخيصة ولذلك ظل هذا التوسع والمكانة الهامة التي ظلت تحتلها مشاريع الزراعة الآلية خلال السبعينات مرتبطاً بنمو النخبة الاقتصادية وإتساع حجمها وإزدياد نفوذها

---

(١) مبارك علي عثمان، مصدر سبق ذكره، ص ٨٧.

(٢) محمد علي جادين، تقييم التجربة الديمقراطية الثالثة في السودان، مصدر سبق ذكره، ص١٥.

الاجتماعي والسياسي[1] وبإزدياد نفوذ رأس المال الأجنبي في مختلف القطاعات الاقتصادية خلال تلك الفترة فقد وفرت الفئة الحاكمة حرية وآسعة لهذه الفئات لم تعرفها من قبل ويضاف إلى ذلك أن الزراعة الآلية تسمح بالزراعة الوآسعة التي تشمل آلاف الأفدنة وإن قانون الاستثمار الزراعي يمنح المستثمرين المحليين والأجانب إمتيازات وآسعة، تمثل في إيجار الأراضي بأسعار رمزية وتسهيلات البنك الزراعي وخدمات إنتاجية عديدة. وكشفت الدراسات التي أجريت في هذا المجال أن العناصر التي اتجهت إلى الاستثمار في هذا النشاط جاءت من كبار موظفي الدولة في الخدمة المدنية والعسكرية وأركان الفئة الحاكمة من الوزراء وقيادات الاتحاد الإشتراكي وأعضاء مجالس الشعب ومن النخب الرأسمالية في المدن والمراكز الحضرية أيضاً خاصة النخب التجارية الطفيلية وكذلك قيادات الإدارة الأهلية والزعامات الطائفية والقبلية. توجه هذه الفئات إلى الاستثمار في هذا المجال لا يرجع فقط إلى إمكانياتهم المالية بل لإمتلاكهم مداخل الإتصال بمراكز القرارات المركزية والأقليمية بما في ذلك مداخل الإفساد والرشوة[2]. بالإضافة إلى رغبة الفئة البرجوازية البيروقراطية الحاكمة في تمتين علاقاتها وتحالفاتها وتوسيع قاعدتها من خلال مساعدة هذه العناصر وتدعيم مواقعها الاقتصادية والاجتماعية مع إتساع حجم هذه الفئات وإزدياد وزنها السياسي، خاصة بعد دخول رأس المال الغربي والخليجي في قطاع الزراعة الآلية، أصبحت قادرة على توجيه سياسات الدولة تجاه القطاع الزراعي لخدمة مصالحها وترسيخ نفوذها السياسي والاجتماعي حيث كان لها تأثير واضح في قرارات نميري الخاصة بتصفية نظام الشراكة الثلاثية في مشاريع الزراعة المروية ومزارع الدولة في قطاع الزراعة الآلية[3].

---

(١) محم علي جادين، تقييم التجربة الديمقراطية الثالثة، ص ١٨.

(٢) نفس المصدر، ص ١٩.

(٣) نفس المصدر، ص١٩.

تميزت سنوات الحكم المايوي بنمو وآسع وسط النخب الرأسمالية "الاقتصادية" خاصة الفئات التجارية والطفيلية وذلك بسبب سياساته الاقتصادية التي كرست سياسات الإنفتاح الاقتصادي الملائمة للنشاطات الطفيلية بمختلف أشكالها ويمكننا متابعة هذا النمو الوآسع في كافة القطاعات الاقتصادية بما أشرنا ولكننا هنا سنركز على الجهاز المصرفي وقطاع التجارة الخارجية لدورها الكبير في تنمية هذه النخب. فبعد تكريس سياسة الإنفتاح الاقتصادي قامت المصارف الخاصة والأجنبية والمشتركة بالسيطرة شبه الكاملة على الجهاز المصرفي وتوجيهه لمصلحتها ومصلحة الفئات الرأسمالية المرتبطة بها حيث ارتفع عدد المصارف في السبعينات إلى أكثر من عشرين مصرفاً[١] وهي، المصارف الحكومية التجارية: بنك الخرطوم، بنك النيلين، البنك التجاري السوداني، بنك الوحدة، البنك القومي للتصدير والاستيراد. البنوك الحكومية المتخصصة: البنك الزراعي، البنك الصناعي، والبنك العقاري. المصارف المشتركة الإسلامية : بنك فيصل الإسلامي، بنك البركة، البنك الإسلامي لغرب السودان، بنك التنمية التعاوني الإسلامي، البنك الإسلامي السوداني، بنك التضامن الإسلامي. البنوك المشتركة الأخرى: البنك العالمي السوداني، البنك الأهلي السوداني. المصارف الأجنبية: سيتي بنك، بنك عمان المحدود، بنك حبيب المحدود، بنك أبو ظبي، بنك المشرق الأوسط، بنك الإعتماد والتجارة الدولي[٢].

وأصبحت المصارف الخاصة تنافس المصارف الحكومية وذلك باستعادة المصارف الخاصة لنفوذها وسيطرتها التي فقدتها بتأميمها ١٩٧٠م وفي إطار سياسات الدولة كان دور الجهاز المصرفي يتمثل في تمويل عجوزات الدولة "الميزانية" العامة وتنمية الفئات الرأسمالية المختلفة. فقد ارتفعت مديونية الحكومة

---

(١) وزارة المالية والاقتصاد الوطني، العرض الاقتصادي ٨٧/٨٨.

(٢) نفس المصدر.

والمؤسسات العامة للجهاز المصرفي من ٥٠ مليون جنيه عام ١٩٧٠م إلى ٤٠٠ مليون عام ١٩٨٠م وحوالي ١,٣ مليار جنيه خلال الفترة ١٩٧٩- ١٩٨٢م وذلك يعني أن الدولة تعتمد بشكل أساسي على الجهاز المصرفي في تمويل عجوزات ميزانياتها الأمر الذي أدى إلى تصاعد معدلات التضخم وبالتالي إرهاق الطبقات الشعبية وتنمية ثروات الطبقات المتحكمة "النخب" في الوقت نفسه ظلت المصارف التجارية تقوم بتنمية النخب الرأسمالية المختلفة فقد ارتفعت مديونية الجهاز المصرفي للقطاع الخاص من ٧٥ مليون جنيه عام ١٩٧٠م إلى حوالي ١,٦ مليار جنيه عام ١٩٨٤م وفي ذلك تستوي المصارف الحكومية والأجنبية(١) والمشتركة والإسلامية. فكل مصرف يقوم بتمويل نشاطات مجموعات معينة من التجار ورجال الأعمال أي مساعدتهم في تمويل نشاطاتهم وتنمية إمكانياتهم ومراكمة ثرواتهم ونشير هنا إلى مديونية أحد كبار رجال الأعمال من أحد المصارف الحكومية التي بلغت ١٨٠ مليون جنيه في عام ١٩٧٨م جزء كبير منها عملة صعبة استفاد منها في تشييد مصانعه وتطوير أعماله وفشل في تسديدها وما جرى لبنك الشعب وبنك النيلين في بداية الثمانينات خير شاهد على دور الجهاز المصرفي في تنمية الفئات الرأسمالية. ففي عام ١٩٨٤م مثلاً بلغ مجموع رأس المال المدفوع للبنوك الأجنبية حوالي ٤٠ مليون، يعني بلغ حجم ودائعها ٣٠٠ مليون ووصلت سلفياتها إلى حوالي ٢٠٠ مليون جنيه أما البنوك المشتركة الإسلامية وغير الإسلامية فقد بلغ مجموع رأسمالها ١٥٠ مليون، بينما وصلت ودائعها إلى ٦٠٠ مليون وبلغت سلفياتها ٤٢٠ مليون جنيه خلال نفس العام ومعظم نشاطها التمويلي يتجه إلى مجالات التجارة والعقارات وسوق العملات الصعبة(٢) وهذه العمليات تشكل مصدراً هاماً للتراكم الرأسمالي تستفيد منه مجموعات معينة من الفئات الرأسمالية خاصة الفئات المرتبطة بجهاز الدولة.

---

(١) محمد علي جادين، تقييم التجربة الديمقراطية الثالثة، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤.

(٢) نفس المصدر، ص ٢٥.

في نفس الاتجاه ظل يسير قطاع التجارة الخارجية فنجد بداية فى السبعينات تراجعت النخبة الحاكمة من إجراءاتها لسيطرة الدولة على تجارة الصادرات والواردات لفتح الطريق أمام القطاع الخاص. وباسم تحرير التجارة اطلقت أيدي القطاع الخاص في النشاط التجاري بشكل لم يتوفر له حتى في البلدان الرأسمالية العتيقة وضمن هذا الإطار ارتفع حجم التجارة الخارجية من ٢٥٠ مليون جنيه عام ١٩٧٥م إلى ١,٥ مليار عام ١٩٨٢م فإذا افترضنا هامش ربح في حدود ٢٠% فقط فإن إجمالي الأرباح التي يمكن أن تكسبها مؤسسات القطاع الخاص العاملة في هذا القطاع تصل إلى ٥٠ مليون في عام ١٩٧٥م وحوالي ١٢٠ مليون جنيه في عام ١٩٨٢م قد تضاعفت هذه الأرباح في ظروف غياب الرقابة الحكومية على الأسعار والفساد الإداري والتلاعب في الفواتير والسوق الأسود وغير ذلك من الأساليب التي تتبعها الفئات التجارية كل ذلك يؤكد أن قطاع التجارة الخارجية كان ولا يزال يمثل مصدراً هاماً لنمو الفئات الرأسمالية وإتساع حجمها وإزدياد وزنها الاقتصادي والاجتماعي بفعل سياسات الدولة[١] وبحكم إرتفاع حجم التبادل التجاري بين السودان والبلدان الرأسمالية المتقدمة. فقد وجدت النخب بفضل سياسات الدولة فرصاً وآسعة لتنمية علاقاتها مع رأس المال الأجنبي وشركاته الإحتكارية وبحكم تخلي الدولة عن دورها في التجارة الخارجية قامت هذه النخب بإغراق السوق بالسلع الاستهلاكية والترفيهية ذات الربحية العالية والسريعة وهكذا لم ينحصر نمو وإتساع النخب في هذين القطاعين بل تمثل مختلف القطاعات الاقتصادية فظروف الإنفتاح الاقتصادي وتدفق رأس المال الأجنبي داخل البلاد وتضخم الإنفاق الحكومي، كل ذلك ظل يمثل عوامل هامة في تنمية النخب الرأسمالية السودانية فقد شهدت توسعاً كبيراً في فترة السبعينيات والسنوات اللاحقة وفي مجال الصناعة

---

(١) محمد علي جادين، تقييم التجربة الديمقراطية الثالثة في السودان، مصدر سبق ذكره، ص٢٧.

توسع النمو الرأسمالي بشكل ملحوظ وتميز بالإرتباط برأس المال الأجنبي والإعتماد على التسهيلات الحكومية والمصرفية وخلال ظروف مصادرة الديمقراطية وتفشي الفساد وسط جهاز الدولة[1] وتطلع فئاته العليا وأركان الفئة الحاكمة إلى الثراء ودخول عالم البرجوازية تبلورت فئات البرجوازية البيروقراطية وتداخلت علاقاتها وتشابكت مع الفئات التجارية.

٣-٣ أثر العلاقة بجهاز الدولة في إبراز النخب الاقتصادية في فترة حكم الإنقاذ ١٩٨٩ - ٢٠٠٢م:

استولى نظام الإنقاذ على الحكم في البلاد في ٣٠ يونيو ١٩٨٩م ومنذ اللحظة الأولى لاستيلائه على النظام إتخذ العديد من الإجراءات الاقتصادية تمثلت في سياسة الرقابة على الأسعار والقيود المشددة على الاقتصاد وإقامة محاكم إيجازية لمحاكمة المخالفين لقوانين الرقابة بالسجن ومصادرة السلع المخزنة وفرض عقوبات أشد لمخالفي لائحة بنك السودان الخاصة بالتعامل بالنقد الأجنبي. كما إتخذ قرار في مايو من العام ١٩٩١م باستبدال العملة المصرفية أدى إلى تقليل حجم السيولة المتداولة نفسها[2]. كما إتخذ قرار في أكتوبر ١٩٩١م بتعديل سعر الصرف للجنيه السوداني مقابل الدولار الأمريكي وفي فبراير ١٩٩٢م إتخذت الدولة قرارتها الجريئة والخاصة ببرنامج تحرير الاقتصاد السوداني وإزالة التشوهات الهيكلية المتراكمة منذ بداية السبعينات والتي تركزت على القيود والضوابط التي كبلت حركة التجارة في السوق وخاصة على الواردات والصادرات وتحديد سقوفات على أرباح الأعمال وتحديد الأسعار في كل مستويات الإنتاج والتوزيع[3] لقد كانت آثار هذه السياسات واضحة جداً في النمو الكبير للنخبة الاقتصادية المرتبطة بجهاز

---

(١) محمد علي جادين، تقييم التجربة الديمقراطية الثالثة، مصدر سابق، ص ٢٦.

(٢) محمد عثمان شيخ موسى، مصدر سبق ذكره، ص ٦١

(٣) نفس المصدر، ص ٦٢.

الدولة بفضل إرتباطها الوثيق بها سواء كان مرد ذلك للولاء السياسي أو استغلال النفوذ السياسي والاجتماعي على النحو الذي نتناوله في هذا المبحث.

السياسات الاقتصادية التي إتبعتها حكومة الإنقاذ منذ مجيئها في يونيو ١٩٨٩م خلقت تشوهات في تركيب النخبة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية حيث أفرزت نخبة اقتصادية غلب عليها الولاء السياسي والفكري بديلاً للنخبة الاقتصادية التي إندثرت بفعل سياسات الإنقاذ وإذا أردنا الحديث عن تلك الإجراءات الخطيرة التي إتخذها النظام في مايو ١٩٩١م هو مشروع استبدال العملة. استهدف القرار إدخال السيولة المتداولة خارج إطار النظام المصرفي إلى داخله وتقليل حجم السيولة المتداولة وكان يهدف هذا الإجراء السيطرة على مجريات الاقتصاد ومحاربة الصفوة الاقتصادية المسيطرة في تلك الفترة حيث إتخذ هذا القرار دون دراسة فنية وعلمية كما تم تنفيذه على درجة عالية من السرية وفي نطاق ضيق[١] لم يتجاوز وزير المالية ومحافظه بنك السودان وربما ثلاثة من السياسيين. لذا جاء التنفيذ وفي طياته كثير من المخاطر المالية والسياسية والاجتماعية. حيث تم إتخاذ قرار باستقطاع ٢٠% من المبالغ المدفوعة للاستبدال وحفظها لدى المصارف التي قامت بالاستبدال وقد ترتب على حجز هذه النسبة من أرصدة التجار والجمهور مشاكل مالية كبيرة لأصحاب هذه الأموال بل كانت سبباً في إفلاس عدد مقدر من التجار الذين فوجئوا بهذا التجنيب من هنا بدأ تدهور النخبة الاقتصادية المتواجدة في الساحة قبل مجئ الإنقاذ وخاصة النخب غير الإسلامية[٢] وإزداد الأمر سواءً في أكتوبر ١٩٩١م حيث إتخذ قرار بتعديل سعر الصرف للجنيه السوداني مقابل الدولار الأمريكي من قبل حكومة الإنقاذ إذ تم تعديل سعر الصرف الرسمي من ٤,٥ جنيه للدولار الوأحد إلى ١٥ جنيه وسعر الصرف الحر من ١٢,٣٠٠ جنيه

---

(١) عبدالوهاب عثمان، مصدر سبق ذكره، ص ٦٢.

(٢) نفس المصدر، ص ٦٢.

إلى ٣٠ جنيه في حين استمر السعر الخاص بسوق الاستثمار التجاري في مستواه المرتفع البالغ قدره ٨٠ جنيه للدولار الأمريكي. هذه الإجراءات أدت إلى ظهور نخبة اقتصادية مستغلة الاتجار بالعملة عبر التصديقات التي منحت من قبل الحكومة بإنشاء الصرفات الخاصة والسماح لها بالتجارة في مجال العملات[١] مما أدى إلى مراكمة ثروات طبقة معينة من خلال الأرباح الخيالية التي حققتها في ذلك المجال. كما لجأت الدولة إلى زيادة حجم الكتلة النقدية حيث إرتبطت الزيادة بظاهرة التمويل بالعجز. حيث ارتفع حجم الكتلة النقدية من ١١,٢ بليون عام ١٩٨٨م إلى ٢٣,٧ بليون في عام ١٩٨٩م ثم ٣١,٦ بليون في ١٩٩٠م ثم إلى ٥٢ بليون في عام ١٩٩١م[٢] مقابل زيادة الكتلة النقدية شهدت الإيرادات الحكومية إرتفاعاً مذهلاً فمن ٣,٥ بليون جنيه في ١٩٨٨/٨٧م قفزت إلى ٣٢,٢بليون في عام ١٩٩٢/١٩٩١م وتعزى هذه الزيادة الضخمة في الإيرادات إلى الإيرادات الضريبية خاصة الضرائب غير المباشرة والتي ارتفع إيرادها من ١,٨ بليون في ١٩٨٨/٨٧م إلى ١٠,٩٥٧,٥ بليون جنيه للسنوات ٩٠/٨٩/ ٩١/٩٠م /٩٢/٩١م على التوالي رغم ذلك فشلت الدولة في مواجهة التزاماتها وتغطية منصرفاتها. ومع ذلك فقد ارتفعت نفقات الأمن والحرب من ٨% في الميزانية خلال ١٩٨٤/٨٠م إلى ٢٢% خلال ٨٩ ثم قفزت إلى أكثر من ٥٠% خلال الفترة الأخيرة[٣] أدت الأزمة المالية الخانقة إلى اللجوء لطباعة النقود، ولعل الأرقام أعلاه توضح هذا المعنى بلا لبس كما لجأت الحكومة أيضاً إلى تخفيض قيمة الجنيه والذي أثر تأثير مباشر على معيشة السكان وتقوية دخول المضاربة ودعمه بشكل مباشر للشريحة الطفيلية وقد أدى التخفيض المتواتر لقيمة الجنيه إلى تقليص وتدهور المقدرة الشرائية لدى الجماهير

---

(١) عبدالوهاب عثمان، مصدر سبق ذكره، ص ٦٩.

(٢) وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي، العرض الاقتصادي، ١٩٩١/٩٠.

(٣) وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي، العرض الاقتصادي، ٩٢/٩١ بالنسبة للرقم الخاص لعام ٩٢/٩١ حتى مارس.

الشعبية وأصبحت الأجور والمرتبات لا قيمة لها بمعنى أنها لا تكفي لتغطية تكلفة الضروريات الحياتية وأن كل تخفيض لقيمة الجنيه مقابل الدولار يترجم في شكل إرتفاع في أسعار السلع والخدمات المقدمة للجمهور[١] وفي الجانب الآخر وفي ظل هذا إتخذت الحكومة سياسة إنشاء السوق المصرفية الحرة مترافقة مع تخفيضات قيمة الجنيه إلى خلق سوق سوداء موازية هيمنت عليها الشريحة الموالية لنظام حكم الإنقاذ إلى جانب بعض البنوك التي عملت في مجال المضاربة بالعملة والبنوك الإسلامية التي تعد جزء من مؤسسة الإنقاذ التنظيمية وقد أسهمت هذه السوق في بروز الشريحة الاقتصادية الموالية وعززت من مواقعها في الاقتصاد السوداني بفضل سياسات الدولة أدى نشوء السوق السوداء للنقد الأجنبي وتخفيض قيمة الجنيه إلى إفراز وإنتشار ممارسات السوق السوداء في كل السلع بما فيها السلع الاستهلاكية وتدل الشواهد المتوفرة إلى توسع السوق السوداء لتشمل جميع المناحي في الفترة الأخيرة وحيث أن هنالك تدهور في الإنتاج وندرة في السلع فقد وجدت الشريحة الطفيلية الموالية لنظام الحكم ضالتها في النهب الضاري للأرباح الضخمة من خلال التحكم في أسواق السلع الاستهلاكية بفضل التسهيلات من قبل المؤسسات التنظيمية والمتمثلة في التصديق والإعفاءات الجمركية تحت مظلة الجمعيات الخيرية[٢] ومن خلال توافر إمكانيات التخزين والسيولة النقدية ويحكم طبيعة رأس المال الطفيلي فإنه يتجه إلى الأرباح السهلة والسريعة ولذلك تؤطر للسوق الأسود أكثر فأكثر مع السيطرة المتنامية لرأس المال الطفيلي على المقدرات الاقتصادية للبلاد بفضل سياسات الدولة. ويتعين هذا النوع من رأس المال عن الاستثمار المتبع لأن ذلك يتطلب فترة نضوج أطول. فمع تفشي وهيمنة السوق السوداء والمضاربة أصبح الدولار أكثر السلع ربحية في السوق. كما اتجهت تسهيلات الاقتراض

---

(١) مبارك علي عثمان، مصدر سبق ذكره، ص ٤٨.

(٢) نفس المصدر، ص ٤٩.

المصرفي للمضاربين في الدولار والسلع الأساسية الشيء الذي أتاح لهم سيولة نقدية ضخمة بالإضافة إلى ذلك تذبذب السياسات المالية والنقدية دوراً هاماً في جعل الدولار أكثر السلع أماناً وثقة. علاوة على ذلك ومع توقف تدفق النقد الأجنبي من الخارج في شكل قروض ومنح وهبات[١]. وتحويلات المغتربين وتدني عائدات الصادرات، خاصة في ظل العلاقات الخارجية السيئة للحكومة أصبحت الحكومة نفسها مشترية للدولار في السوق السوداء مما زاد الطلب عليه ورفع سعره[٢].

إن أكثر الفئات التي استفادت من البرنامج الثلاثي هي شريحة رأس المال التي تعمل في مجالات المضاربة على النقود والعملات الأجنبية والأرض والسمسرة وتجارة السلاح والسلع الغذائية وتهريب رؤوس الأموال والمرتبطين برأس المال الأجنبي من خلال الاستيراد والتصدير وهي ذات علاقة وطيدة بجهاز الدولة والنظام المصرفي كما استفاد من ذلك كبار بيروقراطيي الدولة والممسكين بالسلطة والحزب الحاكم وتنمية هذه الشريحة إلى الإكثار النقدي دون تراكم منتج وقد اتجهت هذه الفئة إلى تحويل أرباحها إلى عملات أجنبية وإلى حسابات في الخارج وإلى شراء الإصول الأجنبية. ونتيجة لذلك تفشت ظاهرة هروب رأس المال خاصة في ظل تقلبات السياسة الاقتصادية[٣] وفي الآونة الأخيرة أصبح إحتكار السوق وقفاً على التجار والطفيليين الموالين للحزب الحاكم ــ حزب الجبهة الإسلامية وتقوم بين هؤلاء والمكاتب الحكومية المختصة وبعض البنوك علاقة خاصة وقد جنت هذه الفئة أرباحاً ضخمة من جراء التحكم في حركة السلع في السوق المحلي وفي ظل إنحياز الحكومة لهذه الفئات من خلال السياسات الاقتصادية المفصلة لتناسب مصالحها وتسريب المعلومات عن القرارات أصبح لهذه الفئة هيمنة مطلقة على الاقتصاد الوطني وعلى صعيد رأس المال الوطني فقد تضررت

---

(١) مبارك علي عثمان، مصدر سابق، ص ٦٥.

(٢) نفس المصدر، ص ٧٠.

(٣) نفس المصدر، ص ٧٦.

فئات الصناعيين والزراعيين غير المرتبطين بالنشاطات الطفيلية وغير المرتبطين بعضوية وتأييد الحزب الحاكم. كما تعاني هذه الفئات من تقلب السياسات ومن التضييق الذي تمارسه الأجهزة ضدهم[١]. وبجانب هؤلاء نجد أن الدخل المتدهور وإرتفاع تكاليف المعيشة والخدمات الاجتماعية مع الإنسحاب المنظم للحكومة من مجالات الأنشطة الاقتصادية والسوق والسماح لفئة رأس المال الطفيلي بالازدهار والتوسع وتدهور مريع للمواطنين إلى أدنى مستويات خط الفقر وفي نفس الوقت هناك عددية قليلة من الرأسماليين الطفيليين النشطين سياسياً يراكمون أموالاً ضخمة من المضاربة والمتاجرة في قوت الشعب مستفيدين من أجهزة السلطة التي يهيمنون عليها بالإضافة إلى المؤسسات والشركات المالية الضخمة التي يهيمن عليها حزب الجبهة في الداخل والخارج أصبحت لهم هيمنة على صنع السياسة وهذا ما مكن تنظيم الجبهة من إدارة الوضع الحالي. وقد لعبت هذه المؤسسات والكوادر التي وجهها التنظيم إلى الدخول في دنيا المال والأعمال دوراً كبيراً في تغذية وتوسيع شريحة رأس المال الطفيلي. وقد لعبت السياسات الاقتصادية المختلفة دوراً حيوياً في توطيد شريحة رأس المال الطفيلي[٢] إذ أصبحت السياسة الاقتصادية ما هي إلا تعبيراً عن مصالح معينة لفئات وشرائح محددة من المجتمع وفي نفس الوقت تكون ضد مصالح الفئات الأخرى فقط سيطرت شريحة رأس المال الطفيلي وكما أوضحنا فيما تقدم فالسياسة الاقتصادية ما هي إلا تعبير عن مصالح طفيلية معينة وأن السياسات الاقتصادية في النهاية تخدم مصالح الفئات الأخرى فقد سيطرت شريحة رأس المال الطفيلي على جهاز الدولة، بعد أن اشتد عودها وهيمنت على مفاصل الاقتصاد الوطني منذ نهاية السبعينيات لقد كان إنقلاب ٣٠ يونيو ١٩٨٩م تعبيراً

---

(١) حيدر طه، الأخوان والعسكر: قضية الجبهة الإسلامية والسلطة في السودان، مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر ـ ط ١٩٩٣م، ص ٩٤.

(٢) نفس المصدر، ص ٩٦.

حقيقياً عن ضيق الشريحة الطفيلية بالممارسة الديمقراطية التي أصبحت تقييد أنشطتها في كافة المجالات[1].

أدت الممارسة الديمقراطية إلى إضعاف تأثير الشريحة الطفيلية على صنع القرار الذي ظلت تمارسه طيلة فترة ٧٨ - ١٩٨٥م وبرغم بصماتها خلال فترة الديمقراطية الثالثة إلا أن الحركة السياسية العامة كأدت أن تتجاوزها بطرحها لحل مشكلة الجنوب سلمياً وإرساء دعائم سودان موحد ديمقراطي يمكن فيه اقتسام السلطة والثروة. وكان هو مربط الفرس الذي دفع بالحزب الممثل لرأس المال الطفيلي للاستيلاء على السلطة بالإنقلاب العسكري وفرض برنامجه الاقتصادي الاجتماعي على كل الطبقات والفئات الأخرى بما فيها الشرائح الرأسمالية الأخرى ولدعم هيمنة السياسة والأيدلوجية فقد درج النظام على فصل الكوادر المخالفة له في الرأي من جهاز الدولة وإحلالها بعناصر منتمية للحزب أو ذات ولاء له بذلك أمنت سيطرته على السلطة السياسية وجهاز الدولة[2].

تمثل السياسات الاقتصادية كما ذكرنا آنفاً الشروط العامة التي تعمل في إطارها الشرائح الطبقية المختلفة. كما أن هذه السياسات تعبر عن المصالح الحقيقية للنظام الحاكم ومن هذه السياسات البرنامج الثلاثي لحكومة الإنقاذ ٩١/٩٠ - ١٩٩٣/٩٢م والذي كان من أحد أهدافه خروج الدولة من مجالات الإنتاج سواء الزراعي الصناعي والتسويق الداخلي والخارجي والخدمات الاقتصادية باستثناء قطاع التنقيب والبترول وأثر ذلك قامت الدولة بخصخصة المؤسسات والقطاع العام على نحو يناقض فلسفة الدولة الإنقاذية المتمثلة في الاقتصاد الإسلامي وفلسفة الدولة في كسر الإحتكار العام في المؤتمر الوطني للإنقاذ الاقتصادي الذي يتحدث عن خروج الدولة عن طريق بيع المؤسسات الخسارة والمتعثرة أو بيع حصص

---

(١) عبدالجليل المكي، "التبعية والسلطوية" في الدراسات السودانية، العدد الثاني، القاهرة، ص٥٣.

(٢) مبارك علي عثمان، مصدر سبق ذكره.

ملكية الدولة أو تحويلها إلى شركات مساهمة عامة. لقد إنتهت إجراءات الخصخصة إلى خروج كل الدولة والمجتمع من الاقتصاد وحققت الدولة مبدأ رأسمالية الاقتصاد لا إسلاميته تحت لافتات إسلامية كبيرة واستيعاب قيم رأسمالية تحت عناوين إسلامية[١]. صاحبت عملية الخصخصة أخطاء فنية وإدارية وقانونية بصورة بدلت من محتوياتها كما أن مجلس الوزراء ترك الحبل على القارب في اللجان المختصة حيث لم تلتزم بتقارير دورية للمجلس عن المؤسسات التي خصخصت حتى يتمكن من صحة إجراءات خصخصتها ومتابعة تنفيذ العقود المبرمة ولذلك تمت الخصخصة برؤية سياسية ضيقة لم تجد الإرادة الشعبية منالاً على ذلك عندما خصخص مصنع نسيج ربك لشركة، كان هناك عطاء مقدم من قطاع وآسع من قطاعات المجتمع هم المزارعون وتقدموا أيضاً حسب الشروط أمام لجنة الحسبة الإدارية أنهم تقدموا بهذا الطلب وبنسبة ٥% أكثر مما قدمته تلك الشركة ولكن لم يرسو العطاء لهم[٢]. كما أن التصرف في مرافق القطاع الصناعي عبر الخصخصة لم يحالفه التوفيق لأن هذه المرافق قد عرضت للبيع في وقت وحد ولم يكن ذلك موافقاً لمقدرة واستيعاب السوق المحلي وبهذا لوحظ عند تقييم أسعار وبيع هذه المرافق أنها كانت في أغلب الأحيان أقل من القيمة التقديرية حسب تقييم اللجان المتخصصة، نجد تقييماً كبيراً جداً ونجد أنها بيعت بثمن بخس ودراهم معدودات، بدون أن يكون هنالك حيثيات وأسباب واضحة مقنعة بالنسبة للإنسان. كما أن هناك مرافق تم التصرف فيها باستبدال الديون بالإصول وعليه لم يتم الإعلان عنها للوصول لسعر أعلى من خلال المنافسة. كان عدم الإعلان سمة بارزة وشائعة في معظم هذه الممارسات[٣]، كما أن عملية تحويل المؤسسات إلى

---

(١) المجلس الوطني الانتقالي، دورة الانعقاد الرابعة، الجلسة رقم ٢٦ بتاريخ ٢١ مارس ١٩٩٥م، ص ٩.

(٢) نفس المصدر، ص ١٠.

(٣) نفس المصدر، ص ١٤.

شركات مساهمة عامة لم يتم في الفترة التي حددها البرنامج الثلاثي وذلك لتـأخر إنشاء سوق الأوراق المالية وكان ذلك بقصد حرمان هذه الـشركات مـن دخـول المنافسة والتقدم بعروض مجزية لشراء مرافق القطاع العام.

توجد بعض المرافق التي تم تقييمها بالعملة الأجنبيـة والمحليـة لأن بهـا إصول وهي عبارة عن قروض أجنبية تسددها الحكومة، هذه المرافق تـم بيعهـا بالعملة المحلية وبأقل من القيمة التي تم تقييمها بها، كما أن الشروط الجزائية التي تضمنتها عقود البيع لم تطبق في أغلب المرافق التي تم التصرف فيهـا[١] كمـا أن السداد ينتابه نوع من التماطل والتسويف مما قلل القيمة الحقيقية للبيع في تاريخـه المحدد وهنالك عقود لم تحدد فيها قيمة ضريبة المبيعات دون الإشارة لإعفاء الجهة التي قامت بالشراء من تلك الضريبة ولم يتم تحديد الضرائب فيها ولم تدفع حيث أن إجمالي تقديرات الضرائب كانت في حدود ٨٩٤ مليون جنيه سـوداني والمـدفوع منها في حدود ٤٦٥ والمتبقي للسداد ٤٣٢ مليون مثال كما أن شركة مدينة النيـل الأبيض تم بيعها بالعملة الأجنبية وثم حول الشراء إلى العملة المحليـة ممـا أدى لتخفيض القيمة الحقيقية للمبالغ المطلوب سدادها لأنها سددت حسب سعر الـصرف الرسمي بينما سعرها في السوق الحر يزيد على ذلك ما خفض عن المشتري كثيراً وأضعف من قيمة المتحصل للخزينة العامة، فهي خدمة ليست للمجتمع لكن للفرد[٢] وفي ذات الوقت كان سداد الأقساط خصماً على ديون الحكومة وهذا ما لا يخـالف شروط العقد وحده بل يعطي تلك الديون قيمة تزيد عن قيمتها الحقيقية خاصـة إذا علمنا أن قيمة الدولار لديوان العالم الثالث في حدود سنتين بإعتبارها ديـون شـبه هالكة بجانب كل ذلك تم جدولة الديون للسداد مرة أخرى مخالفاً بذلك شروط العقد ولذا يؤدي إلى إضعاف الناتج وفقاً لإعتبار نسبة التضخم[٣].

---

(١) المجلس الوطني الانتقالي، دورة الانعقاد الرابعة، مصدر سابق، ص ١٤.

(٢) المصدر السابق، ص ١٤.

(٣) نفس المصدر، ص ١٦.

شركة مدبغة النيل الأبيض تم التصرف فيها عبر عطاء مقدم باسم مؤسسة الثقاف العالمية وشركاؤه بينما التوقيع على العقد مع مجموعة جهات هي بنك فيصل الإسلامي، وشركة الرواسي، وشركة باس، وشركة الرضا المستثمرون السودانيون ليس هنالك إشارة لمؤسسة الثقاف في هذا العقد. كما أن هذه الشركة بمراجعة رأس المال المسجلة به لدى المسجل التجاري رأس مال ضعيف لا يقوى لـسداد قيمـة المبيع كما أن بنك فيصل نفسه في تلك الفترة متعثر بدأ فعلياً فـي التـصرف فـي إصوله فعليه بنك يتصرف في إصوله لمواجهة التزاماته كيف يعتمد عليه في إدارة مرفق كمدبغة النيل الأبيض[١].

أما بالنسبة لمشروع كنافة أبو نعامة تم البيع بمبلـغ ٧٥٠ مليـون جنيـه سوداني بينما كان تقييم مركز البحوث والاستشارات الصناعية كان بالعملة المحلية والأجنبية (المحلية ٤٣٢ مليون جنيه سوداني ٩,٢٥١,٠٠٠ دولار) فإذا أخذنا فـي الإعتبار قيمة النقد الأجنبي بسعر الاستثمار التجاري المطبق في ذلك الوقـت ٨٠ جنيهاً للدولار فإن قيمته تكون بالعملة الأجنبية وحدها يبلـغ حـوالي ٩٤٠ جنيـه سوداني ليتضح إجمالي التقييم بالعملة الأجنبية وأحد مليار ومائة وإثنين وسـبعين مليون جنيه سوداني. بينما أعلى عطاء قدم من شركة الدالي والمذموم كان بواقـع ٥٠٠ مليون جنيه سوداني وبعد التفاوض معهم في بيع بـــ ٧٥٠ مليـون جنيـه سوداني الملاحظ أن التقديرات التي قدمت قد تكون أقل تقديرات على المباني إذا أن التقديرات الفعلية للمباني وحدها ثلاثة مليار جنيه سوداني وعليه كان من الأفـضل أن تتم إعادة العطاء كما حصل عند طرح عطاء مصنعي ريـا وكريكـاب[٢] أمـا شركة النيل الأبيض للتغليف والتي تعتبر من أهم الشركات العاملة إذ أنها تنتج مواد التغليف لكافة المصانع الأمر الذي يجب أن يعكس في قيمتها إذا تم طرح المرفـق

---

(١) المجلس الوطني الانتقالي، دورة الانعقاد الرابعة، مصدر سابق، ص ١٦.

(٢) نفس المصدر، ص ١٧.

في عطاء عام إلا أنه تم بيع هذه الشركة بعرضها على الشركة الإفريقية السودانية للتنمية والاستثمار المحدودة وتم التوصل لسعر وفاقي قدره ٥ ملايين و ٥٢١ ألـف دولار وهذه الشركة لم تقيمها بيت خبرة استشاري ولكن تم تقييمها عن طريق لجنة مشتركة بين الحكومة والشركة نفسها. أما فيما يتعلق بالمسائل الـضريبية منحـت شركة داو فترة سماح قدرها ٥ سنوات لسداد ضريبة المبيعات البالغ قـدرها ٤,٥ مليون دولار وبموجب القانون أن ضريبة المبيعات يجب أن تسدد فوراً[(١)] إن سياسة التحرير الاقتصادي التي إنتهجتها حكومة الإنقاذ كانت من أبـرز العوامـل التـي ساهمت في بروز نخبة اقتصادية جديدة حيث صاحب هذه السياسة قصوراً واضحاً في إصلاحات السياسات النقدية والمالية خاصة فيما يتعلق بالخصخصة التي تعـد أحدي طرق الثراء وظهور فئات اقتصادية جديدة خاصة أن الإجراءات التي إتبعت اتسمت بالمحاباة مما نتج عن ذلك ثراء سريع والغريب في الأمر صدر أمر بقيـام سوق الأوراق المالية ليمارس صلاحياته في تقييم إصول المؤسسات القومية ولكن عطل قيام سوق الأوراق المالية حتى تمت عملية الخصخـصة[(٢)] كمـا أن عمليـة الخصخصة لم يتبع فيها الإجراءات السليمة من حيث التقييم وتكوين اللجان الفنيـة وطرح المؤسسات عبر مناقصات حيث تم التصرف في بعض المؤسسات بقـرار سياسي أي يتم تحديد السعر والمشتري إذ تم تحويل هذه المؤسـسات إلـى أفـراد وأثروا منها ثراءاً فاحشاً على أسر غياب المحاسبة والرقابة الإدارية من قبل أجهزة الدولة المناط بها إجراء الرقابة والمحاسبة مضافاً إلى ذلك أن الخصخصة نفـسها جاءت مشوهة لتحقق أغراض فئات اقتصادية معينة ذات صلة بجهاز الدولة وبدافع التخلص من مرافق القطاع العام تم التصرف في مؤسسات القطاع العام مثل النقـل الميكانيكي هذه المؤسسة المناط بها الإشراف على مشتريات الدولة من الـسيارات

---

(١) المجلس الوطني الانتقالي، دورة الانعقاد الرابعة، مصدر سابق، ص ١٧.

(٢) مقابلة مع البروفسير محمد هاشم عوض، بالمنزل، الساعة ٦، بتاريخ الخميس ٢٠٠٥/٦/٩م.

وقطع غيارها وهي التي تضع المواصفات وتقوم باستيرادها وتوفر ورش الصيانة مع ملاحظة أن الحكومة لديها أسطول ضخم وهي مؤسسة حكومية لصالح الدولة وليس لصالح أفراد ولكن تم التصرف في هذا القطاع وآلت صلاحيه دوره إلى شركات خاصة وأفراد ذو علاقة بجاهز الدولة أو الحزب الحاكم نتج عنه ثراء دخول الفئات المقربة من السلطة سواء من الناحية الفكرية "أيدلوجيا" أو عرقياً وطبقياً أو بناءاً على علاقات قائمة على المصلحة المتبادلة إلى عالم النخبة الاقتصادية[١]. وأيضاً مصلحة المخازن والمهمات التي تحتفظ بكل مشتروات الحكومة من أدوات مكتبية ومستلزمات الحكومة الأخرى تم تصفيتها وآلت اختصاصات وصلاحيتها أيضاً إلى شركات خاصة وأفراد إذ أصبحت كل مؤسسة تقوم بشراء إحتياجاتها وفق برنامجها وأصبحت تطرح في عطاء وتُرسي هذه العطاءات للتجار الموالين للدولة[٢].

بعد أن أحكمت الدولة في تصفية القطاع العام وكونت لجنة للتصرف في مؤسساته بالبيع أو الإيجار أو الشراكة وحولت ملكية بعض المؤسسات لحكومات الولايات وبعض المنظمات تابعة لها ثم حددت ٢٧٣ مؤسسة ومرفقاً كدفعة أولى للخصخصة نفذت منها ٧٤ في الفترة من ٩٢ - ١٩٩٧م ونتج عن ذلك تشريد حوالي ٨٩٣٤ من العاملين عادت الحكومة بعد أن تصرفت في مرافق القطاع العام بإنشاء شركات تجارية تابعة لوزارات اتحادية وولائية ولجهاز الأمن ولتنظيماتها العسكرية داخل القوات المسلحة وسجلتها كشركات عامة كي لا تخضع لمراقبة المراجع العام وتتمتع بحرية الصرف خارج الميزانية توفر غطاء للنشاط التجاري

---

(١) مقابلة مع حسن محمد ساتي، بتاريخ ٢٠٠٥/٦/٥م، المكان الخرطوم شرق، الساعة ٣٠: ١ ظهر.

(٢) نفس المصدر .

للوزراء والولاة وكبار ضباط القوات المسلحة والأمن[1] حيث تم تسجيل هذه الشركات بموجب قانون الشركات لسنة ١٩٢٥م ولكن رأسمالها من أموال الدولة سواء كان مستقطعاً من أموال وزارة أو ولاية أو أجهزة أمنية أو قوة نظامية والفرق بين الشركات الخاصة والشركات المملوكة للدولة أن الأخيرة تخضع لرقابة ومراجعة أجهزة الدولة المحاسبية والقانونية وتدخل إيراداتها ضمن إيرادات الدولة أما الأولى لا تخضع لرقابة ومراجعة أجهزة الدولة المحاسبية والقانونية ولا تصب عوائدها في إيرادات الدولة وتصرف على جوانب سياسية وأمنية خاصة بالسلطة الحاكمة، الهدف من ذلك تحقيق شعار الحركة الإسلامية التمكين السياسي القائم على التمكين الاقتصادي لذلك استغلت الحركة الإسلامية أموال الدولة لإجراء عملية التمكين[2] حققت ذلك من خلال رفع شعار الاقتصاد الحر أولاً وتحت مظلة هذا الشعار تم إنشاء مئات الشركات الخاصة بأموال الدولة نفسها وأتاح ذلك للحركة الإسلامية وأفرادها أن تستخدم مراكمة الأموال والثراء لأعضائها الذين أوكل لهم مهمة إدارة هذه الأموال كل ذلك كان محمياً بالقانون والأنظمة واللوائح والاستثناءات والإمتيازات والإعفاءات من الجمارك والضرائب بقرارات سيادية حرمت الميزانية من ٣٥% من الإيرادات وفي كل ذلك تأثر القطاع الاقتصادي التقليدي الوطني الذي عجز عن منافسة الشركات الخاصة المملوكة للسلطة لأن الدولة هي أكبر مستثمر وأكبر مشتر للسلع والخدمات حيث وجهت السلطة الحاكمة كل فرص الاستثمار لشركاتها وحرمت منها شركات القطاع الخاص[3] ويمكن أن نسوغ نموذجاً لتلك الشركات من شركة السوار الذهبي التابعة لحكومة شمال

---

(١) محمد سيد أحمد، القوى الاجتماعية الحاكمة، Sudaneseonlin بتاريخ ٢٠٠٣/٦/٢٧م، أرشيف المنبر الحر.

(٢) يسن حسن البشير، الموضوع تصفية اقتصاد السلطة الحاكمة، صحيفة الأيام، ٢٦ يوليو ٢٠٠٥م، العدد ٨٢٥٦.

(٣) نفس المصدر .

كردفان وقد سجلت مساهمة عامة بـ ٢٠٠ سهم قيمة السهم ١٠ مليون جنيه المؤسسون: إدارة الاستثمار التجاري بوزارة المالية لولاية شمال كردفان ١١٥ سهم، الصندوق القومي للمعاشات ٢٠ سهم التأمينات الاجتماعية ٣٠ سهم وتطرح بقية الأسهم للجمهور أما مجلس الإدارة فيتكون من وزير المالية ومدير صندوق دعم الولايات ومدير الميزانية بوزارة المالية وتمارس الشركة نشاطها بتنافس غير متكافئ مع تجار السوق وتستحوذ على توكيلات لتوزيع شركات مثل أمان غاز وثلاجات ليبهر وأدوات فيليبس الكهربائية(١) ومثال شركة هجليج وهي من أكبر الشركات في مجال البترول وتحتكر إنتاج النفط وتمتلك أموال ضخمة جداً ولكنها شركة غير حكومية بنسبة مئة بالمئة إذ تمتلك شركات خاصة ذات مسئولية محدودة ومسجلة بموجب قانون الشركات لسنة ١٩٢٥م جزءاً كبيراً من أسهمها وهذه الشركات ذات طبيعة خاصة ولها علاقات متداخلة مع جهاز الدولة وجهاز التنظيم وتدار بواسطة كوادر الإنقاذ ومثيلتها شركة جياد لصناعة السيارات وسارية وخلافها من الشركات الكبرى وجل هذه الشركات تتمتع بإعفاءات جمركية وضرائبية مما أدى إلى مراكمة ثرواتها وثروات طاقم أفرادها الإداري مما أدى إلى بروز طبقة اقتصادية غير معروفة ولا صلة لها بالطبقات الرأسمالية التقليدية أو حتى الطبقة البرجوازية التي ظهرت في فترة مايو(٢) وأخذت هذه الشركات تقوم مقام مؤسسات القطاع العام التي حلت وفقاً لسياسة التحرير الاقتصادي حيث آلت إليها وظيفة مصلحة المخازن والمهمات التي كانت تحتفظ بكل مشتروات الحكومة إنابة عنها وكانت تقدم خدمات رخيصة لأنها جهة مركزية، بعد أن حلت آلت مهامها إلى الشركات التي أنشأتها الحكومة وأصبحت ترسي عليها العطاءات كما آلت إلى ذات الشركات مهام مؤسسة النقل الميكانيكي نتيجة للسياسات الاقتصادية

---

(١) يس حسن بشير، مصدر سابق.

(٢) مقابلة مع حسن ساتي، سبق ذكرها.

التي إتبعتها حكومة الإنقاذ منذ مجيئها في ٣٠ يونيو ١٩٨٩م خلقت تشوهات في تركيبة النخبة الاقتصادية والاجتماعية حيث أفرزت نخبة اقتصادية غلب عليها الولاء السياسي والفكري بديلاً للنخبة الاقتصادية التي إندثرت بفعل سياسات الإنقاذ وإذا أردنا الحديث عن ذلك من خلال السياسة النقدية والمالية التي تزامنت مع إصلاحاتها الهيكلية مما أدى إلى مواصلة معدلات التضخم وتسارعها في الإرتفاع حتى بلغت حوالي ١٢٠% عام ١٩٩٢م مقابل حوالي ٦٧% في عام ١٩٩٠م ثم استمر في التصاعد حتى بلغ المعدل ١٦٦% في أغسطس ١٩٩٦م أعلى مستوى لمعدلات التضخم في تاريخ السودان الحديث مع ذلك شهد تمويل القطاع الخاص توسعاً كبيراً مما أدى إلى زيادة كبيرة في حجم السيولة بنهاية عام ٩٣/٩٢ إذ بلغت نسبة الزيادة الكلية في تمويل المصارف التجارية للقطاع الخاص والمؤسسات العامة بحوالي ١٣٠% بمقارنة الزيادة المقررة في بداية العام ٦٣% وتقدر الزيادة في حجم السيولة بحوالي ٢٣% من الحجم القائم في بداية العام المالي ٩٢/٩٢ وفي عام ١٩٩٤/٩٣م استمر التوسع في حجم النقود وتجاوز المخطط له إذ بلغ معدل نمو تمويل القطاع الخاص والمؤسسات العامة في يونيو ١٩٩٤م ١٧% من حجم السيولة حيث كانت الطبقة المستفيدة من كل تلك الإجراءات المالية والنقدية هي طبقات الأفراد والمؤسسات والشركات ذات الصلة بنظام الإنقاذ والمرتبطة به وفقاً لمصالحها السياسية والفكرية والاقتصادية(١).

لقد سأهم الفساد الإداري في عهد الإنقاذ مساهمة فعالة في إبراز نخبة اقتصادية مرتبطة بجهاز الدولة لقد فتح النظام الباب للإعفاءات الجمركية فنالتها عشرات الهيئات العاملة في المجال الاقتصادي بحجة أنها تمارس أعمالاً خيرية. حتى الوزراء والولاة أعطوا سلطة منح الإعفاءات الجمركية التي كانت باباً وآسعاً للفساد فظهرت الكثير من الهيئات المسماة خيرية فأخذت تتاجر في كافة أنواع السلع

---

(١) عبدالوهاب عثمان شيخ موسى، مصدر سبق ذكره.

برأس مال عام، وأنها معفاة من الجمارك وهناك مؤسسات حكومية تفرض رسوماً وتبرعات وتتصرف فيها دون سند قانوني وفي عام ١٩٩٦م تراجعت وحدة الموازنة العامة حيث منح التمويل للوحدات الإيرادية بالصرف من إيراداتها دون الرجوع إلى وزارة المالية(١) لتترك الوحدات غير الإيرادية تواجه شح الموارد وبذلك فقدت وزارة المالية السيطرة على جزء مقدر من الإيرادات العامة وفي خلال تلك الفترة أن وزارة المالية تسيطر فقط على ٢٠% من الموازنة علاوة على اتجاه الوحدات الحكومية التي صارت تفرض الرسوم بصور غير مقنعة مما جعل هذه الموارد تخرج من نطاق سيطرة وزارة المالية إيراداً وصرفاً فيما يعرف بالصرف خارج الموازنة والتي تعارض أهم مبادئ وفلسفة السياسات المالية ووحدة الميزانية. هذا إلى جانب تعارض ذلك مع القوانين المالية والدستور مما دفع بالسيد وزير المالية في تلك الفترة "عبدالوهاب عثمان" طرح سياسات تقتضي إيقاف كل أنواع الصرف خارج الميزانية: وإلغاء تخويل الوزارات بالتصرف في ميزانيتها دون الرجوع إلى وزارة المالية وتحجيم حجم الاستدانة من النظام المصرفي(٢) وضبط السيولة النقدية التي تضخها المصارف التجارية وتشديد الرقابة على أداء المصارف وإيقاف كل أنواع الإعفاءات الجمركية والضرائبية التي لا تسندها قوانين وتعديل قوانين الإعفاءات التي تستخدم لأغراض المتاجرة وقد كانت كثير من الإعفاءات تمنح للمنظمات الطوعية وبعض المؤسسات الحكومية تستعمل تلك الميزات في الاتجار بالسلع المعفاة مما أدى إلى تبديد المال العام وإفساد الذمم حتى على مستوى المؤسسات المصرفية بلغ الفساد المفضي إلى الثراء قمته والشاهد على ذلك بنك نيما الذي أعلن إفلاسه، فقد بلغت الفجوة فيه ٧ مليار جنيه حيث ثبت أن عشرة أشخاص فقط منحوا ٨٠% من التمويل فيه: أنه قد تمت التسوية معهم وقبض

---

(١) حمد عمر خاوي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٩٠.

(٢) نفس المصدر، ص ٢٩١.

على موظفين وإدارات بالبنك كما صفي بنك الصفا وأثيرت قضية البنك الزراعي وحجم الاختلاسات فيه كلها قضايا تورط فيها جهاز الدولة أو كبار أعضاء الجبهة الإسلامية بتهمة الفساد الإداري[1] مرد ذلك أن القرار الإداري في ظل نظام الإنقاذ يعتمد على الشخصية الفردية لغياب الرقابة والمحاسبة فالوزير لا يحاسب ولا يراجع في قراراته وتم تعليق كل القوانين الرقابية حتى قانون بنك السودان في الرقابة على المصارف أصبح غير معمول به في ظل شخصنة القرار الإداري في جهاز الدولة حيث أن القرار الإداري في عهد حكومة الإنقاذ لا يتخذ عبر مؤسسات الدولة المعروفة إبتداءاً يتم إتخاذ القرار داخل مؤسسات الإنقاذ التنظيمية ومن ثم ينفذ عبر الوزارات من خلال الوزراء الذين في الأصل هم جزء من الحكومة والوزراء لا يستطيعون تخطي السياسات المجازة من قبل المؤسسات التنظيمية إلا بعد الرجوع إلى المؤسسة التي أصدرت ذلك القرار وعليه في الغالب تكون هذه القرارات من مصلحة الفئات الاجتماعية والاقتصادية التابعة للحكومة وبالتالي تحقق مكاسب جمة لصالح هؤلاء مما نتج عنه ظهور طبقة اجتماعية واقتصادية جديدة[2] بجانب ذلك هناك نوع آخر من الفساد الإداري في عهد حكومة الإنقاذ أدى إلى بروز نخبة اقتصادية موالية للنظام، الفساد في عهد الإنقاذ على مستوى الوظيفة والتكليف السياسي أي في قمة السلطة إذن إن المؤسسات والبنوك والوزارات أصبحت جزر معزولة يعني أن جل قيادات مؤسسات الدولة والوزارات والشركات الكبرى والبنوك أصحاب ولاء وإنتماء قوى لتنظيم الجبهة الإسلامية ولذلك كل منهم يتخذ القرار الإداري في موقعه وفق لمصالحه في ظل غياب الرقابة الإدارية للدولة وخاصة المؤسسات الاقتصادية أدى ذلك في النهاية إلى استغلال بعض أصحاب الولاء النفوذ السياسي والإداري إلى تحقيق مصالحهم الشخصية محققاً بذلك أرباح

---

(١) حمد عمر خاوي، مصدر سابق، ص ٢٩٢.

(٢) مقابلة مع حسن ساتي، مصدر سبق ذكره .

طائلة سواء كانت من خلال عمليات تجارية أو عمولات أو إرساء عطاءات[1] بلغ الفساد الإداري ذروته حينما أنشأت مؤسسات الدولة والوزارات شركات ومؤسسات اقتصادية وبنوك لا رقيب عليها ووصل الأمر أن الأجهزة الأمنية نفسها والمناط بها تحصيل المعلومات المتعلقة بأمن الدولة وسيأدتها دخلت في مجال الاستثمار وأنشأت عشرات الشركات التي لا تراجع ولا يحاسب المسئولين فيها عن تصرفاتهم ولذلك ظهر الثراء الغير طبيعي على بعض قيادات هذه المؤسسات والشركات حيث لم يقتصر الفساد على الجهاز الإداري وحده في الدولة في عهد الإنقاذ بل إمتد إلى قمة الجهاز السياسي هنالك العديد من قيادات المؤسسات السياسية في الدولة وأبناء الكوادر الوسيطة في هذه المؤسسات قبل مجئ حكومة الإنقاذ لا يملكون سيارة خاصة ولكن بعد مجئ الإنقاذ امتكلوا العقارات والعمارات الضخمة والسيارات الفارهة وأصبحت طبقة جديدة في المجتمع لم تكن مألوفة من قبل[2] كان نتيجة لهذه السياسات الإدارية والسياسية بروز قيم جديدة وسط المجتمع السوداني في المدينة والقرية تتمثل في قيم الربح وتكوين الثروة مهما كانت طريقة جمعها والمنافسة والاستهلاك وما يتبع ذلك من تهرب في دفع الضرائب والفساد المالي وسرقة المال العام شملت حتى من يدعي العفة الإسلامية (وأعضاء الحركة الإسلامية) كما جاء في التقرير الاستراتيجي السنوي للحكومة للعام ١٩٩٩م (٢) قيمة الأموال المسروقة في هذين العامين فقد وصلت إلى ٣٧٢ مليون دينار وفي ١٩٩٨م وصلت إلى ٧٥٦ مليون أي بزيادة ١٠٢% في ١٩٩٩م وتواصل الإرتفاع في جرائم الفساد وسرقة المال العام لتصل إلى ٨١٣ مليون دينار في عام ٢٠٠٢م بزيادة قدرها ٢٠٨% تقريباً لم يرد منها خزينة الدولة إلا ٢ مليون دينار أي ٩% تقريباً. الجدير بالذكر أن ٤٧% منها أدرج تحت صرف دون وجه حق و٣٤% خيانة أمانة و١٥%

---

(١) مقابلة مع بدر الدين طه أحمد، بتاريخ ٢٠٠٥/٦/٥م، الساعة ١٠ صباحاً، بالمكتب شارع السيد عبدالرحمن تقاطع على عبداللطيف.

(٢) نفس المصدر.

اختلاسات أما الاعتداء على أموال الزكاة فقد كانت نسبته ١١% من إجمالي المبالغ المسروقة على الرغم من أن ديوان النائب العام الذي أصدر التقرير أشار إلى أن بعض شركات الزكاة ما تزال تحت المراجعة[١] لم يقتصر أمر الفساد في عهد الإنقاذ على القطاع الإداري السياسي بل إمتد إلى النظام المصرفي الذي أصبح في ظل التحرير الاقتصادي شريكاً مع السلطات في إدارة الاقتصاد ويمثل القطاع الحقيقي وأحد الركيزتين اللتين يعتمد عليها الاقتصاد الوطني وتتمحور حوله كل السياسات المالية والنقدية بالإضافة إلى ذلك أصبح النظام المصرفي الأداة الرئيسية في إدارة تنفيذ السياسات النقدية والتي تعتبر بدورها العنصر الأساسي في تحقيق استقرار الأسعار في الاقتصاد ومن ثم الاستقرار في مفاصل الاقتصاد الكلي لذا فإن سلامة أوضاع النظام المصرفي وقدرته على الوساطة المالية واستقطاب المدخرات والموارد المحلية وتدفقات رؤوس الأموال الخارجية وتوجيهها إلى استثمارات قومية دون الإخلال بالأهداف الوطنية من خلال التوظيف الراشد والمستهدف للموارد لتشكل عاملاً هاماً وأساسياً في تحقيق الاستقرار الاقتصادي على النحو المستدام[٢] إلا أن سياسات الإنقاذ المالية والنقدية أدت إلى أحداث تشوهات واختلالات في جسم الجهاز المصرفي تمثل هذه الاختلالات في انفلات عيار النظام المصرفي وتجاوزه السقوف التمويلية وإتساع التمويل قصير الأجل على حساب المتوسط والطويل الاستثماري في الزراعة والصناعة وارتفعت فوائد التمويل الإسلامية أسماً والربوية فعلاً بما يفوق عشرات أضعاف متوسط سعر الفائدة في السوق العالمي وكانت النتيجة إذ فقد غالبية الجمهور ورجال الأعمال الثقة في النظام المصرفي[٣]. واحتفظوا بأموالهم ومدخراتهم في الخزنة فارتفعت نسبة العملة

---

(١) صحيفة الميدان، بتاريخ ٢٠٠٤/٢/١٨م، sudaneseonline.com

(٢) عبدالوهاب عثمان شيخ إدريس، اقتصاد السودان ومعطيات إتفاقية السلام في ظل العولمة، هيئة رعاية الإبداع العلمي، مارس ٢٠٠٥م، سوريا، ص ١٤.

(٣) محمد سيد أحمد، هجين القوى الاجتماعية، سبق ذكره.

المتداولة خارج النظام المصرفي إلى ٩٤% وعجزت المصارف عن استرداد ٢٥% من تسهيلاتها وانتشرت ظاهرة الشيكات الطائرة[١] والعجز ناتج عن أن المؤسسات المصرفية خضعت للسيطرة والولاء السياسي في عمليات التمويل إذ أن معظم الحاصلين على تمويل من المؤسسات المصرفية في عهد الإنقاذ ذو علاقة بجهاز الدولة سواء كانوا أصلاً فيه أو من أصحاب الولاء السياسي أو القبلي أو العلاقات الاجتماعية المرتبطة بأفراد النظام إذ قامت المؤسسات المصرفية بربط المصالح الاقتصادية والمعيشية بالتكوين السياسي ولذا نتج الفساد الإداري الذي ضرب البنوك والذي سبق أن أشرنا إليه في حالة بنك نيما وبنك الصفا والبنك الزراعي السوداني. وفي هذا الإطار وحده يمكن تفهم الجذور الفكرية والاجتماعية للاستراتيجية القومية الشاملة فهي في الأساس استجابة لضغط وحاجات الفئات الرأسمالية التابعة للحركة الإسلامية لفرض برنامجها الاقتصادي من موقع السلطة وتحت غطاء الإسلام وهي الفئات التي حصدت ثمار هذا البرنامج من موقع السلطة تمكنت من تنمية وتطوير إمكانياتها وثرواتها، من خلال الخصخصة والتسهيلات المصرفية والإنفاق الحكومي والإعفاءات الوآسعة ومختلف التسهيلات بما في ذلك الفساد المالي والإداري وغيره. وفي هذا المجال تحولت " أسلمة النظام المصرفي" إلى آلية أساسية لتنمية هذه الفئات وإفقار الملايين من المزارعين ورجال الأعمال المرتبطين بالفئات الأخرى[٢] ومن خلال ذلك قامت الاستراتيجية القومية الشاملة بإعادة صياغة تركيب الرأسمالية السودانية لمصلحة سيطرة هذه الفئات على السوق والإنفاق الحكومي خلال الفترات السابقة وواقع الحال اليوم يدل على ذلك يكفي أن يلتفت كل مواطن لمن حوله من قيادات وكوادر الحركة الإسلامية يقارن حالها في ١٩٨٩م وحالها اليوم على أن يشمل ذلك الأبناء والبنات والزوجات.

---

(١) محمد سيد أحمد، مصدر سابق.

(٢) محمد علي جادين، مناقشات حول الديمقراطية والوحدة الوطنية في السودان، مصدر سبق ذكره، ص ١٩٩.

وبكل ثقة يمكننا القول إن سياسات الإنقاذ الماليــة الاقتـصادية أدت إلــى أحداث تشوهات واختلالات كبيرة في تركيبة الاقتصاد الوطني وتمثل أهـم هـذه الاختلالات في العجز الداخلي في الميزانية العامة بين إيرادات الدولة ونفقاتها وبين الإنتاج والاستهلاك والثراء والفقر[1].

فقد سجلت الميزانية العامة عجزاً متواصلاً طوال السنوات الـسابقة حيـث ارتفع العجز من ٢٠١ مليون دينار في عام ٩١/٩٠ إلى ١٨ مليار عــام ١٩٩٦م وحوالي ٢٠ مليار عام ١٩٩٧م ثم قفز إلى ٣٢ مليار عام ١٩٩٩م المفارقة أن هذا العجز يتزايد عاماً بعد عام رغم تصاعد الإيرادات العامة من ١,٤ مليار دينار عام ٩١/٩٠ إلى ١٠٨ مليار دينار عام ١٩٩٧م حوالي ١٦٠ مليار دينار عام ١٩٩٨م المصدر الرئيسي لهذه الإيرادات الضرائب المباشرة وغير المباشرة حيث وصـلت مساهماتها إلى ٦٧% من إجمالي الإيرادات عــام ٩١/٩٠ وحــوالي ٨٨% عـام ١٩٩٥م وحوالي ٧٣% عام ١٩٩٨م وفي داخل هذا الإطار تحتل الضرائب غيـر المباشرة مكانة كبيرة حيث تصل مساهمتها إلى ٥١%[2] عام ٩١ وحــوالي ٥٨% في عام ١٩٩٦م و٥٤% عام ١٩٩٧م أما الضرائب المباشرة فقد ظلت تتراوح بين ١٦% في ٩١ و٣٤% عام ٩٥و١٩% عام ١٩٩٨م وهذا يعني أن العبء الأساسي في تمويل الإيرادات العامة يتحمله أصحاب الدخول المحـدودة والعــاملون بــأجر ومرتب وذلك من خلال الضرائب غير المباشرة على السلع والخـدمات المختلفـة وذلك بعكس إنحياز سياسات الدولة إلى الفئات الرأسمالية وخاصة الفئــات العليــا المرتبطة بالنخبة الحاكمة كما هو واضح ومن تدني نـسبة مـساهمة الـضرائب المباشرة وينعكس إنحياز الدولة لهذه الفئات أيضاً في الإعفاءات الكبيرة والواسـعة وخاصة الفئات المرتبطة بنشاطات تجارية ونشير هنا إلى المقاومة التــي وجـدتها

---

(١) محمد علي جادين، مناقشات حول الديمقراطية، مصدر سابق، ص ٢٢١.

(٢) نفس المصدر، ص ٢٢١.

وزارة المالية لإلغاء بعض هذه الإعفاءات. كل ذلك أنتج نخبة اقتصادية غير معروفة ومرتبطة بجهاز الدولة وسيطرة على مجريات الاقتصاد السوداني[١] تمتاز بتدرج هرمي من أعلى قمتها حيث زعامة التكوين السياسي والبيوتات المالية المتملكة إلى وسطها من حلقات التجار والشركات المحلية القابضة على عصب الاقتصاد والتجارة إلى قاعدتها من الشرائح ذات المعائش المرتهنة إلى القمة وقد أدى إلى تغير درامي في التركيبة الثقافية الاجتماعية للنخبة الاقتصادية التي كانت سائدة في السودان بجانب ذلك قد قسمت سياسة الإنقاذ المجتمع السوداني إلى فئتين فئة محدودة مسيطرة وقابضة على السلطات والصلاحيات وإتخاذ القرار ومفاصل الاقتصاد وفئة أخرى واقعة تحت سيطرة الفئة الأولى[٢].

بدأت حكومة الإنقاذ منذ مجيئها إلى السلطة في ٣٠ يونيو ١٩٨٩م سياستها الاقتصادية بعدد من المراسيم والإجراءات التي صادرت ممتلكات البعض من نقد أجنبي وبضائع وحرمت تداول النقد الأجنبي وحرمت الأنشطة الاقتصادية للمعارضين في الرأي فبدأت الحكومة برنامجها الاقتصادي بإعدام بعض تجار العملة وتشريد العمالة وتقييد الاستيراد والاستيلاء على المنتجات الزراعية والصناعية وغيرها وقبل أن تمضي الأشهر الثلاثة الأولى لهذه السياسات أطلقت الحكومة حرية التعامل بالنقد الأجنبي وسمحت بالاستيلاء للموالين وأحلت كوادر الحزب الحاكم محل العمالة المشردة وفي عام ١٩٩٠م أعلنت البرنامج الثلاثي والذي من ضمن أهدافه تحريك جمود الاقتصاد وتوجيهه نحو الإنتاج، تحقيق التوازن الاجتماعي وإلغاء إحتكار الدولة مجالات الإنتاج[٣] الزراعي والصناعي والتسويق الداخلي والخارجي والخدمات الاقتصادية باستثناء قطاع التنقيب والبترول بجانب تحرير أسعار السلع والخدمات الداخلية والسلع المستوردة وخروج الدولة من هذه المجالات ببيع المؤسسات الخسارة.

---

(١) محمد علي جادين، مناقشات حول الديمقراطية والوحدة الوطنية، مصدر سابق، ص ٢٢١.

(٢) سالم أحمد سالم، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٧.

(٣) نفس المصدر، ص ٥٤.

الفصل الرابع

خصائص النخب الاقتصادية الجديدة في السودان

يتناول هذا الفصل خصائص النخب الاقتصادية الجديدة في السودان عبر دراسة استبيانية موجهة إلى وزراء الوزارات الاقتصادية السابقة ورجال الأعمال ومدراء مؤسسات اقتصادية وشركات واكاديميين في المجالات الاقتصادية وقادة الأحزاب السياسية وأعضاء البرلمان حيث طرحت الدراسة إثنى عشر سؤالاً تقريرياً حول خصائص النخبة الاقتصادية في فترة الدراسة ١٩٧٥م - ٢٠٠٠م وعليه يجيء البحث في ثلاثة مباحث يتناول المبحث الاول الجذور الاجتماعية والثقافية للنخبة الاقتصادية الجديدة في السودان ويتعرض من خلال المبحث الثاني لأثر الولاء السياسي في إبراز النخبة الاقتصادية كما يتناول المبحث الثالث النفوذ الإداري وأثره في إبراز تلك النخب.

عليه يجيء هذا الفصل على النحو التالي:

٤-١ الجذور الاقتصادية للنخب الاقتصادية الجديدة في السودان

تشابه الفئات الاقتصادية في عهد الإنقاذ مع الفئات الرأسمالية التي سيطرت على مجريات الاقتصاد في فترة مايو

الإجابة	العلامات	العدد	النسبة المئوية
أوافق		٢١	٪٥٢
اتردد		١٠	٪٢٥
لا أوافق		٩	٪٢٣

المصدر: استبانة الباحث

جدول رقم ٤-١

طرح الاستبيان سؤالاً تقريرياً عن تشابه الفئات الاقتصادية الرأسمالية التي سيطرت على مجريات الاقتصاد في فترة مايو، فكان عدد المشاركين أربعين شخصاً فجاءت النتيجة أن ٥٢% من المشاركين موافقون على تشابه الفئات الاقتصادية في عهد الإنقاذ مع الفئات الرأسمالية التي سيطرت على مجريات الاقتصاد في عهد مايو و٢٣% منهم غير موافقون على التشابه و٢٥% منهم مترددون والملاحظ أن المترددين يشكلون ٢٥% من العدد الكلي وهم نسبة عالية ويرجع ذلك إلى أن هذا العدد من المشاركين من الفئات المستنيرة الحديثة في مجال العمل السياسي والاقتصادي وعليه لا يملكون مقومات تؤهلهم في الإجابة الفاصلة عن فترة مايو اما الفئة الثانية غير الموافقون ٢٣% منهم من أصحاب ولاء لمايو سواء كانوا وزراء في عهد مايو أم أعضاء في الاتحاد الإشتراكي أو مدراء مؤسسات اقتصادية في عهد مايو ولكن منهم من كان ضمن الفئة الاولى الذين يقرون بالتشابه والنتيجة بشكلها من خلال الاستبيان تاكد تشابه الفئات الاقتصادية في فترة الإنقاذ مع الفئات الرأسمالية التي سيطرت على مجريات الاقتصاد في فترة مايو والتي هي نتاج للولاء السياسي والالتزام التنظيمي والعلاقات والروابط الاجتماعية والاسرية والاكاديمية وهي الإمتيازات التي جعلت من الفئات الاقتصادية والرأسمالية المسيطرة على مجريات الاقتصاد في عهدي مايو والإنقاذ من خلال الاستغلال والتأثير على برنامج الحكومات الاقتصادي.

منذ اواسط السبعينيات أصبحت السياسات الاقتصادية تخدم فئات اجتماعية معينة إطلق عليها الشعب السوداني بحسه المرهف صفة الطفيلية وهي صفة تشير إلى المجالات والانشطة غير الإنتاجية التي يعمل فيها الطفيليون أو إلى العقلية السائدة وسطهم. ولقد استمرت تلك السياسات في خدمة هذه المصالح طيلة الثمانينيات ولذلك عقد الثمانينيات واوائل التسعينيات فترة متصلة حيث

أن التحالف الحاكم لم يتغير إلا لفترة وجيزة بعد الانتفاضة وحتى ٢٩ يونيو ١٩٨٩م [١].

وهذا ما أكده الاستبيان عن تشابه الفئات الاقتصادية والرأسمالية في فترة مايو وحكومة الإنقاذ. أدت الاستراتيجيات المتبعة منذ إعلان سياسة الإنفتاح في عام ١٩٧٢م في عهد حكومة مايو وسياسة التحرير الداخلية والخارجية من نهاية السبعينات من القرن الماضي تعويم سعر صرف العملة المحلية وأسلمة النظام المصرفي وتخلي الدولة عن دورها الاقتصادي والاجتماعي "عن طريق رفع الدعم الحكومي للسلع والخدمات الأساسية وتحويل مؤسسات القطاع العام للقطاع الخاص المحلي والاجنبي" والتركيز على القطاع الخاص في قيادة عملية التنمية والنشاط الاقتصادي وحصر دور الدولة في توفير البنيات الأساسية والتسهيلات اللأزمة للاستثمارات الخاصة في عهد حكومة الإنقاذ التي بدأتها في عام ١٩٩٠م، هذه الاستراتيجية بتوجهاتها وسياستها العامة تمثل إمتداداً وتطوراً وآسعاً للبرنامج الذي طرحه نظام نميري في برامج العمل المرحلية ١٩٧٤-١٩٧٧م والخطة الستية ١٩٧٧ - ١٩٨٣م. وقطع شوطاً كبيراً في تنفيذه تحت إشراف صندوق النقد الدولي.[٢]

أدت هذه الاستراتيجيات المتبعة في نظام مايو والإنقاذ إلى خلق أزمة تجلت مظاهرها في إرتفاع المديونيات الخارجية والداخلية التي وجهت للصرف على تمويل جهاز الدولة وتدهور القطاع الإنتاجي وصحب ذلك توسع ضخم في قطاع الخدمات مما يعني أن هنالك إكثار نقدي بدون استثمار منتج فتتجه أغلب الأموال أي الاستثمارات العقارية أو المضاربة إلى العمليات غير المنتجة. وبرزت شريحة

---

(١) مبارك علي عثمان، مصدر سبق ذكره، صـ٤.

(٢) محمد علي جادين، مناقشات حول الديمقراطية والوحدة الوطنية في السودان، مصدر سبق ذكره، صـ ٢٠٤.

من الرأسمالية السودانية وأصبحت هذه الشريحة مهيمنة منذ أوائل الثمانينات وتحولت مدخرات ضخمة من أيدي الفئات الشعبية إلى أيدي هذه الشريحة [١]. وهذا ما أكده الاستبيان في تشابه الفئات الاقتصادية في عهد حكومة الإنقاذ مع الفئات الرأسمالية التي حكمت وسيطرة على مجريات الاقتصاد في حكومة مايو "١٩٦٩م-١٩٨٥م" ونظام الإنقاذ من ١٩٨٩م- ٢٠٠٠م .

النخب الاقتصادية في الإنقاذ يصدق عليها قول من أين أتى هؤلاء

الإجابة	العلامات	العدد	النسبة المئوية
أوافق		٣٨	٩٥%
أتردد		-	-
لا أوافق	_	٢	٥%

المصدر: استبانة الباحث

الجدول رقم ٤-٣

طرح الاستبيان سؤالاً تقريرياً في أن النخب الاقتصادية في الإنقاذ يصدق عليها قول من أين أتى هؤلاء؟ فكان عدد فئات المشتركين أربعين شخصاً فكانت النتيجة أن ٩٥% من عدد المشتركين موافقون على أن النخب الاقتصادية التي ظهرت في فترة حكومة الإنقاذ "١٩٨٩-٢٠٠٠"يصدق عليها قول "من أين أتى هؤلاء؟" [٢]. و٥% من المشاركين غير موافقون. الملاحظ أن ٩٥% من المشاركين يؤكدون أن النخب الاقتصادية التي سيطرت على مجريات الحياة

---

(١) مبارك علي عثمان، مصدر سبق ذكره، صـ ٢٨.

(٢) ترجع هذه العبارة إلى الأدب السوداني – الطيب صالح.

الاقتصادية في عهد الإنقاذ يصدق عليها قول من أين أتى هؤلاء؟ وهذا وحده ينهض دليلاً كافياً في مواجهة حكومة الإنقاذ انها أولت فئات معينة من المجتمع قدراً وافراً من الحظ في تراكم الثروة وهذا ديدن الحكومات العسكرية التي دوماً ما تسعى إلى إضفاء الشرعية لنظامها عبر استقطاب قواعد مدنية وغالباً ما تلجأ إلى تكوين حزب وآحد حتى تظهر بمظهر الحكومة المدنية وفي هذه الظروف تبرز نخب في شتى المجالات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية لم تكن معروفة من قبل من حيث التاثير الاجتماعي في مختلف المجالات وهذه النخب تحظى بالمحاباة من قبل الدولة وما ينتج عنه من ثراء مفاجئ لها من خلالها الاستفادة من برنامج الدولة الاقتصادي كما هو الحال في حكومة الإنقاذ عندما أعلنت السياسات الاقتصادية المتمثلة في الاستراتيجية القومية الشاملة حيث حصدت ثمارها فئات اجتماعية ذات صلة وثيقة بالنظام من حيث الالتزام التنظيمي والولاء السياسي وظهر ذلك جلياً في عمليات الخصخصة التي تمت من خلالها أثرت فئات اجتماعية جديدة لم تكن معروفة بثرائها من قبل سياسات الخصخصة.

المجموعات المسيطرة على الاقتصاد في فترة الإنقاذ منذ بداية مجيئها في ٣٠ يونيو ١٩٨٩م هي مجموعات التجار الذين يعتمدون على سياسات الفوضى الاقتصادية التي كانت سائدة وهذه النوعية من النخب هي التي خرجت من إطار المنافسة ومن ثم أعلنت إفلاسها. كما أن هنالك نخبة اقتصادية جديدة ظهرت في فترة الإنقاذ لم تكن معروفة من حيث المنبت ولا الجذور الاجتماعية والثقافية ويصدق عليها "من أين أتى هؤلاء"، وهذا النوع استفاد من سياسة التحرير الاقتصادي كما استفاد من استغلال نفوذه في موقع إتخاذ القرار الاقتصادي في عهد الإنقاذ حيث أن القرار الاقتصادي في عهد الإنقاذ ينبع من الحزب إبتداءاً ثم يحال إلى الوزارة المتخصصة لتقديمه إلى الجهاز التشريعي لإجازته وقبل ذلك يجاز من قبل مجلس الوزراء.

كما استفادت من سياسة الإعفاءات الجمركية في عهد الإنقاذ التي كانت تمنح لشريحة اجتماعية معينة ذات صلة بجهاز الدولة مما سأهم في ثراءها وبالتالي تقدمها خطوات نحو عالم النخب الاقتصادية رغم أن جذورها الاجتماعية ممتدة داخل طبقات ما دون الرأسمالية أي أنهم قادمون من طبقات العمال الزراعيين والرعاة وهي أدنى الطبقة الوسطى ومعظمهم قادمون من الريف السوداني[١].

وعليه نحن ازاء طبقة "نخبة" اقتصادية اجتماعية تكونت في أحضان الدولة وأثرت من خلال إحتكارها للسلطة والثروة وهذه الطبقة في سبيل تأمين وجودها في السلطة والثروة إتخذت تدابير مخالفة لكل القيم التي كانت سائدة تجاه السياسات الاقتصادية بما فيها سياسة التحرير الاقتصادي التي أتاحت لهذه الطبقة أن تثرى ثراءاً فاحشاً على أثر غياب المحاسبة والمراقبة الإدارية من قبل أجهزة الدولة المناط بها إجراء الرقابة والمحاسبة مما ساعد هذه النخبة في السيطرة الكاملة على القرار الإداري المفضي إلى الثراء من خلال تنفيذ القرار الإداري في مؤسسات الدولة لغياب الرقابة، في عهد الإنقاذ الوزير لا يحاسب ولا يراجع في قراراته الإدارية ومثال على ذلك الولاية على المال العام في السابق كانت لوزارة المالية وهي صاحبة الولاية على المال أما في عهد حكومة الإنقاذ الأمر على خلاف ذلك حيث أصبحت الولاية على المال العام لديوان الحكم الاتحادي بجانب وزارة المالية كما أن القرار الإداري في عهد الإنقاذ لا يتخذ عبر مؤسسات الدولة المعروفة كل هذه الإجراءات ساهمت في ظهور نخبة اقتصادية لم تكن معروفة من قبل [٢].

---

(١) مقابلة مع دكتور عبدالوهاب عثمان شيخ موسى، بمكتبة الخرطوم شارع البلدية، الساعة ٢:٣٠ ظهراً بتاريخ ١،٦،٢٠٠٠م.

(٢) مقابلة مع حسن ساتي، بمكتبه بشارع السيد عبدالرحمن، الساعة ١:٣٠ ظهراً، تاريخ ٢٠٠٥/٦/٥م

وهذا ما أكده الاستبيان في أن النخبة الاقتصادية التي ظهرت في عهد حكومة الإنقاذ يصدق عليها قول من أين أتى هؤلاء"؟.

ليست هنالك جذور اقتصادية مورثة للنخب الاقتصادية التي ظهرت في فترة مايو

الإجابة	العلامات	العدد	النسبة المئوية
أوافق		٣٦	٪٩٠
أتردد		٤	٪١٠
لا أوافق	–	–	–

المصدر: استبانة الباحث

الجدول رقم ٤-٣

طرح الاستبيان سؤالاً تقريرياً ليس هناك جذور اقتصادية موروثة للنخبة الاقتصادية التي ظهرت في فترة مايو عرض الاستبيان على ٤٠ شخصاً فكانت النتيجة أن ٣٦ شخصاً ويمثلون ٩٠% من عدد المشتركين يوافقون على أنه ليس هناك جذور اقتصادية للنخبة الاقتصادية التي ظهرت في فترة مايو بينما أربعة أشخاص ويمثلون ١٠% من جملة المشاركين يترددون بينما لم يعترض أحد، الملاحظ أن ٩٠% يوافقون على أنه ليس هناك جذور اقتصادية موروثة للنخبة الاقتصادية في فترة مايو مرد ذلك أن هناك إرتباط وثيق بين الثراء سواء كان ذلك في الأنظمة الديمقراطية أو الأنظمة الشمولية العسكرية وخلافها وخاصة في فترات الديمقراطية لأن الأحزاب تحتاج إلى أموال ضخمة لخوض الحملات الإنتخابية لذلك تسعى لجذب الأثرياء والأسماء المعروفة إلى صفوفها لدعم الحزب وبالمقابل ليستفيدوا من الأحزاب في حال وصولها إلى السلطة عبر الرخص التجارية والإعفاءات الجمركية والحصول على تمويلات ضخمة من البنوك وأيضاً في فترات الحكومات العسكرية تظهر فئات اجتماعية واقتصادية جديدة تُكون ثروات طائلة عن طريق التقرب إلى السلطة لان الحكومات العسكرية دوماً ما تسعى إلى إضفاء الشرعية لنظامها عبر استقطاب قواعد ذات صبغة اجتماعية لإضفاء

الشرعية من هنا يصبح تبادل المصالح بين هذه الفئات والحكومات العسكرية ويؤدي إلى بروز نخب في شتى المجالات، اقتصادية، سياسية، اجتماعية، ثقافية، فكرية ليست ذات جذور معروفة في مجالاتها التي برزت فيها مستفيدة من ولاءها للسلطة القائمة وهذا ما أكده الاستبيان من خلال التحليل.

النخب الاقتصادية في عهد مايو من حيث جذورها الاجتماعية كانت هنالك نخبة اقتصادية تقليدية ولكنها تعاملت مع النظام وهنالك نخبة اقتصادية جديدة وهذه النخبة ظهرت بعد عمليات الخصخصة من خلالها إثرت فئات اجتماعية جديدة لم تكن من قيادات السلطة السياسية في الدولة ولكن هناك بعض القيادات أثرت من خلال عمليات فساد بجانب هؤلاء هناك قيادات الجهاز الإداري "البيروقراطية الإدارية" الذين دخلوا عالم النخبة الاقتصادية وخاصة في فترات الإشراف على عمليات الخصخصة بجانب التنمية التي ظهرت في فترة مايو من خلال سياسة التحرير الاقتصادي كل هذا أدى إلى بروز نخبة اقتصادية ليست ذات جذور من قبل[1] هذا ما تؤكده نتيجة الاستبيان أن هناك نخبة اقتصادية ظهرت في فترة مايو لم تكن لها جذور اقتصادية مورثة.

ليست هناك جذور اقتصادية مورثة للنخب الاقتصادية التي ظهرت في فترة الإنقاذ

الإجابة	العلامات	العدد	النسبة المئوية
أوافق		٣٦	٩٠٪
أتردد		٣	٧,٥٪
لا أوافق		١	٢,٥٪

المصدر: استبانة الباحث

الجدول رقم ٤-٤

---

(١) مقابلة مع بروفيسور محمد هاشم عوض بمنزله بحي المطار، الساعة ٦:١٠ مساء، تاريخ ٢٠٠٥،٦،٩م

طرح الاستبيان سؤالاً تقريرياً في أن ليست هناك جذور اقتصادية مورثة للنخب الاقتصادية التي ظهرت في فترة الإنقاذ. عُرض الاستبيان على أربعين شخصاً فكانت النتيجة ٣٦ شخصاً ويمثلون ٩٠% من المشاركين يوافقون على أنه ليست هناك جذور اقتصادية مورثة للنخبة الاقتصادية التي ظهرت في فترة الإنقاذ بينما شخص وآحد يمثل ٢,٥% من عدد المشاركين لا يوافق وثلاثة أشخاص من المشاركين يمثلون ٧,٥% من المشاركين مترددون. من خلال الاستبيان نلاحظ أن السياسات الاقتصادية التي أتبعتها حكومة الإنقاذ منذ مجيئها في يونيو ١٩٨٩م خلقت تشوهات في تركيب النخب الاقتصادية السودانية حيث أفرزت نخبة اقتصادية لم تكن معروفة من قبل وليست لها جذور اقتصادية غلب عليها الولاء السياسي والفكري بديلاً للنخبة الاقتصادية التي إندثرت بفعل سياسات الإنقاذ حيث برزت نخبة بفعل الولاء السياسي وسيطرت على مجريات الاقتصاد السوداني وخاصة السيطرة في مجال رخص الاستيراد والتصدير والتصديقات التجارية مستفيدة من سياسة التحرير الاقتصادي وخاصة أن القرار الاقتصادي في عهد الإنقاذ يتخذ من داخل المؤسسات الحزبية كما أن الإعفاءات الجمركية في عهد الإنقاذ كانت تمنح لمنظمات تنظيمية ذات صلة بالدولة لدعم المشروعات التنظيمية اذ يتم التصرف في الإعفاءات بالبيع في السوق مما ينتج عنه استفادة شريحة اجتماعية معينة ذات ولاء سياسي وفكري لحكومة الإنقاذ مما سأهم في ثرائها وبالتالي تقدمت خطوات في عالم النخب الاقتصادية الحديثة دون سند من الماضي وهذا النوع من النخب ليس له جذور ثقافية أو اجتماعية أو اقتصادية تجعله يرتاد عالم النخب الاقتصادية سوى الاستفادة من سياسات الفوضى الاقتصادية والفساد الإداري الذي شاب مسيرة حكومة الإنقاذ منذ مجيئها لسدة الحكم في ٣٠ يونيو ١٩٨٩م. "مارست الإنقاذ منذ بدايتها سياسة تسييس الأنشطة الاقتصادية وياتي هذا التسييس ليعاظم من تعضيد وتوطيد السوق السوداء وروح المضاربة وفي نفس الوقت فشل أي محاولات

للتنافس الضروري في مهدها أن هذا التسييس للانشطة الاقتصادية وأضح للعيان بدءاً من إزاحة المتنافسين في السوق من خلال العديد من القيود ومن خلال التحويل الانتقائي وكذلك في مجال التخديم يتم توظيف الموالين والأقارب أدى هذا التسييس إلى تجميد إصول ضخمة والى إنتشار البطالة والركود وخلق فئة جديدة ليس لها ماضي للسيطرة على مجريات الاقتصاد السوداني منذ مجيء حكومة الإنقاذ إلى يومنا هذا" (١).

هذا ما أكدناه من خلال تحليلنا للاستبيان وأيضاً نلاحظ من خلال التحليل أن هنالك ٧,٥% من نسبة المشاركين مترددين في أن النخبة الاقتصادية في عهد حكومة الإنقاذ ليست لها جذور اقتصادية مورثة جل هؤلاء أصحاب ولاء سياسي لحكومة الإنقاذ ما زالوا على سدة الحكم أن التردد لا يعني الموافقة أو الرفض ولكن في تقديرنا المتواضع إجابة ضمنية بعدم النفي.

٤-٢ أثر الولاء السياسي في إبراز النخبة الاقتصادية:

الفئات الاقتصادية الموالية لنظام الحكم في مايو هي التي حصدت ثمار برنامج مايو الاقتصادي

الإجابة	العلامات	العدد	النسبة المئوية
أوافق		٢٦	٦٥٪
		١٠	٢٥٪
لا أوافق		٤	١٠٪

المصدر: استبانة الباحث

جدول رقم ٤-٥

---

(١) مبارك علي عثمان، مصدر سبق ذكره، صـ ٦٤.

طرح الاستبيان سؤالاً تقريرياً في أن الفئات الاقتصادية الموالية لنظام الحكم في مايو هي التي حصدت ثمار برنامج مايو الاقتصادي فكان عدد المشاركين أربعون شخصاً جاءت النتيجة أن ٢٦ شخصاً من المشاركين ويمثلون ٦٥% من جملة المشاركين يوافقون على أن الفئات الاقتصادية الموالية لنظام الحكم في مايو هي التي حصدت ثمار برنامج مايو الاقتصادي بينما أربعة أشخاص ويمثلون ١٠% من المشاركين لا يوافقون وعشرة أشخاص ويمثلون ٢٥% من عدد المشاركين يترددون في أن هذه الفئات هي التي حصدت ثمار برنامج مايو الاقتصادي.

من خلال التحليل نلاحظ أن الدولة السودانية التي إنبثقت بعد إنقلاب الضباط الاحرار في ٢٥ مايو ١٩٦٩م تختلف كثيراً عن تلك التي سأدت قبل ذلك التاريخ فالتغيرات التي أحدثت في البنيات الاقتصادية كانت حصيلتها تقويض مصالح عدد كبر من رجال الأعمال السودانيية الذين ينتمون إلى النخبة التقليدية والأجانب الأمر الذي يعبر عن استقلال النظام عن هذه النخبة، حيث أحكم النظام سيطرته على الاقتصاد وحدَّ من حريات القطاع الخاص بجملة من الإجراءات والسياسات الاقتصادية حيث بادرت الحكومة بمصادرة واستيلاء أكبر عدد من المنشآت الخاصة والأجنبية كما عمدت إلى تأميم عدد من الشركات لخاصة. هذه الإجراءات أدت في نهاية الأمر إلى إنحسار النخب الطائفية التقليدية في شتى المجالات وبالمقابل أفرزت نخبة اقتصادية جديدة قوامها التكنوقراط المتخصصين في كافة مجالات الوظائف والمهن هي التي حصدت ثمار برنامج مايو التنموي. حيث وفرت الفئة الحاكمة حرية وآسعة لهذه النخبة لم تعرفها من قبل من خلال القانون الذي يمنح المستثمرين المحليين والأجانب إمتيازات وآسعة تشمل إيجار الأراضي باسعار رمزية وتسهيلات البنك الزراعي وخدمات إنتاجية عديدة ولذلك كشفت الدراسات أن العناصر أي النخب التي برزت في عهد حكومة مايو وخاصة في المجال الزراعي جاءت من كبار موظفي الدولة في الخدمة المدنية والعسكرية واركان الفئة الحاكمة من الوزراء وقيادات الاتحاد الإشتراكي وأعضاء مجالس

الشعب وغيرهم ومن الفئات الرأسمالية في المدن والمراكز الحضرية، خاصة الفئات التجارية الطفيلية وبجانب قيادات الإدارة الاهلية والزعامات الطائفية[١].

وبروز هذه الفئات كنخبة اقتصادية جديدة لا يرجع فقط إلى إمكانياتهم المالية، بل أيضاً إلى إمتلاكهم مداخل الإتصال بمراكز إتخاذ القرارات المركزية والأقليمية بما في ذلك مداخل الافساد والرشوة بالاضافة إلى رغبة الفئة البيروقراطية الحاكمة في تحسين علاقاتها وتحالفاتها وتوسيع قاعدتها لتدعيم مواقفها الاقتصادية والاجتماعية[٢] وهذا ما يؤكد أن النخبة الموالية لنظام الحكم المايوي هي التي حصدت ثمار برنامجه الاقتصادي.

الفئات الاقتصادية الموالية للإنقاذ هي التي حصدت ثمار برنامج الإنقاذ الاقتصادي

الإجابة	العلامات	العدد	النسبة المئوية
أوافق		٣٧	٪٩٣
أتردد		٢١	٪٢
لا أوافق		٢	٪٥

المصدر: استبانة الباحث

جدول رقم ٤-٦

طرح الاستبيان سؤالاً تقريرياً، أن الفئات الاقتصادية الموالية للانقاذ هي التي حصدت ثمار برنامج الإنقاذ الاقتصادي، طُرح الاستبيان على أربعين شخصاً فكانت النتيجة أن سبعة وثلاثين شخصاً من الذين طُرح عليهم الاستبيان ويمثلون ٩٢,٥% من العدد الكلي يوافقون على أن الفئات الاقتصادية الموالية لنظام الإنقاذ هي

---

(١) محمد علي جادين، تقييم التجربة الديمقراطية الثالثة في السودان، مصدر سبق ذكره، صـ١٩.

(٢) نفس المصدر، صـ ٢٢.

التي حصدت ثمار البرنامج الاقتصادي بينـما شخصان ويمثلون ٥% مـن العـدد الكلي لا يوافقون وبينما شخص وأحد يتردد ويمثل ٢,٥% من العدد الكلي.

الملاحظ أن حكومة الإنقاذ منذ مجيئها إلى السلطة بـرز اقتـصاد الـسلطة الحاكمة والذي يختلف تماماً عن اقتصاد الدولة فبدأت تصفية اقتصاد الدولة تحـت شعارات الاقتصاد الحر وفي نفس الوقت حاربت القطاع الخـاص الموجـود فـي الميدان الاقتصادي عند مجيئها وقضت تماماً على الحلقات الضعيفة فيـه وبفعـل سياستها برزت نخبة اقتصادية جديدة موالية لها حصدت ثمـار برنـامج الإنقـاذ الاقتصادي مستقلة علاقة الولاء السياسي التنظيمي وعلاقات القرابة وخلافها فـي إرساء دعائم سيطرتها.

الوضع الملاحظ من خلال التحليل أن الفساد المفضي إلى حـصاد البرنـامج الاقتصادي من قبل الفئات الموالية لنظام الإنقاذ كان على مستوى الوظيفة والتكليف السياسي أي في قمة السلطة على العكس نظام الحكم المايوي الـذي كـان الفـساد المفضي إلى الثراء فيه على المستوى القاعدي كمـا أن الـضعف الإداري سـبب مباشر في ذلك اذ أن القرار الإداري في عهـد الإنقـاذ كثيـراً لا ينفـذ كمـا أن المؤسسات والبنوك والوزارات وكافة قطاعات الدولة أصـبحت جـذر معزولـة بمعـنى جل قيادات المؤسسات والوزارات أصحاب ولاء وإنتماء قـوي لتنظـيم الجبهة الإسلامية ولذلك كل منهم يتخذ القرار الإداري من موقعه بعيداً عن الجهات الإدارية المعروفة والرقيبة على إتخاذ القرار مما نتج عن ذلك فساد فـي القـرار الإداري وخاصة المؤسسات الاقتصادية أدى ذلك في النهاية إلى اسـتقلال بعـض أصحاب الولاء والنفوذ السياسي والإداري إلى تحقـيق مصالح شخصية محقـقين أرباحاً طائلة سواء كانت من خلال عمليات تجارية وعمولات أو إرساء عطـاءات كما أن الفساد في عهد حكومة الإنقاذ طال قمة الجهاز الـسياسي علـى عكـس الحكومات السابقة.

هناك العديد من قيادات الجهاز السياسي والمؤسسات الاقتصادية في الدولة وجزء من الكوادر الوسيطة وأبناءها قبل مجيء حكومة الإنقاذ لا يمتلكون عربة ناهيك عن ثروة اقتصادية ولكن في ظل حكومة الإنقاذ إمتلكوا العقارات والعمارات الضخمة والسيارات الفارهة وأصبحوا طبقة جديدة في المجتمع لم تكن مالوفة من قبل بفضل استغلال السياسات الاقتصادية الموضوعة من قبل الدولة والمنفذة بقرارات إدارية منهم، يمكن تفهم الجذور الفكرية والاجتماعية للاستراتيجية القومية الشاملة فهي في الأساس استجابة لضغوط حاجات الفئات الرأسمالية الطفيلية المرتبطة بحزب الجبهة الإسلامية. وهذه الفئات هي التي حصدت ثمار برنامج الإنقاذ الاقتصادي خلال العشرة سنوات الماضية. من موقع السلطة تمكنت من تنمية وتطوير إمكانياتها وثرواتها من خلال برنامج الخصخصة والتسهيلات المصرفية، بما في ذلك الفساد المالي والإداري وغيره ومن خلال ذلك قامت الاستراتيجية القومية الشاملة بإعادة صياغة تركيب الرأسمالية السودانية لمصلحة وسيطرة هذه الفئات على السوق والانفاق الحكومي خلال السنوات السابقة [١].

هذا ما توصلنا إليه من خلال تحليل الاستبيان في أن الفئات التي حصدت ثمار البرنامج الاقتصادي لحكومة الإنقاذ هي الفئات لموالية له ودخلت بذلك عالم النخبة الاقتصادية السودانية ضاربة بكل القيم والاعراف عرض الحائط.

---

(١) محمد علي جادين، مناقشات حول الديمقراطية والوحدة الوطنية في السودان، مصدر سبق ذكره، صـ ٢٠١.

الولاء السياسي سبب مباشر لتراكم الثروة والثراء المفاجئ في عهد حكومة مايو

الإجابة	العلامات	العدد	النسبة المئوية
أوافق		٢١	٥٢٪
أتردد		٩	٢٣٪
لا أوافق		٩١٠	٢٥٪

المصدر: استبانة الباحث

جدول رقم ٤-٧

طرح الاستبيان سؤالاً تقريرياً في أن الولاء السياسي سبب مباشر لتراكم الثروة والثراء المفاجئ في عهد حكومة مايو فكان عدد المشاركين أربعين شخصاً فجاءت النتيجة أن واحداً وعشرين شخصاً يمثلون ٥٢,٥% من جملة المشاركين يوافقون على أن الولاء السياسي سبب مباشر لتراكم الثروة والثراء المفاجئ في عهد حكومة مايو بينما عشرة أشخاص من جملة المشاركين ويمثلون ٢٥% يرفضون وتسعة أشخاص من جملة المشاركين ويمثلون ٢٢,٥% يترددون في أن الولاء السياسي سبب مباشر لتراكم الثروة والثراء المفاجئ في عهد حكومة مايو من خلال ذلك نلاحظ أن الديناميكية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في دولة ما بعد ٢٥ مايو ١٩٦٩م كانت تختلف كثيراً عن ما كان سائد قبل ذلك ليس فقط من جانب المؤسسات ولكن أيضاً في الاسلوب الذي إرتبطت به السلطة السياسية بقوى البلاد الاجتماعية.

بالرغم من أن السياسات الاقتصادية التي إتخذتها حكومة مايو حيال الفئات الاقتصادية التي كانت مسيطرة على الساحة الاقتصادية قبل قيام ثورة مايو إلا أن امالها لم تتحقق بالقدر المطلوب خلال السنوات العشر من عمر النظام، أدت الاستراتيجيات المتبعة في إعلان سياسة الإنفتاح في ١٩٧٢م إلى مفاقمة الأزمة الاقتصادية وأصبح الاقتصاد أكثر انفتاحاً وإعتماداً على السوق الرأسمالي العالمي

وتجلت مظاهر تلك الأزمة في إرتفاع المديونة الخارجية وتدهور الاستثمار وزيادة حصيلة الاستيراد عن الصادرات وصحب ذلك توسع ضخم في قطاع الخدمات الذي يعتمد على إعادة إنتاج نفسه على التبادل ويركز على انشطة المضاربة والسمسرة ومن المعلوم أن هيمنة قطاع الخدمات تعني أن هناك اكثار نقدي دون استثمار منتج فتتجه أغلب الأموال إلى استثمارات المضاربة أو السمسرة أي العمليات غير المنتجة وبرزت شريحة رأسمالية سودانية تنتمي إلى مؤسسة الدولة المايوية، فقد تكونت من بيروقراطية جهاز الدولة والعسكريين ومن السياسيين والزراعيين الرأسماليين وكبار الموظفين المتقاعدين وأصحاب المناصب السياسية وابناء وبنات تجار سياسيين محترفين من أصحاب المهن الحرة، من اطباء ومحاسبين ومحامين ورغم الخلفية الاجتماعية لهذه الشريحة المكونة للرأسمالية في عهد مايو ولكنها تمتاز بالإرتباط العضوي بين هذه الشريحة والنظام الحاكم والأحزاب الموالية للنظام الحاكم التي برزت بعد المصلحة الوطنية عام ١٩٧٧م بين نظام الحكم والجهة الوطنية الممثلة لأحزاب اليمين، مؤسسات مالية من بنوك وشركات تامين واستثمار تحت رعاية ومساهمة حزب الجبهة الإسلامية [(١)] .

واتجهت هذه المؤسسات إلى عمليات انتقائية في مباشرتها لأنشطتها مرتكزة على التطورات الاقتصادية الداخلية والحوافز والإمتيازات التي اجزلها لها النظام القائم وهذا ما يؤكد صحة نتيجة الاستبيان أن الولاء السياسي سبب مباشر لتراكم الثروة والثراء المفاجئ في عهد حكومة مايو.

---

(١) مبارك علي عثمان، مصدر سبق ذكره، صـ ٣٠.

الولاء السياسي سبب مباشر لتراكم الثروة والثراء المفاجئ في عهد الإنقاذ

الإجابة	العلامات	العدد	النسبة المئوية
أوافق		٤٠	١٠٠٪
أتردد		_	_
لا أوافق		_	_

المصدر: استبانة الباحث

جدول رقم ٤-٨

طرح الاستبيان سؤالاً تقريرياً في أن الولاء السياسي سبب مباشر لتراكم الثروة والثراء المفاجئ في عهد حكومة الإنقاذ طرح الاستبيان على أربعين شخصاً فكانت النتيجة أن جل عدد المشاركين يوافقون أن الولاء السياسي سبب مباشر لتراكم الثروة والثراء المفاجئ في عهد حكومة الإنقاذ والملاحظ أن حكومة الإنقاذ من مجيئها إلى السلطة في ٣٠ يونيو ١٩٨٩م بدأت سياستها الاقتصادية بعدد من المراسيم والإجراءات التي صادرت موجبها ممتلكات بعض المواطنين من نقد اجنبي وبضائع وحرمت تداول النقد الأجنبي وحَرَّمت الانشطة الاقتصادية للمعارضين في الرأي فبدأت الحكومة برنامجها الاقتصادي باعدام بعض التجار وتشريد العمالة وتقييد الاستيراد والاستيلاء على المنتجات الزراعية والصناعية وغيرها ولكن قبل مضي اشهر قليلة على تلك الإجراءات التعسفية اطلقت حرية التعامل بالنقد الاجنبي وسمحت للموالين لها من كوادر الجبهة الإسلامية القومية بإمتلاك الصرافات للتعامل بالنقد الاجنبي كما احلت كوادرها محل العمالة المشردة وفي عام ١٩٩٠م أعلنت البرنامج الثلاثي والذي من ضمن اهدافه تحريك جمود الاقتصاد وتوجيهه نحو الإنتاج وتحقيق التوازن الاجتماعي والغاء إحتكار الدولة لمجالات الإنتاج الزراعي والصناعي والتسويق الداخلي والخارجي والخدمات الاقتصادية باستثناء قطاع التنقيب والبترول بجانب تحرير اسعار السلع والخدمات

الداخلية والسلع المستوردة وخروج الدولة من هذه المجـالات ببيـع المؤسـسات الخاسرة والرابحة من هنا برزت نخبة اقتصادية ذات ولاء سياسي سيطرت علـى مجريات الاقتصاد في شتى ضروب الحياة حيث خصخصت مؤسـسات القطـاع وحلت الشركات الحكومية الكبرى المعروفة تاريخياً وتم التصرف فيها عبر لجـان فنية ضعيفة وغير متخصصة في التقديرات وليس لديها الخبرة الكافية المؤهلة لذلك سوى الولاء السياسي للنظام ولذلك تم التصرف في معظم مؤسسات الدولة لـصالح مجموعات منتمية للنظام بشكل أو بآخر وبأسعار بخسة مما دفع بهم إلى إرتياد عالم النخبة الاقتصادية ضاربة بذلك على فلسفتها التي قامت من أجلها حيث قامت بانشاء مئات الشركات الخاصة بهم والمملوكة لها بمعنى إنها مـسجلة بموجـب قـانون الشركات لسنة ١٩٢٥م ولكن رأسمالها من أموال الدولة سواء كان مستقطعاً مـن اموال وزارة أو ولاية أو أجهزة أمنية أو قوات نظامية الهدف من ذلك هو تحقيـق شعار الحركة الإسلامية التمكين السياسي القائم على التمكين الاقتصادي وأتاح ذلك لافراد الحركة الإسلامية استخدام عائدات الاستثمار في تلك الشركات والمؤسسات من مراكمة الموال والثراء الفاحش وخاصة الذين أُوكل اليهم مهمة إدارة هذا المال.
كل هذا الفساد والثراء على حساب الشعب السوداني محميـاً بالقـانون والأنظمـة واللوائح والاستثناءات والإمتيازات والإعفاءات وفـي كـل ذلـك تـأثر القطـاع الاقتصادي التقليدي والوطني الذي عجز عن منافسة الشركات الخاصة المملوكـة للسلطة لان الدولة متمثلة في أعضاء الجبهة الإسلامية هي أكبر مـستثمر وأكبـر مشتر للسلع والخدمات حيث وجهت السلطة الحاكمة كل فرص الاستثمار لشركاتها وأعضائها وحرمت منها شركات القطاع الخاص الأخرى والتجار وبذلك إنـدثرت الشركات الخاصة القائمة من قبل مجيء الإنقاذ واسـتقر كبـار رجـال الأعمـال السودانيين قبل مجيء حكومة الإنقاذ بالسجون وظهرت النخبة الموالية للحكومـة بديلاً لهم وأصبحت مسيطرة على مجريات الاقتصاد السوداني حتى اليوم وهذا مـا أكده الاستبيان ومن الملاحظ أن هذا الاستبيان عرض على كل الفئات في مختلـف

الحقب والأنظمة التي حكمت السودان ولكنهم جميعاً إتفقوا على أن الولاء السياسي سبباً مباشراً لتراكم الثروة والثراء المفاجئ في عهد حكومة الإنقاذ حتى أهل الإنقاذ أكدوا ذلك.

٤-٣ النفوذ الإداري وأثره في إبراز النخبة الاقتصادية الجديدة في السودان:

البيروقراطية الإدارية تحولت إلى نخب اقتصادية في فترة الحكم المايوي

الإجابة	العلامات	العدد	النسبة المئوية
أوافق		٢٢	٥٥٪
أتردد		١٠	٢٥٪
لا أوافق		٨	٢٠٪

المصدر: استبانة الباحث

جدول رقم ٤-٩

طرح الاستبيان سؤالاً تقريرياً في أن البيروقراطية الإدارية تحولت إلى نخب اقتصادية في فترة الحكم المايوي؟ فكان عدد المشاركين أربعين شخصاً وكانت النتيجة أن عشرون شخصاً ويمثلون ٥٥% من عدد المشاركين يوافقون وثمانية أشخاص ويمثلون ٢٠% من المشاركين لا يوافقون وعشرة أشخاص ويمثلون ٢٥% من المشاركين يترددون من خلال ذلك يلاحظ أن هناك جيل جديد تشكل في كل المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في عهد حكومة مايو بفضل عوامل كثيرة تداخلت منها أن مايو في بداية عهدها استعانت بجيل جديد معتصم ومتفتح ومستنير من بيروقراطيي جهاز الدولة ممن كانوا خريجي جامعة الخرطوم "كلية غردون" مع إنحسار النخبة الطائفية التقليدية في شتى المجالات بالأمر الجمهوري الخامس حيث ظهرت نخبة ثقافية وسياسية واقتصادية رفعت شعارات التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تعد من أهم شعارات نظام مايو ضده الفئة أثرت تاثيراً عميقاً في تطورات الواقع الاقتصادي والاجتماعي ومن خلال

البرامج الاقتصادية التي وضعتها إدارة الدولة وخاصة من الناحية الاقتصادية، اذ ركزت على القطاع الزراعي حيث بلغت المساحة المستغلة في الفترة ما بين ١٩٧٤ - ١٩٨٤م حوالي تسعة مليون فدان وبذلك أصبحت مشاريع الزراعة الالية تمتد في منطقة وآسعة من منطقة القضارف شرقاً حتى جنوب كردفان ودارفور غرباً مروراً بجنوب النيل الازرق والجزيرة والنيل الابيض[١].

هذا التوسع يرجع إلى إتساع حجم الفئات الرأسمالية "النخبة" الطفيلية منها والبيروقراطية منها حيث نجد أن هناك نخبة اقتصادية جديدة في العهد المايوي تشمل بيروقراطيي جهاز الدولة ممن كانوا مديري بنوك ومديري مصالح فكل من يحال للمعاش أو يطرد من الخدمة لا يذهب إلى منزله بل يفتتح شركة للتصدير والاستيراد أو يحصل على توكيل لبيوتات أجنبية إلى جانب فئة البيروقراطية والرأسمالية المدنية والعسكرية التي أصبحت ذات وزن كبير مؤثر لإرتباطها بجهاز الدولة ومعرفتها بالسوق العالمي[٢] وهذا ما يؤكده تحليل الجدول السابع من الاستبيان في أن البيروقراطية الإدارية تحولت إلى نخبة اقتصادية في فترة الحكم المايوي مستغلة نفوذها السياسي والإداري داخل مؤسسات الدولة وعلاقتها الاجتماعية بقيادات المؤسسات الاقتصادية في الدولة.

من خلال الاستبيان نلاحظ أن عدد الذين يترددون يمثل ٢٥% من عدد المشاركين يرجع ذلك إلى عدم معاصرة جزء كبير منهم في فترة حكومة مايو أي أنهم من صغار السن رغم إنهم أصحاب قرار سياسي في الدولة اليوم وهذا وحده ينهض دليلاً كافياً أن حكومة الإنقاذ منذ مجيئها إلى الحكم استعانت بكوادر الجبهة الإسلامية القومية من الصف الأول والثاني لعدم كفاية الكادر المؤهل لإدارة الدولة مما نتج عنه الاستعانة بحديثي التجربة حتى إنهم لم يعاصروا فترة الحكم المايوي أما

---

(١) محمد علي جادين، تقييم التجربة الديمقراطية الثالث في السودان، مصدر سبق ذكره، صـ١٨.

(٢) نفس المصدر، ص١٩.

الذين يرفضون أن البيروقراطية الإدارية تحولت إلى نخبة اقتصادية في فترة الحكم المايوي هذا ناشئ من طبيعة الاستبيان اذ أنه موجه إلى الوزراء ورجال الأعمال ومدراء المؤسسات الاقتصادية وأكاديمين في المجالات الاقتصادية وقادة الأحزاب السياسية وأعضاء البرلمان اذ أن المشاركين كانوا من هذه الفئات والثابت من خلال هذه الدراسة أن الفساد الإداري والمالي المفضي إلى إبراز نخب اقتصادية في فترة الحكم المايوي كان فساداً قاعدياً ليس على قمة السلطة السياسية أو قمة الجهاز الإداري كما هو في عهد حكومة الإنقاذ لذا رفضت هذه الفئات الموافقة لعدم علمها بان البيروقراطية الإدارية في عهد مايو تحولت إلى نخبة اقتصادية.

البيروقراطية الإدارية تحولت إلى نخب اقتصادية في عهد الإنقاذ

الإجابة	العلامات	العدد	النسبة المئوية
أوافق		٢٧	٦٧٪
أتردد		٣	٨٪
لا أوافق		١٠	٢٥٪

المصدر: استبانة الباحث

جدول رقم ٤-١٠

طرح الاستبيان سؤالاً تقريرياً في أن البيروقراطية الإدارية تحولت إلى نخبة اقتصادية في عهد حكومة الإنقاذ فكان عدد المشاركين أربعون شخصاً فجاءت النتيجة أن سبعة وعشرون شخصاً ويمثلون ٦٧,٥% من عدد المشاركين يوافقون أن البيروقراطية الإدارية في عهد حكومة الإنقاذ تحولت إلى نخبة اقتصادية بينما عشرة أشخاص ويمثلون ٢٥% لا يوافقون و ثلاثة أشخاص ويمثلون ٧,٥% يترددون والملاحظ أنه منذ اواخر عهد مايو بدأ تشكل جيل جديد من النخب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية رغم أن الإنتماء الطائفي في عهد مايو كان يشكل نوعاً من الهوية التي ترتكز اليها المجتمعات في مواجهة الهويات الوطنية

الأخرى ولكن في عهد حكومة الإنقاذ أختلف الوضع تماماً تبعاً لحالة الوعي الجديد والعلم والرغبة في الإنفتاح دفعت بجيل كامل للانضمام إلى تيار الإنقاذ بحثاً عن موضع قدم وهذا أمر طبيعي أن تظهر نخب اقتصادية تنتمي إلى البيروقراطية الإدارية في بلد يتسم فيه الوضع الاجتماعي والسياسي بضعف بحيث لا يلعب فيه المجتمع المدني "الصحافة، المنظمات الفئوية والجماهيرية، الجامعات، المراكز المستقلة" إلا دوراً هامشياً في صنع القرار ولا توجد أدنى رقابة إدارية من قبل الدولة على اجهزتها السياسية والإدارية مما أفرز وضعاً شاذاً اذ تم انشاء العديد من المؤسسات الاقتصادية والمنظمات الخاصة الموالية للنظام وصرف عليها أموالاً طائلة إوكل أمر إدارتها إلى جهاز بيروقراطي موالي للنظام الحاكم حيث قامت مئات الشركات القابضة تحت إدارة هذه الفئات التي تحولت فيما بعد إلى أصحاب شركات ضخمة لا تقوى الرأسمالية التقليدية على منافستها لإمتلاكها كل مظاهر القوة سواء كانت السياسية أو الاقتصادية التي تجعلها مسيطرة سيطرة تامة على مجريات الاقتصاد السوداني وهذا ما أكده الاستبيان في أن البيروقراطية الإدارية في عهد الإنقاذ تحولت إلى نخبة اقتصادية استغلت الولاء السياسي والقدرة على التاثير في مواضع إتخاذ القرار الاقتصادي.

إتخاذ القرار الاقتصادي في عهد الإنقاذ يتم خارج مؤسسات الدولة الرسمية:

الإجابة	العلامات	العدد	النسبة المئوية
أوافق		٣٩	٩٧٪
أتردد		١	٣٪
لا أوافق		–	–

المصدر : استبانة الباحث

جدول رقم ٤-١١

طرح الاستبيان سؤالاً تقريرياً في أن إتخاذ القرار الاقتصادي في عهد الإنقاذ يتم خارج مؤسسات الدولة الرسمية، عرض الاستبيان على أربعين شخص فكانت النتيجة أن تسعة وثلاثين شخصاً من المشاركين ويمثلون ٩٧,٥% يوافقون على أن القرار الاقتصادي في عهد حكومة الإنقاذ يتم خارج مؤسسات الدولة الرسمية بمعنى لا يوجد معترض وشخص واحد ويمثل ٢,٥% من جملة المشاركين يتردد.

الملاحظ أن فلسفة الجبهة الإسلامية القومية من المصالحة الوطنية في عام ١٩٧٧م قائمة على إنشاء مؤسسات مالية خاضعة لإشراف وتوجيه الحزب، بنى حزب الجبهة الإسلامية مؤسساته المالية والاقتصادية من خلال انشطة البنوك والشركات المالية من تأمين واستثمار وغيرها وقد بدأ العمل من خلال بنك فيصل الإسلامي الذي أنشئ في عام ١٩٧٧م لتمارس هذه المؤسسات المالية أنشطتها في ظل شروط الاستقلال النسبي عن جهاز الدولة وعلى هذه الخلفية توسعت المؤسسات المالية التابعة لحزب الجبهة الإسلامية في عهد حكومة الإنقاذ وأصبحت أكثر ديناميكية مستفيدة من شروط استقلالها الكامل عن جهاز الدولة بعد سيطرت الجبهة الإسلامية على نظام الحكم في ٣٠ يونيو ١٩٨٩م كما استفادت هذه المؤسسات من السياسات الاقتصادية التي طبقت.

وكانت هذه السياسات بمثابة الشروط العامة لتكوين شريحة من الرأسمالية المندمجة عضوياً في حزب الجبهة الإسلامية القومية وتدريجياً أصبحت تمتلك الجبهة الإسلامية كادراً ضخماً يعمل في المجالات الاقتصادية المختلفة خاصة تلك القطاعات غير المنتجة غير أن الملفت للنظر أن أغلب قيادات الجبهة خاصة اللجنة التنفيذية وهي أعلى هيئة في الحزب تتكون من كبار الرأسماليين مما يعني أن هنالك إندماجاً لهذه الشريحة في الدولة وهي ذات السياسات الاقتصادية وعليه تتم مناقشة السياسات الكلية للدولة إبتداءاً من المؤسسات التنظيمية الضيقة وثم تعرض على مؤسسات الدولة الرسمية، "في عهد حكومة الإنقاذ القرار الاقتصادي ينبع من

الحزب إبتداءاً ثم يحال إلى الوزارة المتخصصة لتقديمه إلى الجهاز التشريعي لإجازته وقبل ذلك يجاز من قبل مجلس الوزراء"(١). هذا ما أكدته الدراسة الاستبيانية في أن القرار الاقتصادي في عهد حكومة الإنقاذ يتخذ خارج مؤسسات الدولة الرسمية.

إتخاذ القرار في عهد مايو يتم وفقاً للمصلحة الشخصية لقائد المؤسسة أو الوزارة

الإجابة	العلامات	العدد	النسبة المئوية
أوافق		١٠	٢٥٪
أتردد		١٦	٤٠٪
لا أوافق		١٤	٣٥٪

المصدر: استبانة الباحث

جدول رقم ٤-١٣

طرح الاستبيان سؤالاً تقريرياً في أن إتخاذ القرار الاقتصادي في عهد مايو يتم وفقاً للمصلحة الشخصية لقائد المؤسسة أو الوزارة، عرضت الدراسة الاستبيانية على أربعين شخصاً فكانت النتيجة أن عشرة أشخاص ويمثلون ٢٥% من جملة المشاركين يوافقون على أن القرار الاقتصادي في عهد مايو يتم وفقاً للمصلحة الشخصية لقائد المؤسسة أو الوزارة وأربعة عشر شخصاً ويمثلون ٣٥% من عدد المشاركين لا يوافقون وستة عشر شخصاً ويمثلون ٤٠% من المشاركين يترددون في أن إتخاذ القرار في عهد حكومة مايو يتخذ وفقاً للمصلحة الشخصية لقائد المؤسسة أو الوزارة. من خلال تحليل الدراسة نجد أن هناك مؤشر يشير إلى أن

(١) مقابلة مع دكتور عبدالوهاب عثمان شيخ موسى، بمكتبة بشارع البلدية، الساعة ٢:٣٠ ظهراً، ٢٠٠٥/٦/١١م.

القرار الاقتصادي في عهد حكومة مايو يتخذ من داخل المؤسسات الراعية للدولـــة برغم إرتفاع نسبة المترددين ويرجع ذلك إلى أن هذه النسبة العاليـــة ترجـــع إلـــى المشاركين في هذه الدراسة رغم إنهم من الفئات المستهدفة في الدراسة الاســـتبيانية أن جزء مقدر منهم يعد من الاجيال التي لم تواكب حكومة مايو بوعيها الـــسياسي الحالي رغم إنهم يعدون من الكوادر القيادية في الدولة اليوم وهذا يرجـــع إلـــى أن حكومة الإنقاذ استبدلت الكوادر القيادية المعارضة لها بكوادر موالية لها منذ مجيئها إلى السلطة في ٣٠ يونيو ١٩٨٩م.

البيبلوغرافيا

أولاً: الوثائق الرسمية والمقابلات:

الوثائق الرسمية:

١. جمهورية السودان، المجلس الوطني الانتقالي، دورة الانعقاد الرابعة، الجلسة رقم ٢٦ بتاريخ ٢١ مارس ١٩٩٥م.

٢. جمهورية السودان، وزارة المالية والاقتصاد الوطني، العرض الاقتصادي لسنة ١٩٨٧م و ١٩٨٨م.

٣. جمهورية السودان، وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي، العرض الاقتصادي لسنة ١٩٩٠م و١٩٩١م.

٤. جمهورية السودان، وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي، العرض الاقتصادي لسنة ١٩٩١م و ١٩٩٢م.

المقابلات:

١. مقابلة مع بدر الدين طه، بمكتبه بالخرطوم، بتاريخ ٢٠٠٥/٦/٥م.

٢. مقابلة مع بروفيسور محمد هاشم، بمنزله بحي المطار، بتاريخ ٢٠٠٥/٦/٩م.

٣. مقابلة مع حسن محمد ساتي بمنزله بالخرطوم شرق بتاريخ ٢٠٠٥/٦/٥م.

٤. مقابلة مع محمد هاشم عوض بمنزله بالخرطوم بتاريخ ٢٠٠٥/٦/٩م.

٥. مقابلة مع دكتور عبدالوهاب شيخ موسى، بمكتبه بالخرطوم بتاريخ ٢٠٠٥/٦/١م.

ثانياً: الكتب:

١. ابو المعالي عبدالرحمن، **الصراع حول السلطة ومستقبل السودان**، ج١، (الخرطوم: مطبعة المنيرة)، ب ت.

٢. بيتر ادوارد، **السودان الدولة المضطربة**، ترجمة محمد علي جادين، (الخرطوم: مركز محمد عمر بشير)، ب ت.

٣. جبرائيل الموند وبينغهام باول، **السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر: نظرة عالمية**، (عمان: الدار الاهلية للنشر)، ١٩٩٨م.

٤. حيدر إبراهيم، **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في السودان**، (القاهرة: دار الأمين للنشر)، ١٩٩٦م.

٥. حيدر طه، **الأخوان والعسكر: قضية الجبهة الإسلامية والسلطة في السودان**، ط١، (بدون . ناشر، مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر)، ١٩٩٣م.

٦. حمد عمر خاوي، **طبيعة الدولة في الإسلام بين العلمانية والحكم الديني**، ط١، (الخرطوم: الدار السودانية للكتب)، ٢٠٠٤م.

٧. حسن مكي، **الحركة الإسلامية**، (الإسكندرية: البنك للنشر والتوزيع)، ب ت.

٨. كمال منوفلي، **نظريات النظم السياسية**، (بدون ناشر: وكالة المطبوعات)، 1985م.

٩. مبارك علي عثمان، **السودان وعقد التنمية الضائع**، ط١، (القاهرة: مركز الدراسات السودانية)، ١٩٩٧م.

١١. محمد إبراهيم نقد، **قضايا الديمقراطية في السودان المتغيرات والتحديات**، (الخرطوم: دار عزة للنشر)، ٢٠٠٢م.

١٢. محمد الحسن، **الصفوة والمجتمع: دراسة في علم الاجتماع السياسي**، (بيروت: دار المعارف)، ١٩٧٨م.

١٣. محمد علي جادين، **تقييم التجربة الديمقراطية الثالثة في السودان**، (القاهرة: مركز الدراسات السودانية)، بدون تاريخ.

١٤. ________. **مناقشات حول الديمقراطية والوحدة الوطنية في السودان**، (الخرطوم: دار عزة للنشر)، ٢٠٠٢م.

١٥. محمد عودى واخرون، **اساليب الاتصال في التغير الاجتماعي**، (بدون ناشر: دار المعارف)، ١٩٧٨م.

16. محمد علي محمد، **إصول علم الاجتماع السياسي "السياسة والمجتمع في الدول النامية"**، ج٢، (الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية)، ١٩٨٥م.
17. ـــــــــ، **تاريخ الفكر الاجتماعي**، (الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية)، ١٩٨٣م.
18. ـــــــــ، **علم اجتماع التنظيم: مداخل للتراث والمشكلات**، ج١، (الاسكندرية: دار الكتب الجامعية)، ١٩٧٢م.
19. محمود محمد قلندر، **سنوات نميري**، (أم درمان: مركز عبدالكريم ميرغني الثقافي)، ٢٠٠٥م.
20. منصور خالد، **النخب السودانية وإدمان الفشل**، ج١، (لندن: مطبعة ميديا لأين)، ١٩٩٦م.
21. شريف حرير، **السودان الانهيار والنهضة**، ترجمة مبارك علي عثمان ومحمد النعيم، (القاهرة: مركز الدراسات السودانية)، ١٩٩٧م.
22. تيم نبلوك، **صراع السلطة والثروة في السودان**، ترجمة الفاتح التجاني ومحمد علي جادين، (الخرطوم: دار الخرطوم للطباعة)، ١٩٩٤م.
23. تيمور، **علم الاجتماع السياسي**، ط٢، ترجمة محمد الحسين، (بدون ناشر: دار المعارف)، ١٩٨٧م.
24. تيسير محمد احمد، **زراعة الجوع في السودان**، ترجمة محمد علي جادين، (القاهرة: مركز الدراسات السودانية)، ١٩٩٤م.
25. سالم احمد سالم، **الطريق إلى الدولة تحليل الأزمة "نموذج السودان"**، (فرنسا: الماريس للنشر)، ١٩٩٩م.
26. سعد إسماعيل علي، **نظرية القوة**، (الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية)، ١٩٩٨م.
27. عبدالوهاب عثمان شيخ إدريس، **اقتصاد السودان ومعطيات إتفاقية السلام في ظل العولمة**، (سوريا: هيئة رعاية الإبداع العلمي)، ٢٠٠٥م.

٢٨. ـــــــــــــــ. **منهجية الإصلاح الاقتصادي في السودان**، (الخرطوم: شركة مطابع العملة)، ٢٠٠١م.
٢٩. عطا الحسن البطحاني،**جبال النوبة الاثنية والحركة الفلاحية**، ط١، (بدون ناشر)، ١٩٩٩م.
٣٠. على عبدالقادر، **من التبعية إلى التبعية" صندوق النقد الدولي والاقتصاد السوداني"**، ط١، (القاهرة: دار المستقبل العربي)، ١٩٩٠م.
٣١. علي الدين هلال، **النظم السياسية العربية "قضايا الاستقرار والتغير"**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، ٢٠٠٠م.
٣٢. عمر يوسف الطيب، **علم الاجتماع السياسي الإصول والتحليل التكاملي**، (الخرطوم: دار عزة للنشر)، ٢٠٠٤م.

ثالثاً: الصحف والمجلات:

الصحف:

١. صحيفة الأيام "الخرطوم"، بتاريخ ٢٠٠٥/٨/١م.
٢. صحيفة الأيام "الخرطوم"، بتاريخ ٢٠٠٥/٨/١١م.
٣. صحيفة الأيام "الخرطوم"، بتاريخ ٢٠٠٥/٧/٢٦م.
٤. صحيفة الميدان "الخرطوم" بتاريخ ٢٠٠٤/٢/١٨م.

المجلات:

عبدالجليل المكي، "**التبعية والسلطوية**"، مجلة الدراسات السودانية، العدد الثاني، القاهرة.

رابعاً: الانترنت:

موقع www.sudanhosting.com.

الملاحق

ملحق رقم (١)

استبانة الباحث

بسم الله الرحمن الرحيم

الاستبيان موجه إلى وزراء الوزارات الاقتصادية السابقة، ورجال الأعمال ومدراء مؤسسات اقتصادية وشركات واكاديميين في المجالات الاقتصادية وقادة الأحزاب السياسية وأعضاء برلمان سابقين.

السيد/ ....

يحتوي أي نظام سياسي على عدد من النخب والصفوات التي تؤثر في النظام وتتأثر به. وتتشكل تلك النخب نتاج عدد من العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية منفردة كانت او متداخلة. وتعتبر النخب الاقتصادية أحد أهم تلك النخب بما تملكه من مصادر القوة الاقتصادية. يقوم الباحث بدراسة التركيبة الثقافية والاجتماعية والسياسية للنخب الاقتصادية الجديدة في السودان لهذا تاتي أهمية هذه الدراسة بان تركيبة النخب الاقتصادية في فترة الدراسة قد تشكلت وفقاً لعوامل إختلفت عنه في الفترات السابقة مما خلق تفاوت في إمتلاك الثروة وتوزيعها.

تهدف الدراسة إلى عرض انواع النخب وتتبع مسيرة التطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في السودان في فترة الدراسة بجانب تحليل التركيبة الثقافية والاجتماعية والسياسية للنخب الاقتصادية التي ظهرت في فترة الدراسة.

المعلومات والافادات الواردة في هذا الاستبيان تستخدم فقط لاغراض الدراسة العلمية.

بسم الله الرحمن الرحيم

١. الاسم: ....

٢. المؤهل الدراسي: ....

٣. النوع: ذكر: .... انثى: ....

- الرجاء وضع علامة (√) امام الإجابة.
- الرجاء الإجابة على جميع الاسئلة:

م	السؤال	اوافق	لا اوافق	اتردد
١	تشابه الفئات الاقتصادية في عهد الإنقاذ مع الفئات الرأسمالية التي سيطرت على مجريات الاقتصاد في فترة مايو			
٢	النخبة الاقتصادية في الإنقاذ يصدق عليها قول من أين أتى هؤلاء؟			
٣	ليست هناك جذور اقتصادية موروثة للنخب الاقتصادية التي ظهرت في فترة مايو			
٤	ليست هناك جذور اقتصادية موروثة للنخب الاقتصادية التي ظهرت في فترة الإنقاذ			
٥	الفئات الاقتصادية الموالية لنظام الحكم في مايو هي التي حصدت ثمار برنامج مايو الاقتصادي			
٦	الفئات الاقتصادية الموالية لنظام الإنقاذ هي التي حصدت ثمار برنامج الإنقاذ الاقتصادي			
٧	البيروقراطية الإدارية تحولت إلى نخب اقتصادية في فترة الحكم المايوي			

٨	البيروقراطية الإدارية تحولت إلى نخب اقتــصادية في فترة حكومة الإنقاذ			
٩	الولاء السياسي سبب مباشر لتراكم الثروة والثراء المفاجئ في عهد حكومة مايو			
١٠	الولاء السياسي سبب مباشر لتراكم الثروة والثراء المفاجئ في عهد حكومة الإنقاذ			
١١	إتخاذ القرار سبب مباشر في عهد الإنقاذ يتم خارج مؤسسات الدولة الرسمية			
١٢	إتخاذ القرار في عهد مايو يــتم وفقــاً للمــصلحة الشخصية لقائد المؤسسة او الوزارة.			

الباحث: حافظ أحمد عبدالله

توقيع الباحث:

....

الخاتمة

لقد حاولنا من خلال أبواب هذا الكتاب أن نبرز مسيرة تطور النخب الاقتصادية السودانية خلال العقود الماضية، للوقوف على التغيرات التي طرأت على التركيبة الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية وذلك لنستبين أسباب ومسببات تطورها.

وكان معيارنا في تحليل أسباب تطور تلك النخب بمختلف أشكالها في الحقب الماضية كأقلية محدودة من المجتمع تمتعت بامتيازات واسعة مستفيدة من المؤشرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المتغيرة والمتحركة مع السياسات الاقتصادية المتبعة أثناء فترات الحكم المختلفة منذ دولة الفونج مروراً بالعهد التركي المصري وثم الدولة المهدية ثم الحكم الثنائي المصري مروراً بفترة الحكومات الوطنية حتى قيام ثورة الإنقاذ الوطني في الثلاثين من يونيو للعام ١٩٨٩م.

من تحليلنا للنخب الاقتصادية السودانية وما لازمها من تطور ونمو دينكاميكي في كل الحقب خلصنا إلى أن القاسم المشترك بين تداعيات تلك التطورات في كل الحقب هو ما إتسمت به السياسات الاقتصادية من دعم لبعض الفئات داخل المجتمع سواء كان الدعم نتاج للولاء السياسي أو الاجتماعي أو العلاقات الشخصية أو الاستفادة من السياسات الاقتصادية السالبة المتمثلة في عدم استقرار السياسات الإقتصادية والبرامج الإقتصادية والهيكلية والتي مردها عدم الاستقرار السياسي وطبيعة نظم الحكم التي تعاقبت على البلاد.

فقد انشغلت النظم المتعاقبة بأمور المحافظة على مواقع السلطة والتكالب عليها مما دفعها إلى دعم المناصرين لها وتقوية نفوذهم الاقتصادي بشتى السبل مما أفرز نخبة اقتصادية جديدة في السودان لم تكن مألوفة من قبل جاءت بفعل سياسات الدولة الاقتصادية ومرتبطة ارتباطاً مباشراً بنظام الحكم سواء كان هذا الارتباط قائم على الولاء السياسي أو الاجتماعي أو الوظيفي.

السؤال الذي يفرض نفسه في هذه الخاتمة هو: هل نحن مستعدون للاستفادة من عبر الماضي وتجارب الحاضر ونحن ننتقل إلى مرحلة جديدة في المستقبل مليئة بالتحديات الجسيمة ونستبطن تحولات خطيرة في مسار حياة البشرية. حيث لا خيار لنا فيها فإما القيام بإعداد انفسنا لمواكبتها من خلال إرثاء قيم سياسية واجتماعية وثقافية واقتصادية تمنع استغلال النفوذ السياسي لسيطرة على الثروة أو التقاعس فنعرض أمتنا للضياع.

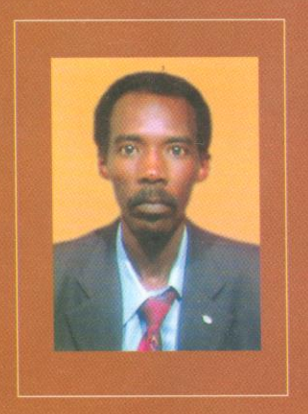
وتصبح فيها امكانياتها الاقتصادية حكراً على فئة محدودة وقليلة العدد.

ولتهيئة المجتمع السوداني لمواجهة تلك التحديات لا بد من إعادة إنتاج السلطة وفق قيم ومباديء تستهدف المجتمع السوداني لا فئة من فئاته أي كان شكل الإنتماء، السياسي والاقتصادي، والاجتماعي والثقافي.

قال تعالى: (إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَن يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الْإِنسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولاً) صدق الله العظيم – سورة الأحزاب الآية ٧٢.

رقــم الإيــداع:

٢٠٠٧/١٤٦



الاسم : حافظ أحمد عبدالله إبراهيم

المهنه : محامي .

تاريخ الميلاد : الجزيرة أبا 1968

المراحل التعليمية :

الابتدائية : مدرسة ناصر الابتدائية حلفا الجديدة -76 - 1982

المتوسطة : مدرسة حلفا الجديدة الاميرية -82 -1985

الثانوية : مدرسة حلفا الجديدة -1985 -1988

الجامعة : جامعة القاهرة فرع الخرطوم - كلية الحقوق -88 -1992

دبلوم عالي في العلوم السياسية - جامعة الخرطوم 2003

ماجستير العلوم السياسية - جامعة الخرطوم 2006

ردمك ISBM 978-99942-801-0-7

الطابعون: شركة مطابع السودان للعملة المحدودة